

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

الجلسة العامة ٩

الجمعة، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، الساعة ٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد محمد باندي (نيجيريا)

الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. وتتمنى له فترة ولاية ناجحة للغاية، ونؤكد له دعم موريشيوس الكامل في إدارته لأعمال الجمعية. كما نتقدم بالتهنئة إلى الأمين العام أنطونيو غوتيريش، والرئيسة السابقة للجمعية العامة، السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس، على قيادتهما وعملهما الجاد وتفانيهما خلال السنة الماضية.

ونثني على الاختيار الحكيم لموضوع دورة هذا العام، "تعبئة الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، ومكافحة تغير المناخ، وضمان الشمول". والواقع أن هذا العام بالغ الأهمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة والعمل المناخي. فلا يزال تغير المناخ يريك الاقتصادات الوطنية ويؤثر على الحياة؛ والنمو الاقتصادي بطيء ومتفاوت؛ ويزداد تفاوت الدخل؛ ولا يزال تحقيق التعليم الجيد بعيدا عن متناولنا؛ كما أن المساعدة الإنمائية الرسمية والمعونة الإنسانية المقدمة إلى من هم في أمس الحاجة إليها، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والدول

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، غارسيا موريتان (الأرجنتين).

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٠٥ .

كلمة السيد براماسيفوم بيلاي فيابوري، رئيس جمهورية موريشيوس

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية موريشيوس.

اصطحب السيد براماسيفوم بيلاي فيابوري، رئيس جمهورية موريشيوس، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد براماسيفوم بيلاي فيابوري، رئيس جمهورية موريشيوس، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس فيابوري (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي الفخر

الكبير أن نرى السيد تيجاني محمد باندي يتولى رئاسة الجمعية

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1929459 (A)



لتعزيز خضرة قدرات بالوعات الكربون لدينا. ونعتمد أيضا مضاعفة استخدامنا للطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٣٠.

فالدول الجزرية الصغيرة النامية معرضة بوجه خاص لتهديد آثار تغير المناخ التي تشتد حدتها على نحو خطير. وقد بين استعراض منتصف المدة لإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية بوضوح أن تنفيذها تعرّضه نفس العقبات التي تعترض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأهمها التمويل ووسائل التنفيذ.

ومن الضروري إقامة شراكات أكثر استجابة وأدق توجيهاً لمعالجة المشكلات المحددة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية لتحقيق نتائج ملموسة وقابلة للقياس. والدول الجزرية الصغيرة النامية التي بلغت، على غرار موريشيوس، مركز البلدان المتوسطة الدخل بفضل جهودها الخاصة، تواجه الآن تحديات جديدة في الحصول على التمويل والمنح بشروط ميسرة. وما يزيد هذه الحالة تفاقمًا هو أن جهودنا لتنويع اقتصادنا وتطوير قدرتنا التنافسية الدولية في مجالات مثل الخدمات المالية كثيرا ما تواجهها قواعد تعامل غير متكافئة نلقى فيها تصنيفات تعسفية، بالرغم من تقيّدنا الصارم بالقواعد والمعايير الدولية. وما لم نعالج تلك المسائل على سبيل الأولوية، لا غرابة في أن تقع بلدان مثل موريشيوس ضحية فخ البلدان المتوسطة الدخل.

وفضلاً عن النوايا الحسنة وعبارات الدعم، لا بد من العمل المُرَكِّز لتحقيق الأهداف المحددة في خطة عام ٢٠٣٠ من أجل ضمان الإدماج وتوفير الفرص للجميع حتى لا يتخلف أحد عن الركب. ولكن بالرغم من قدرتنا المحدودة، فإن موريشيوس ماضية بثبات صوب تحقيق معظم أهداف خطة عام ٢٠٣٠، وبخاصة في مجالات القضاء على الفقر، والمساواة بين الجنسين والتعليم الجيد.

ويعوق الإقصاء بشتى أشكاله التنمية ويجعل البلدان في كثير من الأحيان على مسارات تنمية غير مستدامة، يشوبها عدم

الجزرية الصغيرة النامية، آخذة في الانخفاض. ولم يتحقق تقدم كبير في بناء السلام والعدالة والمؤسسات القوية.

ومما يزيد الوضع المقلق بالفعل أن القضايا الناشئة - مثل نشوب الصراعات الجديدة، وتزايد التوتر بين القوى العالمية الكبرى، وتصاعد التطرف، وأزمة الهجرة واللاجئين، والوجه السيء للتكنولوجيا - أمور تزيد من إضعاف من قدرتنا على الوفاء بتعهدنا، وإحراز تقدم كبير في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. إن الآثار المدمرة لإعصار إداي في الجنوب الأفريقي وإعصار دوريان في جزر البهاما، والخراب الذي خلفته الحرائق الجالحة في كاليفورنيا، والقيظ الشديد خلال أشد الأشهر حرارة، التي سجلناها في الآونة الأخيرة في جميع القارات، وذوبان الغطاء الجليدي الأخير في غرينلاند، كلها أمور تشير إلى مستقبل محفوف بالمخاطر وبأس يبعث على الانزعاج بالنسبة لكوكبنا.

وعلى الرغم من أن الفقراء والضعفاء هم الأكثر تضرراً، لا يوجد بلد واحد في مأمن من الدمار والخراب اللذين يسببهما ارتفاع درجات الحرارة والاحترار العالمي لحياة المجتمعات المحلية وسبل عيشها. إن ملايين السكان عُرضة بالفعل لخطر الوقوع في براثن الفقر كنتيجة مباشرة لتغير المناخ بحلول عام ٢٠٣٠. ويعطينا الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في تقريره الأخير "الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية" صورة مروعة تجبرنا على العمل الآن. ولا يمكن لمظاهرات الشباب التي جرت في الأسبوع الماضي في جميع أنحاء العالم، لتدعو إلى العمل الآن، أن تلقى أذاناً صماء. ونحن بحاجة إلى تجديد وتعزيز التزامنا بالحد من الاحترار العالمي إلى ما مقداره ١,٥ درجة مئوية - ولهذا الغاية، نحتاج إلى زيادة كبيرة في الموارد المالية، والوفاء بتعهدات باريس.

وفي موريشيوس، شرعت الحكومة في تطوير وسائل نقل منخفضة انبعاثات الكربون، وستطلق قريباً شبكة نقل خفيفة بالسكك الحديدية، بالإضافة إلى تنفيذ برنامج واسع النطاق

في المنطقة. وفي هذا العام، استضفنا أيضاً اجتماع فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، الذي يتصدر مكافحة القرصنة في المحيط الهندي. وليس تحقيق الأمن البحري في غرب المحيط الهندي تحدياً إقليمياً فحسب، بل له أيضاً تداعيات أوسع نطاقاً تتطلب التزاماً على الصعيدين الوطني والإقليمي، إلى جانب دعم المجتمع الدولي. ولا تزال موريشيوس ملتزمة مع بلدان المنطقة والمجتمع الدولي في هذا الصدد.

وتستدعي مكافحة التطرف، والتطرف العنيف والإرهاب عن طريق إعداد خطاب مضاد فعال التعاون والتنسيق بين جميع الدول الأعضاء كما ينبغي. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تعددية الأطراف. وثمة اعتراف متزايد بالتربط القائم بين مكافحة الإرهاب وتعزيز التنمية المستدامة. فالإرهاب والتطرف يستمدان قوتهما من المظالم ويستغلان التحديات الإنمائية، مثل عدم المساواة، والفقر والتهemis. ومن خلال بناء مجتمعات قادرة على التكيف وشاملة للجميع، يمكننا أن نصمد في وجه الأيديولوجيات الإرهابية وأولئك الذين يتبنونها. ولفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب دور بالغ الأهمية يتعين عليها القيام به في تقديم المساعدة التقنية للدول الأعضاء وبناء قدراتها من أجل تعزيز قدرتها على منع الإرهاب ومكافحته.

ولم يكن الأمن العالمي هماً بقدر ما هو عليه الآن منذ نهاية الحرب الباردة. وبات احتمال نشوب نزاع عنيف أمراً ملموساً في خضم التوترات المتصاعدة في العديد من المناطق، ولا سيما في الشرق الأوسط. وقد زاد تصاعد التوتر بشأن المسائل الاقتصادية والتجارية، والانسحاب من المعاهدات الدولية، وزيادة تسليح الفضاء الخارجي والفضاء الإلكتروني وانتشار الأسلحة من حدة المخاطر التي تهدد الأمن العالمي. ويهدد هذا الوضع المعتاد الجديد قدرة العالم على إيجاد حلول عالمية للمشكلات القائمة في وقت يحتاج فيه بشدة إلى توحيد صفوفه والعمل يداً بيد.

الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. ويتسم النمو الاقتصادي العالمي بالتفاوت ولا يبلغ في كثير من الأحيان المناطق التي هي في أمس الحاجة إليه، مما يخفي الحقيقة الصارخة التي مفادها أن أوجه عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها آخذة في التفاقم. ولا بد لنا أن نتصدى على وجه السرعة لتلك التحديات وأن نتجاوز تصورات توزيع المنافع الاقتصادية توزيعاً غير منصف. ويجب أن نوفر بيئة تكفل تكافؤ الفرص عبر الحدود. وعلى البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء أن تعالج الأسباب الجذرية لأوجه عدم المساواة بين الدول، مثل دينامية التدفقات المالية فيما بين هذه البلدان، وتعرضها على نحو متفاوت لتغير المناخ وعدم تكافؤ سبل انتفاعها بالتكنولوجيا إلى حد كبير.

ولا تزال سلامة محيطاتنا تتدهور بمعدل يندر بالخطر. وقد كان التقدم المحرز نحو الحفاظ على محيطات العالم بطيئاً للغاية. ويشكل تآكل المحيطات والصيد غير المستدام تهديدين رئيسيين لمحيطاتنا ومواردنا البحرية. وتلتزم موريشيوس بتقديم إسهامها من خلال إنفاذ حظر المواد البلاستيكية، ووضع سياسات تخص مصائد الأسماك المستدامة، واتخاذ تدابير أخرى ذات صلة. كما أننا ملتزمون التزاماً عميقاً بالعملية الرامية إلى وضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام. ولا تزال أعمال القرصنة، وتهريب المخدرات، والاتجار بالبشر، والتلوث البحري، ونهب الموارد البحرية مسائل تثير قلقاً شديداً في منطقتنا من المحيط الهندي. وقد بلغت هذه التهديدات أبعاداً خطيرة، وإذا ما تُركت دون معالجة، فإنها تُعرض الاستقرار في المنطقة وخارجها إلى مخاطر أمنية شديدة. وبصفة موريشيوس رئيسة لجنة المحيط الهندي، عقدت اجتماعات على المستوى الوزاري على مدى العامين الماضيين بغية التفكير في السبل والوسائل الكفيلة بالتصدي جماعياً لتنامي التهديدات البحرية

فلا تزال هناك بعض مخلفات الاستعمار التي يتعين وضع حد لها.

ومن الأمثلة على ذلك موريشيوس، التي عانت من الاستئصال غير الشرعي لجزء من أراضيها قبل استقلالها في عام ١٩٦٨. وفي الفتوى الصادرة، بشأن الآثار القانونية لفصل أرخبيل شاغوس عن موريشيوس في عام ١٩٦٥ (A/73/773)، عملاً بطلب الجمعية العامة الوارد في القرار ٢٩٢/٧١، رأت محكمة العدل الدولية أن أرخبيل شاغوس كان جزءاً لا يتجزأ من موريشيوس عندما جرى فصله عنها وأنه بالنظر إلى الاستئصال غير الشرعي له، فإن عملية إنهاء استعمار موريشيوس لم تكتمل بشكل قانوني عند نيلها الاستقلال. وخلصت المحكمة أيضاً إلى أن إدارة المملكة المتحدة لأرخبيل شاغوس عمل غير مشروع ذو طابع مستمر وينبغي إنهاؤه في أقرب وقت ممكن.

واتخذت الجمعية العامة على وجه السرعة القرار ٢٩٥/٧٣ في ٢٢ أيار/مايو بأغلبية ساحقة. ويمثل القرار تنفيذاً عملياً للفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية ويطالب المملكة المتحدة بسحب إدارتها الاستعمارية من أرخبيل شاغوس دون شروط في غضون فترة لا تتجاوز ستة شهور. كما يعترف القرار بحق العودة للسكان السابقين لأرخبيل شاغوس، الذين كانت المملكة المتحدة قد نقلتهم قسراً، وهي نقطة تلتزم بها موريشيوس التزاماً قوياً.

وعليه، فإننا نتوقع من المملكة المتحدة أن تقوم، في ضوء التزامها بسيادة القانون واحترامها لمحكمة العدل الدولية والأمم المتحدة، بتنفيذ نتائج الفتوى وسحب إدارتها من أرخبيل شاغوس دون قيد أو شرط في موعد غايته ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، على النحو الذي طلبته الجمعية العامة. كما نتطلع إلى صدور تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٩٥/٧٣ بصفة عامة.

وتعرب موريشيوس عن بالغ الامتنان لجميع الدول الأعضاء على تأييدها الكاسح للقرار. وهذا دليل على الأهمية الكبيرة

وقد قطعت قارتنا، أفريقيا، أشواطاً كبيرة في مجالات الحوكمة والسلام والأمن، التي تعد شروطاً مسبقة لتحقيق التنمية المستدامة. فتحقيق السلام والأمن في أفريقيا أساسي لتحقيق السلام والأمن في العالم. وقد كان تدشين منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في تموز/يوليه بمثابة خطوة رئيسية نحو تحقيق رؤية مفادها إيجاد أفريقيا متكاملة، ومزدهرة محوراً للإنسان. ولا يمكن ضمان نجاح هذا المشروع إلا من خلال معالجة أسباب النزاع في المنطقة. ولذلك، فإننا نناشد المجتمع الدولي أن يكتف جهوده في هذا الصدد.

إن عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية متعثرة على نحو لا يطاق. أما آفاق تحقيق التطوعات الفلسطينية المشروعة في السيادة وإقامة دولة، فباتت أبعد منلاً. ومما يزيد من تفاقم معاناة أبناء الشعب الفلسطيني توسيع المستوطنات وهدم منازلهم وإغلاق المعابر الرئيسية والانخفاض في المعونة الإنسانية. ومع ذلك، فإن التحلي عن الأمل في التوصل إلى حل لهذا النزاع الذي طال أمده ينبغي ألا يكون خياراً أبداً. ويتوقف إحلال مستقبل يسوده السلام في الشرق الأوسط على حل الدولتين. ونناشد الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة الرئيسية تكثيف الجهود لدعم إيجاد حل تفاوضي عادل وشامل ودائم يقوم على وجود دولتين.

نرحب بالتقدم المحرز في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، التي أرست الأسس اللازمة للوفاء بولايتها. وندعو إلى مضاعفة الجهود في المفاوضات الحكومية الدولية للمضي قدماً في إصلاح مجلس الأمن وجعله أكثر تمثيلاً ومعبراً عن حقائق عصرنا.

ما فتئت الجمعية العامة تؤدي دوراً مركزياً في معالجة مسألة إنهاء الاستعمار. ويرجع الفضل إلى الجمعية العامة في أن عدداً كبيراً من المستعمرات حصلت على استقلالها نتيجة عمل الجمعية المستمر. ومع ذلك، للأسف، فإن العمل لم يكتمل.

اصطحب السيد راماسينغوم بيلاي فيابوري، رئيس جمهورية موريشيوس، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

### البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

#### مناقشة عامة

خطاب السيد محمد يوسف كالا، نائب رئيس جمهورية إندونيسيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب نائب رئيس جمهورية إندونيسيا.

اصطحب السيد محمد يوسف كالا، نائب رئيس جمهورية إندونيسيا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يسرني عظيم السرور أن أرحب بفخامة السيد محمد يوسف كالا، نائب رئيس جمهورية إندونيسيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد كالا (إندونيسيا) (تكلم بالإندونيسية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية): أود أن أهنئ السفير تيجاني محمد - بندي على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. وتقف إندونيسيا على أهبة الاستعداد للإسهام في نجاح الجمعية العامة في هذه الدورة. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري للسيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس، التي ترأست الدورة الثالثة والسبعين وقادت أعمالها. أود في هذه المناسبة أن أعرض خمس نقاط.

أولاً، أود التأكيد على أهمية تعددية الأطراف، التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بموضوع دورة هذا العام. الأمم المتحدة هي نتاج لتعددية الأطراف. وسيتم تحديد نجاح مهمة الأمم المتحدة من خلال قدرة المنظمة على تعزيز تعددية الأطراف لتحقيق السلام والازدهار العالميين. نحن نعيش في عالم يتسم بتحديات تزداد تعقيداً وخطورة. وفي مثل هذه الأوقات يجب أن نتحد جميعاً وأن

التي توليها الدول الأعضاء لضرورة إكمال عملية إنهاء استعمار موريشيوس وعلى احترامها للمؤسسات الدولية، بما فيها محكمة العدل الدولية، ولسيادة القانون في العلاقات الدولية. ونتطلع إلى استمرار دعم الدول الأعضاء وتعاونها مع الأمم المتحدة بحيث يمكن إنهاء استعمار أراضينا سريعاً ويتسنى لموريشيوس تنفيذ برنامج لإعادة توطين مواطني موريشيوس، لا سيما رعاياها ذوي الأصل الشاغوسي، في أرخبيل شاغوس.

وفيما يتعلق بجزيرة تروملين، التي تشكل أيضاً جزءاً لا يتجزأ من أراضي موريشيوس، ندعو إلى التعجيل بإيجاد حل للنزاع على الجزيرة بروح الصداقة التي اتسمت بها دائماً العلاقات بين موريشيوس وفرنسا.

إننا نعيش في بيئة متزايدة التعقيد. وتتطلب التحديات التي تواجه البشرية المزيد من التعاون والتنسيق والالتزام. وسيتيح بناء نظام متعدد الأطراف فعال وقائم على المبادئ منبرا فريدا للتصدي للتحديات العالمية والمحلية التي يبدو أنها تتعاظم من حيث الحجم والتعقيد. وينبغي أن يكون الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة في العام المقبل فرصة لنا لكي نؤكد من جديد التزامنا القوي بالمثل العليا للأمم المتحدة والمبادئ الراسخة في ميثاق الأمم المتحدة المتمثلة في المساواة في السيادة واحترام السلامة الإقليمية للدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

في الختام، أود أن أشدد على أن لنا جميعاً دوراً ينبغي أن نضطلع به. ويجب على الشباب والنساء والقطاع الخاص والمجتمع المدني والبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء أن يتحدوا لمعالجة شواغلنا المشتركة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية موريشيوس على البيان الذي أدلى به للتو.

الشرق الأوسط لا تهدد السلم والاستقرار في المنطقة فحسب بل تسرق أيضا آمال ومستقبل المجتمعات المتضررة، ولا سيما النساء والأطفال. لن يكون السلام في الشرق الأوسط ممكناً إلا إذا تم حل قضية فلسطين. لن نتخلى عن تسوية الصراع على أساس حل الدولتين. ويجب على المجتمع الدولي أن يتوحد لإيجاد حل. في الوقت ذاته، أحث أيضاً على إنشاء فلسطين موحدة. فالوحدة هي أساس النضال الفلسطيني. وبدون الوحدة لن يؤدي هذا النضال إلا إلى استنزاف طاقتنا ولن ينتصر أبداً.

عندما نتحدث عن السلام من المهم أن نكون ممتنين لحفظة السلام لدينا. تولى إندونيسيا الكثير من الاهتمام لقوات حفظ السلام التابعة لها. وقد تحقق هذا الالتزام، في جملة أمور، بأن أصبحنا أحد أكبر المساهمين بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. لقد أصبحت التحديات التي يواجهها حفظ السلام التابعون لنا أكثر تعقيداً. لذلك يجب أن يكونوا على أتم استعداد لأداء مهمتهم على النحو السليم. يجب تحسين إدارة الإعداد للنشر، بما في ذلك ضمان إتقان حفظة السلام للمهارات الشخصية.

كما أننا نرى ضرورة تعزيز حفظة السلام من النساء. لذلك تؤيد إندونيسيا الجهود المبذولة لتحسين مشاركة المرأة في قوات حفظ السلام. وتساهم إندونيسيا بنشاط في قضية المرأة والسلام والأمن. فقد استضافت إندونيسيا هذا العام، ولأول مرة، تدريبات إقليمية حول المرأة والسلام والأمن لتعزيز دور المرأة في عملية السلام والوساطة. إن النساء هن عامل من عوامل السلام. وتنشط إندونيسيا أيضاً في توفير بناء القدرات للنساء، بما في ذلك اللاجئات في فلسطين وأفغانستان.

ثالثاً، أود أن أتناول أهمية تعزيز النزعة الإقليمية والنزعة الإقليمية المستدامة. يمثل استقرار المناطق وسلامها ازدهارها اللبنة الأساسية لتحقيق السلام العالمي. لذلك يجب أن نعزز مؤسساتنا الإقليمية. لأكثر من خمسة عقود تقوم إندونيسيا، إلى

نقف معاً لتعزيز تعددية الأطراف. لن تتمكن أية دولة، كبيرة كانت أم صغيرة، من حل هذه التحديات بمفردها.

لذلك علينا أن نعمل معاً. يجب أن نتقاسم مسؤولياتنا. هذا هو ما تعنيه تعددية الأطراف وهذا هو جوهرها. لأكثر من سبعة عقود تنقذنا تعددية الأطراف من مأساة الحرب العالمية. كما أن هذه التعددية قد حققت ازدهاراً اقتصادياً وتقدماً تكنولوجياً غير مسبوق في العالم. وتعتقد إندونيسيا أن العالم سيصبح أكثر استقراراً وسلاماً وازدهاراً من خلال التمسك بالقيم المتعددة الأطراف. كما تعتقد إندونيسيا أنه من خلال تعزيز تعددية الأطراف وحده يمكن للأمم المتحدة الوفاء بالتزاماتها في صون السلم والأمن العالميين وتحقيق التنمية وحماية حقوق الإنسان للجميع.

ثانياً، أود أن أتطرق إلى أهمية الحفاظ على السلام العالمي. قبل ٧٤ عاماً وافقنا على إنشاء الأمم المتحدة لأننا أردنا تحقيق السلام العالمي. وأود أن أقتبس عن مقدمة ديباجة ميثاق الأمم المتحدة:

”[...]] أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحراناً يعجز عنها الوصف“.

الحروب والصراعات تجلب دائماً البؤس للبشرية، وخاصة للنساء والأطفال. فلقد أتت الحروب والصراعات على سنوات من التنمية، ودمرت البنية التحتية، وعطلت النشاط الاقتصادي والتعليم وتوفير الرعاية الصحية. باختصار، ستقضي الحروب والصراعات على أملنا في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة.

نحن جميعاً قلقون من استمرار الحروب والصراعات في العالم. لا تزال الحروب والصراعات القديمة دون حل، في حين تنشأ صراعات جديدة، بما في ذلك صراعات الشرق الأوسط. والهجمات التي دمرت المنشآت والبنية التحتية المدنية في

إن إندونيسيا لا تعمل لصالح إندونيسيا وحدها. إذ تواصل إندونيسيا في الوقت ذاته تعزيز شراكتها الإنمائية مع البلدان الصديقة، بما في ذلك بلدان في آسيا وأفريقيا. لقد نظمت إندونيسيا هذا العام فعاليات تهدف إلى تعزيز الشراكات الإنمائية مع منطقة المحيط الهادئ: منتدى إندونيسيا وجنوب المحيط الهادئ، في جاكرتا، ومعرض المحيط الهادئ، في أوكلاند.

وقد شكّلت تلك الأحداث فاتحة لعهد جديد من الشراكات الإندونيسية مع بلدان في منطقة المحيط الهادئ، نسميه بنهضة منطقة المحيط الهادئ. وفي المستقبل، ستصبح الشراكة بين إندونيسيا ومنطقة المحيط الهادئ أكثر استراتيجية وتنسيقاً.

وتعمل إندونيسيا أيضاً على تعزيز شراكتها الإنمائية مع أفريقيا. وبعد عقد المنتدى الإندونيسي الأفريقي في العام الماضي، ينصب تركيز إندونيسيا هذا العام على التعاون في مجال الهياكل الأساسية عن طريق الحوار الإندونيسي - الأفريقي حول الهياكل الأساسية. ومراعاة لما تواجهه إندونيسيا من تحديات مختلفة وما تتسم به من خصائص، فإنها على استعداد لإحراز التقدم والنمو إلى جانب الدول الصديقة في منطقة المحيط الهادئ وأفريقيا.

والنقطة الخامسة والأخيرة التي أود أن أثيرها هي أهمية التمسك بميثاق الأمم المتحدة. فلا شك أنه على جميع البلدان احترام مبادئ الميثاق وقيمه. وفي الذكرى السنوية الرابعة والسبعين للأمم المتحدة، تشعر إندونيسيا بالقلق لأن العديد من الالتزامات بموجب الميثاق لم تُنفذ بعد أو تنتهكها الدول الأعضاء. ومن الأمثلة على ذلك، الالتزام باحترام سيادة البلدان الأخرى. واحترام السيادة هو الالتزام الأساسي والمبدأ الذي يدعم العلاقات فيما بين الدول. وينبغي بل يجب احترامه. وموقف إندونيسيا في سياستها الخارجية واضح. وستظل إندونيسيا دوماً تحترم سيادة البلدان الأخرى. وفي الوقت نفسه، تتوقع إندونيسيا من البلدان الأخرى أن تحترم سيادتها وسلامتها الإقليمية. فالعلاقات بين الدول يجب أن تقوم على الاحترام المتبادل.

جانب بلدان أخرى في رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، بتشجيع ثقافة الحوار والتعاون وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية في جنوب شرق آسيا. نود تعزيز وتوسيع نطاق هذه الثقافة، بما في ذلك داخل منطقة المحيط الهادئ الهندية. وتريد آسيان أن ترى منطقة المحيط الهادئ الهندية سلمية ومستقرة ومزدهرة. في هذا السياق، اعتمد قادة الرابطة في حزيران/يونيه تقرير توقعات آسيان لمنطقة المحيط الهادئ الهندية. وسيكون هذا التقرير بمثابة دليل توجيهي للرابطة في تطوير التعاون مع البلدان في منطقة المحيط الهادئ الهندية.

رابعا، أود أن أسلط الضوء على أهمية العمل معا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. ولن يكون سلامنا الذي تم تحقيقه بشق الأنفس مستداما دون تحسن في التنمية العالمية. ليس أمامنا سوى ١١ سنة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ورغم أننا أحرزنا بعض التقدم في بعض الأهداف لا يزال أمامنا الكثير من العمل الذي يتعين علينا القيام به. تمتلك العديد من الدول قدرة محدودة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، على سبيل المثال في مجالات مثل التعليم والصحة وتمكين المرأة. لذلك يجب تعزيز الشراكات العالمية.

تسعى إندونيسيا جاهدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. التوسع مستمر في الحصول على التعليم والرعاية الصحية الشاملة، خاصة للمتضررين من الفقر. لقد تضاعف تطوير البنية التحتية في المناطق الريفية والضواحي. علينا أن نقف إلى جانب الذين ابتلاههم الفقر ومن هم أقل حظاً. ولحسن الحظ أن علامات التحسن واضحة. ففي العام الماضي، على سبيل المثال، انخفض الفقر إلى معدلات أحادية الرقم لأول مرة في تاريخ إندونيسيا. وشهدنا أيضاً انحساراً في عدم المساواة. لقد انخفض ترتيبنا في مؤشر "جيني" لعدم المساواة في الدخل من ٤١٤،٠ إلى ٣٨٤،٠ فقط. يحصل إجمالي ٢٢٣ مليون إندونيسي على تأمين صحي وطني ويتلقى حوالي ١٨ مليون طفل في سن الدراسة مساعدات مالية مخصصة للطلاب.

اصطحب السيد توماس موتسواهي ثابان، رئيس وزراء مملكة ليسوتو، إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية):** يسرني بالغ السرور أن أرحب بفخامة السيد توماس موتسواهي ثابان، رئيس وزراء مملكة ليسوتو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**السيد ثابان (ليسوتو) (تكلم بالإنكليزية):** أود، في البداية، أن أتقدم بخالص التهئة للسيد التيجاني محمد باندي على انتخابه بجدارة رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. وأود أن أؤكد له دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين خلال فترة ولايته.

ومنذ سبعين عاما، عندما طغى على العالم خطر الانقراض المشؤوم، جاء رجال ونساء من ذوي الرؤى الثاقبة من ٥٠ بلدا لتمثيل جميع قارات العالم، لتذليل ميثاق الأمم المتحدة بتوقيعاتهم بتصميم جلي على إنقاذ العالم من حماقات زعماء ذلك الزمن. وقد تصور أولئك الأفراد الحكماء علما يسوده السلام والعدالة والعلاقات المنصفة فيما بين الدول. وحلموا بعالم يتميز بالحرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي.

واليوم، يمكننا جميعا أن نشهد على الأشواط التي قطعتها الأمم المتحدة على درب تحقيق تلك الأهداف. والواقع أن الأمين العام، في تقريره عن أعمال المنظمة في الظروف الدولية الراهنة، يجسد بجدارة التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة حتى الآن في قوله:

”وقد تمكنت المنظمة، القائمة في جوهرها على روح التعاون الدولي، من تحقيق فوائد عظيمة وواسعة النطاق للبشرية، فانتشلت الملايين من براثن الفقر، ودعمت حقوق الإنسان، وساعدت على إقامة السلام في مناطق مضطربة“ (A/74/1، الفقرة ١).

وأخيرا، اسمحوا لي أن أطرح ترشيح إندونيسيا لمجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢. وباعتبار إندونيسيا إحدى البلدان المؤسسة لمجلس حقوق الإنسان، فإنها تلتزم إندونيسيا التزاما قويا بتعزيز حقوق الإنسان والنهوض بها من خلال الحوار والتعاون الدولي. وتعمل إندونيسيا بنشاط على تعزيز آليات حقوق الإنسان لدى رابطة أمم جنوب شرق آسيا من خلال اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة للرابطة. وفي منظمة التعاون الإسلامي، تشجع إندونيسيا بنشاط أيضا على تعزيز اللجنة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان. وتود إندونيسيا، من خلال مناصرتها لشعار ”شريك حقيقي للديمقراطية والتنمية والعدالة الاجتماعية“، أن تكون شريكا حقيقيا في تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع.

وفي الختام، أود أن أشدد مرة أخرى على أنه لا غنى اليوم أكثر من أي وقت مضى عن الالتزام بقيم تعددية الأطراف. وإندونيسيا مقتنعة اقتناعا راسخا بأن العديد من البلدان لا تزال تعترض بهذا الاعتقاد وتراعيه. فلنقم إذن بإنشاء ائتلاف عالمي لدعم تعددية الأطراف سعيا لإيجاد عالم أكثر سلاما واستقرارا وازدهارا. وإندونيسيا على استعداد لأن تصبح جزءا من هذا الائتلاف وأحد قادته. وأود أن أقتبس مثلا أفريقيا شهيرا جدا هو ”إذا أردت أن تذهب سريعا، فلتذهب وحيدا. أما إذا أردت أن تذهب بعيدا، فلتذهب مع الجماعة.“

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر نائب رئيس جمهورية إندونيسيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد محمد يوسف كالا، نائب رئيس جمهورية إندونيسيا، من المنصة.

**خطاب السيد توماس موتسواهي ثابان، رئيس وزراء مملكة ليسوتو**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء مملكة ليسوتو.



وتجدر الإشارة إلى أن ليسوتو كانت من بين ٤٧ بلدا خضعت لاستعراض وطني طوعي خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وأقرنا خلال استعراضنا الوطني الطوعي بأن التنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يتطلب تنفيذ البرامج ذات الأولوية في إطار مختلف أهداف التنمية المستدامة ذات التأثير المشترك على البطالة والحد من الفقر بجميع جوانبهما. وعلاوة على ذلك، فإننا نولي أهمية لاتباع نهج شامل للجميع ولمشاركة جميع المواطنين في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

وندرك أيضاً الحاجة إلى التعليم الجيد الذي يستجيب بشكل كامل لاحتياجات بلدنا. وفي هذا الصدد تتخذ حكومة ليسوتو خطوات لرفع مستوى التعليم الأساسي بهدف تزويد شعب الباسوتو بأساس قوي لتنمية مهاراتهم وبقدرة معززة على المشاركة بصورة أكثر إنتاجية في المجال الاقتصادي.

ومع ذلك، يجب أن نؤكد أننا لن نتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة إذا لم تُقدم المساعدة اللازمة لأقل البلدان نمواً. ويجب الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في هذا الصدد. ويجب أن نتخذ تدابير متضافرة في السنوات العشر المتبقية لتقوية الشراكات على المستويين الوطني والإقليمي، وبالطبع، على المستوى العالمي والتأكد من عدم تخلف أحد عن الركب فيما نحشد جهود بلداننا نحو نقطة انطلاق عام ٢٠٣٠. وثمة أهمية بالغة للتعاون مع الشركاء في التنمية والمؤسسات المالية والقطاع الخاص من بين أطراف أخرى.

وفيما يتعلق بتغير المناخ، تدرك ليسوتو خطورة التحديات المتعلقة بجوانب الضعف التي تواجهها بسبب موقعها وحجمها وتضاريسها. ونتيجة لذلك، قطعت حكومتنا التزاما ببناء القدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ عن طريق تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ١٠ في المائة باستخدام الموارد الداخلية وبنسبة ٢٥ في المائة باستخدام الموارد الخارجية بحلول عام

وعلى الرغم من تلك الإنجازات الجديرة بالثناء لمنظمتنا العريضة، لا تزال هناك تحديات على الطريق نحو ضمان مستقبل مشرق ومزدهر وكرام وأمن للبشرية. وقد عاودت علامات تبني مواقف الهيمنة والقطبية الأحادية الظهور على المشهد السياسي الدولي. ولا تزال التحديات المتمثلة في تغير المناخ، ومشكلة اللاجئين والمهجرة، والنزاعات المسلحة والعنف، والتشرد الداخلي، وعدم احترام حقوق الإنسان، والإرهاب، والعديد من التحديات الأخرى تتجاوز حدودنا. وفي هذا السياق، نثني على أهمية موضوع هذه المناقشة العامة "تعبئة الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، ومكافحة تغير المناخ، وضمان الشمول".

ففي غضون أسبوع واحد، عقدنا أربعة مؤتمرات قمة سعيًا إلى معالجة أهم المسائل في ظل الظروف الدولية الراهنة، وهي تغير المناخ والتغطية الصحية الشاملة والتنمية المستدامة والتمويل من أجل التنمية. وينبغي للخبرات التي تشاطرناها في مؤتمرات القمة والأفكار التي تبادلناها أن تدفع بنا إلى اعتماد سياسات واتخاذ تدابير في بلداننا تلبي احتياجات شعوبنا.

وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، أظهرت ليسوتو التزاما بتنفيذها عن طريق تفعيل الأهداف ضمن خطتها الإنمائية الاستراتيجية الوطنية الثانية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣ التي اعتمدت مؤخرا. وتشدد الخطة الإنمائية الوطنية الثانية على ضرورة السعي لتحقيق نمو مستدام وشامل للجميع وإيجاد فرص العمل اللائق بوصفهما أنجع طريق للحد من الفقر. وفي ذلك السياق، أطلقت الحكومة مؤخرا مؤتمر قمة معني بإيجاد فرص العمل والاستثمار يهدف إلى تعزيز الاستثمار الخاص وإيجاد فرص عمل جديدة لما يزيد على ٣٠ ٠٠٠ فرد من شعب ليسوتو، مع التركيز بشكل خاص على الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة.

وإنشاء هيئة إصلاح وطنية، ستمنح السلطة اللازمة لتنفيذ الإصلاحات.

ومن دون الدعم القيم للغاية الذي تقدمه الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ولجنة بناء السلام والاتحاد الأوروبي، لما كانت الخطوات التي قطعناها حتى الآن ممكنة. ونحن ممتنون إلى الأبد لهؤلاء الشركاء. ونحن على ثقة من أنهم سيواصلون السير معنا في هذا المسار، بما في ذلك خلال مرحلة التنفيذ. إن تحقيق هدف إنشاء مؤسسات شفافة وفعالة وخاضعة للمساءلة وخالية من الفساد وسن قوانين عادلة تستجيب لاحتياجات شعبنا أصبح قاب قوسين أو أدنى. ونأمل أن نصبح منارة لإلهام الآخرين لإجراء إصلاحات قانونية ومؤسسية بهدف إيجاد حلول دائمة لمشاكلهم.

لا تزال هناك تهديدات للسلام والأمن الدوليين بينما يستمر نشوب النزاعات في أنحاء مختلفة من العالم مما يشكل اختصاراً عسيراً لقدرة الآلية الدولية لتسوية النزاعات. وتؤكد ليسوتو ضرورة إعطاء الأولوية لاتخاذ تدابير منسقة ومستدامة وشاملة للجميع لمنع نشوب النزاعات. وفي هذا الصدد، نكرر دعوتنا إلى إصلاح مجلس الأمن لجعله ممثلاً وشفافاً وخاضعاً للمساءلة بالفعل. ويجب أن يتماشى الإصلاح الحقيقي لمجلس الأمن مع الموقف الأفريقي الموحد، المكرس في توفيق آراء إزولويني وإعلان سرت. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي نرى أنه يمكن بها تصحيح الظلم التاريخي الذي لحق بأفريقيا والمعاناة التي تحملتها. ولذلك، ندعو إلى إجراء مفاوضات بشأن هذا الموضوع الهام للغاية خلال هذه الدورة.

وبينما لا يزال مجلس الأمن مشلولاً فيما يخص حالات خطيرة، فإن خطر استخدام الأسلحة النووية لا يزال يلاحقنا. والحالة الأمنية في شبه الجزيرة الكورية لا تبعث على الطمأنينة. ويشكل إطلاق أنواع مختلفة من القذائف، في تجاهل تام لقرارات مجلس الأمن، ضغوطاً لا لزوم لها على العلاقات بين الدول،

٢٠٣٠. وفي الوقت نفسه، ندعو إلى تقديم المساعدة الدولية لجهودنا المتعلقة بالتكيف في مجال بناء القدرات وتوفير الموارد الكافية، تمسحياً مع الالتزامات الحالية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

وعلاوة على ذلك، نود أن ندعو الدول الأعضاء إلى التصديق على اتفاق باريس والوفاء بالتزاماتها بموجبه. وعلى نفس المنوال فإننا نحث أولئك الذين يفكرون في الانسحاب من اتفاق باريس على الامتناع عن القيام بذلك حتى لا يفسد فوائد عملنا الجماعي في هذه المرحلة الحاسمة. لقد حان الوقت لأن تتكاتف جميع البلدان، المتقدمة أو النامية والغنية أو الفقيرة، وتتخذ إجراءات جريئة تتعلق بالمناخ لإنقاذ أمنا الأرض.

وفي الواقع، سنكون مقصرين إذا لم نثن على الأمين العام لسعيه الدائم من أجل عدم الاكتفاء بالكلمات وتجاوزها إلى الأفعال. ونشيد على وجه التحديد بإشراكه للشباب في المناقشات العالمية بشأن مبادرات العمل المناخي. وأعتقد اعتقاداً راسخاً أن دمج الشباب في مبادرات العمل المناخي خطوة في الاتجاه الصحيح نحو تمكينهم من أن يكونوا قوى دافعة للعمل المناخي، حيث أنهم يشكلون جيلاً سيتأثر كثيراً على المدى الطويل.

أكدت في خطابي أمام الجمعية في دورتها الثالثة والسبعين (انظر A/73/PV.13) أن السلام والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ستظل أموراً بعيدة المنال إذا لم تنفذ بلداننا الإصلاحات القانونية والمؤسسية اللازمة. ويجب التخلص الآن من القوانين والمؤسسات العتيقة الموروثة عن أسيادنا المستعمرين والبعيدة كل البعد عن حقائق القرن الحادي والعشرين. إن مسيرتنا نحو الإصلاح الوطني في ليسوتو ستؤتي ثمارها قريباً. وسنختتم عملية الحوار الوطني بشأن "ليسوتو التي نريدها" في الشهر المقبل. وسينتهي البرلمان قريباً من عملية سن التشريعات

سلام داخل حدود آمنة معترف بها دوليا. وأمننا المتحدة ينبغي أن تكون هي المنظمة التي تحمي سيادة الدول الأعضاء فيها وتحول دون التدخل في شؤون الدول الأخرى وينبغي لها ألا تتجاهل مخنة شعب الصحراء الغربية، الذي يتق إلى الاستقلال منذ عشرات السنين من دون جدوى.

وينبغي لأمننا المتحدة أن تكفل وتحمي حقوق الشعب الكوبي وتعارض الجزاءات غير المبررة، مثل الجزاءات المفروضة على زمبابوي، التي أسفرت عن عقاب جماعي لزمبابويين أبرياء. إنني أناشد جميع الدول الأعضاء الاحتشاد وراء زمبابوي والدعوة إلى إنهاء الجزاءات التي طالما شوهت اقتصادها وسبل عيش الزمبابويين العاديين.

وإذ أختتم بياني، أود أن أشدد على أن ما يغير المسار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والأمني العالمي، ليس خطاباتنا التي نلقيها من هذه المنصة، بل إن استعدادنا لتحويل أفعالنا إلى أفعال هو الذي يقود العالم بعيدا عن البؤس الجاري. ونحن لسنا على رأس بلداننا مصادفة؛ فالله سبحانه وتعالى مكنتنا من قيادة العالم في هذا الوقت لغرض محدد. لذلك لنظل جميعا مخلصين، بروح تعددية الأطراف الحقيقية، للمبادئ التي تقوم عليها المنظمة - المبادئ التي تتوحي أما متحدة تمثيلية وفعالة بحق يمكن أن تكون حاملة للشعلة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، أشكر رئيس وزراء مملكة ليسوتو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد توماس موتسواهي ثابان، رئيس وزراء مملكة ليسوتو، من المنصة.

**خطاب السيد ناريندرا مودي، رئيس وزراء جمهورية الهند**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية الهند.

بل إنه يتعارض تماما مع التزاماتنا بموجب الميثاق. وأناشد جميع الدول الأعضاء أن تتكاتف لضمان جعل الكوكب أكثر أمناً وخاليا من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية.

ولكن شعورا بالأمل آخذ في الظهور. فقد اكتسب التصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية زخما على الرغم من بعض العناصر المعارضة. ونأمل في إحراز تقدم كبير في مجال نزع السلاح النووي في المستقبل القريب.

وفي خضم تلك التطورات، لا يمكننا أن نتجاهل مخنة المهاجرين واللاجئين والمشردين داخليا نتيجة للإرهاب والنزاعات المستمرة في أفريقيا والشرق الأوسط وأجزاء أخرى من العالم. ويقوم العديد منهم برحلات خطيرة عبر المحيطات بحثاً عن ملاذات ويفقد عدد لا حصر له منهم حياتهم في هذه العملية. وبينما نشكر فرادى البلدان الأوروبية التي فتحت أبوابها للمهاجرين الفارين إلى أراضيها، نود أيضاً أن ندعو الاتحاد الأوروبي إلى وضع استراتيجية شاملة لحل الأزمة معنا. وفي الوقت نفسه، يجب أن نعزز جهودنا لمكافحة الإرهاب من خلال اتخاذ تدابير جماعية لوضع حد لآفة الإرهاب التي تتسبب بشكل عشوائي في إلحاق أضرار جسيمة بالممتلكات وتؤدي إلى وقوع خسائر فادحة في الأرواح البرية.

لقد أسست الدول المحبة للسلام الأمم المتحدة، اقتناعاً منها بأن دول العالم يجب أن تكون قادرة على التعاون لحل النزاعات سلمياً. ويجب إعادة تأكيد ذلك الاقتناع الراسخ لأسلافنا فيما نبنى الأمم المتحدة في المستقبل. وينبغي أن تكون الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين قادرة على إعطاء البشرية الأمل في إيجاد عالم يسوده السلام ويخلو تماماً من الفقر.

فالأمم المتحدة هي التي ينبغي أن تقف مع الفئات المهمشة والمضطهدة. والأمم المتحدة هي التي ينبغي، حقاً، أن تأخذ خطوات جريئة لمعالجة قضية فلسطين وحماية الحل القائم على وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنباً إلى جنب في

تحت وطأة الفقر في غضون خمس سنوات فقط، فإن النظم التي تنجم عن ذلك المشروع تبني الثقة في المتأثرين بالفقر في جميع أنحاء العالم. وعندما يطلق بلد نام أكبر برنامج رقمي في العالم لتحديد الهوية لمواطنيه، بمنحهم هويات بيومترية تكفل حقوقهم وتوفر حوالي ٢٠ بليون دولار بالحد من الفساد، فإن النظم الحديثة التي تنجم عن ذلك البرنامج تعطي العالم أملا جديدا.

عندما دخلت هذا المبنى، لاحظت الدعوة على جدران أحد مداخله إلى جعل الأمم المتحدة خالية من المنتجات البلاستيكية أحادية الاستخدام. ويسرني أن أبلغ الجمعية أنه، إذ أخطب الأعضاء اليوم، يتم الشروع في حملة كبيرة جدا في جميع أنحاء البلد لجعل الهند خالية من المنتجات البلاستيكية أحادية الاستخدام. وسنقوم في السنوات الخمس المقبلة، بالإضافة إلى تعزيز المحافظة على المياه، بضمان توفير إمدادات المياه إلى ١٥٠ مليون منزل وبناء أكثر من ١٢٥ ٠٠٠ كيلومتر من الطرق الجديدة. وبحلول العام ٢٠٢٢، عندما تحتفل الهند بيوم استقلالها الخامس والسبعين، فإننا سنكون قد بنينا ٢٠ مليون منزل للفقراء حسب خطتنا. وفي الوقت الذي حدد فيه العالم لنفسه هدف القضاء على السل بحلول عام ٢٠٣٠، نعمل في الهند من أجل القضاء عليه بحلول ٢٠٢٥.

والسؤال المطروح هو - كيف تمكنا من تحقيق كل ذلك؟ كيف تحدث هذه التغيرات السريعة في الهند؟ إن الهند حضارة عظيمة عمرها آلاف السنين، ولها تقاليد الحية الخاصة ولديها أحلام عالمية. إن قيمنا وثقافتنا ترى الألوهِية في كل كائن وتسعى من أجل رفاه الجميع. وهكذا فإن نهمنا في جوهره هو الرفاه العام من خلال المشاركة العامة - ليس من أجل الهند فحسب، بل من أجل العالم بأسره. ولهذا السبب نستمد الإلهام من شعارنا "الجهود الجماعية لنمو الجميع، بثقة الجميع" - وهو شعار لا يقتصر أيضا على حدود الهند.

اصطحب السيد ناريندرا مودي، رئيس وزراء جمهورية الهند، إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية):** يسرني عظيم السرور أن أرحب بدولة السيد ناريندرا مودي، رئيس وزراء جمهورية الهند، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**السيد مودي (الهند) (تكلم بالهندية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية):** إنه لشرف عظيم لي أن أخطب الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين باسم ١,٣ بليون هندي. إنها كذلك مناسبة خاصة جدا لأن العالم بأسره سيحتفل هذا العام بمرور ١٥٠ عاما على ميلاد المهاتما غاندي. إن رسالته المتمثلة في الحقيقة ونبد العنف لا تزال تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لنا اليوم من أجل السلام والتنمية والتقدم في العالم.

لقد شهدنا في هذا العام إجراء أكبر انتخابات لأكثر الديمقراطيات في العالم. فقد صوت أعلى عدد من الناخبين على الإطلاق ليوصلوا حكومي إلى السلطة لفترة ثانية، بولاية أقوى من ذي قبل. وبفضل تلك الولاية، أفف هنا مرة أخرى أمام الجمعية العامة.

بيد أن للرسالة التي تنطوي عليها ولاية حكومي أهمية أكبر وأوسع وأكثر إلهاما. فعندما يستطيع بلد نام أن ينفذ بنجاح أكبر حملة صحية عامة، كجزء من رسالة الهند النظيفة، ببناء أكثر من ١١٠ ملايين مرحاض في غضون خمس سنوات فقط لشعبه، فإن إنجازها ونتائجها تشكل رسالة ملهمة للعالم بأسره. وعندما يدير بلد نام بنجاح أكبر نظام تأمين صحي في العالم، بمنح ٥٠٠ مليون شخص إمكانية الحصول على تغطية صحية سنوية تبلغ قيمتها ٥٠٠ ٠٠٠ روبية من دون كلفة عليهم، فإن الإنجازات ونظم الاستجابة التي تنجم عن ذلك المخطط تظهر للعالم مسارا جديدا.

وعندما يدير بلد نام بنجاح أكبر مشروع للشمول المالي في العالم، بفتح ٣٧٠ مليون حساب مصرفي للذين يزرعون

الأساسية القادرة على مواجهة الكوارث. وأدعو جميع البلدان إلى الانضمام إلى التحالف، مما سيساعد على بناء الهياكل الأساسية القادرة على تحمل الكوارث الطبيعية.

وجنود الهند هم أكثر الجنود الذين ضحوا بأرواحهم في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إننا ننتمي إلى بلد أعطى العالم رسالة بوذا للسلام لا الحرب. ولهذا السبب نبهر برأينا ضد الإرهاب بجدية وغضب بغية تنبيه العالم إلى هذا الشر. ونعتقد أنه أحد أكبر التحديات - ليس لبلد واحد فحسب، بل للعالم بأسره ولل البشرية. وعدم وجود إجماع فيما بيننا بشأن مسألة الإرهاب يقوض المبادئ ذاتها التي كانت أساس إنشاء الأمم المتحدة. ومن أجل البشرية، ولذلك، أعتقد اعتقاداً راسخاً أن من الضروري قطعاً أن يتضافر العالم ويقف وقفة رجل واحد ضد الإرهاب.

إن وجه العالم يتغير اليوم. فالتكنولوجيا الحديثة في القرن الحادي والعشرين تتسبب في إحداث تغييرات جذرية في حياتنا الاجتماعية والشخصية، والاقتصاد والأمن والقدرة على الاتصال والعلاقات الدولية. وفي هذه الحالة، فإن عالماً متفتتاً لا يخدم مصلحة أي أحد. وليس لدينا الخيار لنغلق على أنفسنا داخل حدودنا. وفي هذا العصر الجديد، سيتعين علينا أن نضفي اتجاهها وقوة جديدين على تعددية الأطراف والأمم المتحدة.

قبل ١٢٥ عاماً، وجه العلامة الروحاني الكبير، سوامي فيفيكاناندا، رسالة إلى العالم خلال برلمان أديان العالم في شيكاغو، في الولايات المتحدة الأمريكية. ودعت رسالته إلى الوئام والسلام، لا إلى الانشقاق. واليوم، لا تزال الرسالة من أكبر ديمقراطية في العالم إلى المجتمع الدولي هي نفسها - رسالة الوئام والسلام.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية الهند على البيان الذي أدلى به للتو.

ومساعينا ليست تعبيرا الشفقة، ولا هي بالادعاء؛ بل هي مستوحاة من الشعور بالواجب والواجب وحده، وتركز جميعاً على ١,٣ بليون هندي. غير أن الأحلام التي تحاول تلك الجهود تحقيقها هي نفس أحلام العالم بأسره، أحلام كل بلد وكل مجتمع. والجهود جهودنا، غير أن الثمار ثمار الجميع والعالم بأسره ينبغي أن يتمتع بها. وقناعتى هاته تزداد قوة كل يوم، عندما أفكر في البلدان التي تسعى جاهدة، شأنها شأن الهند، إلى تحقيق التنمية، كل بطريقته. وعندما أسمع عن أفراحها وأحزائها وحينما أسمع أحلامها، فإن عزمي على تطوير بلدي بخطى أسرع يزداد قوة، حتى تصير تجربة الهند أيضاً مفيدة لتلك البلدان.

وقبل نحو ٣٠٠٠ سنة، كتب أحد شعراء الهند العظام، كاربان بونغون - درا - نار، بالتاميلية - أقدم لغة في العالم - "إننا ننتمي إلى الأماكن كافة وإلى الجميع". ذلك الشعور بالانتماء إلى ما وراء الحدود شعور تتسم به الهند دون سواها. وخلال السنوات الخمس الماضية، عملت الهند على تعزيز تقليدها العظيم القائم منذ قرون المتعلق بالأخوة فيما بين الأمم، وعلى تحقيق رفاه العالم، وهو ما يتماشى مع الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة. والمسائل التي تثيرها الهند وأنواع المنابر العالمية الجديدة التي بادرت الهند بنائها تسعى إلى بذل جهود جماعية بغية معالجة التحديات والمسائل العالمية الخطيرة.

وإذا أخذنا منظور تاريخياً لنصيب الفرد من الانبعاثات، فإن إسهام الهند في الاحترار العالمي منخفض جداً، وفي الوقت نفسه فإن الهند أيضاً إحدى الدول الرائدة عندما يتعلق الأمر باتخاذ خطوات لمعالجة هذه المسألة. فمن ناحية، نعمل على تحقيق الهدف المتمثل في ٤٥٠ جيغا واط من الطاقة المتجددة؛ ومن ناحية أخرى، اتخذنا أيضاً المبادرة لإنشاء التحالف الدولي للطاقة الشمسية. ومن بين آثار الاحترار العالمي تزايد عدد وشدة الكوارث الطبيعية، التي تظهر أيضاً في مناطق جديدة وبأشكال جديدة، بدأت الهند استجابة تشكيل تحالف الهياكل

والانعزالية والحماية، وأعدت تشكيل السياسات المحلية، مما أدى إلى ظهور سياسات الانطوائية والانغلاق. والنتيجة هي عالم أكثر استقطابا.

والاستمرار على هذا الطريق سيؤدي إلى مزيد من التجزؤ وإلى عالم غير مستقر. مع ذلك، وعلى الرغم من تزايد الاحتكاك واحتمالات الصراع، أصبحت البلدان في الواقع أكثر ترابطا. فالإجراءات التي يتخذها بلد واحد يكون لها تأثير أكبر وأسرع على الآخرين، وقد تنتعش عواقبها في النهاية. وفي هذا العالم، فإن النهج المتعدد الأطراف ليس خيارا، بل هو ضرورة لتمكين البلدان من التعامل مع المشاكل العالمية المعقدة، بما في ذلك القضاء على الفقر والأوبئة وتغير المناخ. هذه هي بعض مواضيع المناقشة في الجمعية العامة هذا العام.

لقد أصبحت التنمية المستدامة أولوية بالنسبة لجميع البلدان. ونواجه جميعا تحديات مشتركة - إيجاد فرص العمل، ورفع مستويات المعيشة والقضاء على الفقر. غير أنه من الصعب للغاية على أي بلد أن يتطور ويتقدم بمفرده. فتحقيق النمو يتطلب التجارة والاستثمار والتكنولوجيا، وجميع هذه الأنشطة تعتمد على العمل مع الآخرين، في إطار دولي مفتوح ومنظم من القواعد.

وهكذا أحرز عدد كبير من البلدان تقدما خلال السنوات السبعين الماضية منذ الحرب العالمية الثانية. وفتحت البلدان المتقدمة النمو أسواقها واستفادت في المقابل من الوصول إلى الأسواق الجديدة في العالم النامي لمنتجاتها الصناعية، مثل الطائرات والآلات والأجهزة الإلكترونية. وكان انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١ سببا في عقدين من النمو الاقتصادي، مما أدى إلى انتشار أكثر من ٨٥٠ مليون شخص من براثن الفقر. كما حققت الهند نموا مطردا منذ التسعينيات، حيث تحرر اقتصادها تدريجيا وأصبح أكثر تكاملا مع اقتصادات شركائها. وفي وقت سابق، سارت الاقتصادات

اصطحب السيد ناريندرا مودي، رئيس وزراء جمهورية الهند، من المنصة.

**خطاب دولة السيد لي هسين لونغ، رئيس وزراء جمهورية سنغافورة**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية سنغافورة.

اصطحب السيد لي هسين لونغ، رئيس وزراء جمهورية سنغافورة، إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية):** يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد لي هسين لونغ، رئيس وزراء جمهورية سنغافورة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**السيد لي هسين لونغ (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية):** مع اقترابنا من الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة التي تحل في العام القادم، حان الوقت للتفكير في دور الأمم المتحدة وأهمية تعددية الأطراف.

فالنظام الدولي المفتوح والمتكامل الذي نشأ بعد الحرب الباردة قد أفاد جميع البلدان. والمؤسسات والنظم والقوانين المتعددة الأطراف ذات أهمية بالغة لبقاء البلدان الصغيرة مثل سنغافورة - فهي تمنحنا مصلحة في المشاعات العالمية ووسيلة للدفاع عن مصالحنا والنهوض بها. كما أن النظام القائم على القواعد يفرض مسؤوليات على جميع البلدان، ويهيئ بيئة مستقرة للجميع. ولذلك، ظلت سنغافورة دوما نصيرا قويا للأمم المتحدة والقانون الدولي والنظام المتعدد الأطراف.

يمر العالم الآن بمرحلة انتقالية معقدة. والتوازن الاستراتيجي أخذ في التحول. ويحرص المزيد من البلدان على تعزيز أدوارها الدولية وتتنافس بشدة على النفوذ. وفي الوقت نفسه، تآكل توافق الآراء العالمي بشأن فوائد العولمة وتراجع دعم تعددية الأطراف. وفي كثير من البلدان، تكثفت المشاعر القومية

في الآراء بين البلدان الأعضاء البالغ عددها ١٦٤ دولة لها فلسفات ومصالح متنوعة على نطاق واسع. علاوة على ذلك، فإن قواعد منظمة التجارة العالمية صممت لاقتصاد عالمي قائم على الزراعة والصناعة التحويلية، ونحتاج الآن إلى قواعد جديدة وأفضل للخدمات، وخاصة الخدمات الرقمية والملكية الفكرية. غير أن الحل ينبغي أن يكون إصلاح تلك المؤسسات، وليس تجاوزها أو الاستغناء عنها دون وضع حل أفضل أولاً.

غير أن البلدان لا تستطيع الانتظار إلى أجل غير مسمى لتلك الإصلاحات. وفي الوقت نفسه، إما سننشأ أو نطور آليات وأطر إقليمية جديدة للتعاون. على سبيل المثال، سيؤدي الاتفاق الشامل والمرحلي للشراكة في المحيط الهادئ، والشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية إلى خفض الحواجز ورفع معايير التجارة في السلع والخدمات. وفي مجال التمويل، تساعد مبادرة شيانغ ماي البلدان الآسيوية على إدارة مشاكل السيولة القصيرة الأجل عن طريق ترتيبات متعددة الأطراف لمبادلة العملات وتكملة الدعم من صندوق النقد الدولي. تلك هي السبل العملية التي يمكن للبلدان أن تعمل من خلالها معاً لمساعدة بعضها البعض خلال تقلبات الاقتصاد العالمي.

كما أن تطوير الهياكل الأساسية مجال ناضج آخر للتعاون الإقليمي. وفي جميع أنحاء آسيا، فإن الطلب على الهياكل الأساسية يفوق العرض بكثير. وفي معظم الوقت، لا يمكن للحكومات تمويل جميع الهياكل الأساسية التي تحتاجها والمؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي، لا تملك الموارد الكافية لذلك. وهذا هو السبب في أن المبادرات الجديدة، مثل المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية وقانون الولايات المتحدة لتحسين استخدام الاستثمارات التي تؤدي إلى التنمية، لها دور وهي محل ترحيب من جانب العديد من البلدان.

الصغيرة الأخرى في شرق وجنوب شرق آسيا، بما في ذلك سنغافورة، على نفس المسار.

ويقوم العديد من البلدان النامية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية الآن بنفس الرحلة. ولكن إذا أصبحت الأسواق العالمية أقل انفتاحاً وكانت شروط التجارة والاستثمار أكثر غموضاً واضطراباً، سيصبح تقدمها أكثر صعوبة. تقليدياً، فإن البلدان المتقدمة النمو تساعد البلدان النامية من خلال المساعدات الخارجية والمساعدة التقنية، ولكن ثمة طريقة أكثر فعالية لمساعدة تلك البلدان هي أن تُبقي البلدان المتقدمة النمو التجارة والأسواق مفتوحة حتى يتسنى للبلدان النامية أن تصبح أكثر إنتاجية، ويمكنها رفع مستويات المعيشة بمفردها، وتوفير فرص العمل الجيدة في الداخل وإزالة الضغط على سكانها للهجرة بحثاً عن حياة أفضل في أماكن أخرى.

واليوم، هناك ردة فعل قوية ضد الاقتصاد العالمي المفتوح والمتكامل. وتزايد الرأي القائل بأن العولمة والتجارة الحرة تؤديان إلى تفاقم التفاوت. ومع ذلك، فإن الحقيقة هي أن العولمة والتجارة الحرة ساعدتا على تحسين حياة البلايين من الناس في جميع أنحاء العالم - وليس أولئك الذين يعيشون في البلدان الفقيرة فحسب. في الواقع، كان هناك راجحون وخاسرون في كل بلد، وليست كل البلدان قد نجحت في الموازنة بين فوائد وتكاليف العولمة على المستوى المحلي. وفي تلك الحالات، كثيراً ما يصبح النظام الدولي كبش الفداء. ومع ذلك، فإن العالم الجزأ الذي يقل فيه النمو والازدهار سيوفر فرص عمل أقل ويجعل الآفاق أضعف أمام الجميع. والأسوأ من ذلك، أن الأسواق العالمية المغلقة سوف تثير التوتر وعدم الاستقرار في النظام الدولي.

ولا يعني ذلك أن تعددية الأطراف تعمل بشكل مثالي - فالأمر أبعد ما يكون عن ذلك. فالمؤسسات المتعددة الأطراف بعد الحرب تعاني من أوجه ضعف شديدة. وعلى سبيل المثال، فقد وجدت منظمة التجارة العالمية صعوبة متزايدة في التوصل إلى اتفاقات تجارية مجدية لأن أي تعامل يتطلب توافقاً كاملاً

فإننا ملتزمون ببذل نصيبنا الكامل من الجهود بموجب اتفاق باريس بشأن تغير المناخ من أجل الحد من الانبعاثات والتخفيف من آثار الاحتراز العالمي. ونفذنا تدابير هامة في هذا الصدد، بما في ذلك ضريبة الانبعاثات الكربونية، وهي الأولى من نوعها في جنوب شرق آسيا، وتطبق على كامل نطاق الاقتصاد دون استثناء.

ونعمل مع الأمم المتحدة لتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان الأخرى. وسنواصل التعاون مع الشركاء لتحسين تفهمنا لتغير المناخ وآثاره من خلال البحوث والمؤسسات، مثل مركز الأرصاد الجوية المتخصص التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي يوجد مقره في سنغافورة. سنسهم أيضا في الجهود التي تبذلها المنظمات الدولية، مثل منظمة الطيران المدني الدولي والمنظمة البحرية الدولية، من أجل الحد من الانبعاثات. وفي هذا الصدد، أود أن أثني على الأمين العام لدعوته إلى عقد قمة العمل المناخي هذا الأسبوع. فقد كانت ضرورية وحسنة التوقيت.

والأهم من ذلك، يتعين علينا أن ننمي في سكاننا عقلية أنه تقع على عاتق كل واحد منا مسؤولية العيش المستدام والانسجام مع البيئة. ونحن لا نتوهم أن هدف اتفاق باريس المتمثل في الإبقاء على الاحتراز العالمي بمعدل ١,٥ درجة مئوية أو أقل سيكون سهلا. وعلاوة على ذلك، وحتى لو تمكنا من تحقيق ذلك، فإن المشكلة لا يمكن حلها تماما، حيث إن هذا الإجراء لن يؤدي إلا إلى إبطاء ارتفاع مستوى سطح البحر، ولكنه لن يوقفه. ومع ذلك، يجب أن نبذل كل ما في وسعنا، ومع مرور الوقت، سيتعين على جميع البلدان بذل المزيد من الجهد للتخفيف من آثار تغير المناخ. وفي الوقت نفسه، يجب أن نكون جادين في الإعداد المبكر للتكيف مع تغير المناخ. وستكون جهود التكيف مكلفة، ولكنها استثمارا ضروريا ليس لحماية السواحل فحسب، بل أيضا لمجتمعاتنا ومستقبلنا وجوهر وجودنا. وتقع على عاتق جيلنا مسؤولية ترك كوكب

وهذه الترتيبات الإقليمية أو المتعددة الأطراف يمكن أن تكون ثاني أفضل الترتيبات المتعددة الأطراف، ولكن في عالم يفتقر إلى الكمال. فهي تلي الاحتياجات الحقيقية وتساعدنا على إحراز التقدم خطوة بخطوة. والأمر الأساسي هو أن تبقى هذه الترتيبات مفتوحة وشاملة، بحيث يمكن أن تتداخل ويكمل بعضها بعضا وأن تسمح للبلدان الأخرى بالانضمام عندما تكون جاهزة. ونحن بحاجة إلى تجنب إنشاء التكتلات الاقتصادية التنافسية أو الاقتصاد العالمي المتشعب الذي يجبر البلدان على اختيار الأطراف ويقوض النظام الدولي. والتعاون المتعدد الأطراف أمر مهم أيضا في التعامل مع المشاكل العالمية العويصة. وهذه هي المشاكل التي ليس فقط لا يمكن لأي بلد أن يحلها بمفرده، ولكن أيضا سيكون لها عواقب وخيمة على جميع البلدان إذا لم يجز التصدي لها.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك تغير المناخ. وهذه مسألة تشغل بال شبابنا، وهم محقون، لأنها تعني مستقبلهم وحياتهم. وفي هذا الأسبوع، تظاهر مئات الآلاف من الشباب في جميع أنحاء العالم بالطرق السلمية، بما في ذلك في سنغافورة، لمطالبة قادتهم باتخاذ إجراءات تتعلق بالمناخ. وعلينا مسؤولية تجاههم بأن نتصرف، وهم يستحقون دعمنا الكامل.

وسنغافورة تأخذ تغير المناخ على محمل الجد. إذ يشكل تغير المناخ تهديدا وجوديا. وشأننا شأن سائر الدول الجزرية المنخفضة، فإننا الأكثر تعرضا لارتفاع مستوى سطح البحر. ومع ذلك، فإننا نعاني أيضا من آثار تغير المناخ الأخرى، سواء كانت هذه أمراضا جديدة، أو مزيدا من الظواهر الجوية البالغة الشدة، أو نقصا في الأغذية، أو الهجرة القسرية أو حتى الحروب. وبما أن سنغافورة بلد صغير جدا، فإنه لا يسهم إلا بـ ٠,١١ في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على الصعيد العالمي. وعلاوة على ذلك، فإنه محروم من مصادر الطاقة البديلة، مع محدودية الطاقة المتجددة باستثناء الطاقة الشمسية. ومع ذلك،



المناقشات السنوية التي تجري في كل أيلول/سبتمبر هو تقييم حالة العالم، وتحديد الاتجاهات والتحديات العالمية وتبادل الآراء بشأن الحلول الممكنة.

ومن الواضح أن النظام العالمي يمرّ في مرحلة انتقالية والمنظمات الدولية تحاول المتابعة بناء على ذلك. ومع ذلك، وفي محاولة التكيف مع بعض النماذج المتغيرة، سيكون من الخطأ الجسيم التخلي عن المبادئ الأساسية التي استرشدنا بها على مدى ثلاثة أرباع قرن من الزمن. وهذه المبادئ هي المساواة في السيادة بين جميع الدول والأمن الجماعي والتطوير التدريجي للقانون الدولي، والوفاء بالالتزامات بحسن نية، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية والتعاون الودي بين الدول واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. واحترام تلك المبادئ الأساسية تحت مظلة الأمم المتحدة يحول دون الانزلاق إلى حالة من الفوضى والحرب عالميا.

إننا نعيش في عالم متكامل - عالم حيث يصب في مصلحة كل منا نجاح الآخر. وينبع التزامنا بتعددية الأطراف من قيمنا واقتناعنا الراسخ بأنه لا يمكن معالجة المسائل العالمية إلا بصورة جماعية. وتولد النزعة القومية والشعبوية شعارات براقية تجذب الانتباه فوراً. بيد أن إيجاد حلول حقيقية للمشاكل التي نواجهها غالباً ما تكون معقدة وصعبة وتتطلب توافق في الآراء أوسع نطاقاً. لهذا السبب تحديداً، نحن هنا للبحث عن حلول للمشاكل العالمية والإقليمية من خلال الحوار والاحترام المتبادل واحترام التنوع.

وفي هذا الأسبوع، أكدت الغالبية العظمى من الدول الأعضاء مجدداً دعمها لتعددية الأطراف. وأود أن أعرب عن تأييد سلوفينيا صوت لهذه الدعوة إلى تعددية أطراف فعالة، لا سيما مع التركيز على ثلاثة مجالات محددة، هي: سيادة القانون وحقوق الإنسان، وتغير المناخ، وأهداف التنمية المستدامة، والتحديات المتعلقة بالتكنولوجيات الجديدة.

صالح للسكن للأجيال المستقبل، من خلال كل من التخفيف والتكيف.

ويستدعي تكيف تعددية الأطراف لتتلاءم مع عالم اليوم اتباع نهج جديدة تتسم بالانفتاح والشفافية وشمول الجميع. وبوصفنا دولا أعضاء، علينا جميعاً أن نعمل معاً لإيجاد حلول للمشاكل العالمية وحشد الدعم من للمؤسسات المتعددة الأطراف في صفوف شعوبنا. ولا يزال النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد أفضل من أي سبيل آخر لضمان تحقيق السلام والازدهار وحل المشاكل العالمية. وأدعو الدول الأعضاء الأخرى إلى دعم النهج المتعدد الأطراف، ومقاومة من هم ضده بشكل أقوى وإظهار القيادة في هذا المسعى.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية سنغافورة على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد لي هسين لونغ، رئيس وزراء جمهورية سنغافورة، من المنصة.

**خطاب دولة السيد ماريان شاريتس، رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا.

اصطحب السيد ماريان شاريتس، رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا، إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية):** يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد ماريان شاريتس، رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**السيد شاريتس (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية):** إنه لشرف عظيم لي أن أحاطب الجمعية العامة، المنتدى العالمي الفريد الذي تتمتع فيه جميع الدول بصوت متكافئ. الغرض من

التصدي السريع والحازم لانتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة بهدف الحيلولة دون تفاقم الأزمات وتصاعدها إلى نزاعات مستعرة. ولذلك، أدعو أعضاء مجلس الأمن إلى تأييد مدونة قواعد السلوك المتعلقة بحالات ارتكاب الفظائع الجماعية والامتناع عن استخدام حق النقض في تلك الحالات.

وسلوفينيا ملتزمة بالوساطة ومنع نشوب النزاعات. فالوقاية من النزاعات تقلل المعاناة الإنسانية. وقد رأينا كيف يؤدي ذلك أكله. فنحن ننقد الأرواح كلما اتخذنا إجراءات مبكرة ووجدنا صفوفنا. وبلدي عازم على الإسهام في جهود الوقاية، وخاصة بتأييد ركيزة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة والقانون الجنائي الدولي والتسوية السلمية للمنازعات. وعلى وجه التحديد، ستواصل سلوفينيا دعم التكامل الأوروبي والاستقرار في منطقة غرب البلقان. وإذ نواصل دعم آفاق تلك البلدان لنيل عضوية الاتحاد الأوروبي، ما برحنا نشجع التعاون الإقليمي وندعم المصالحة الإقليمية ونعزز التعاون الشبابي.

ونظرا لقوة أثرها الرادع، فإن كفالة تحقيق العدالة والمساءلة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان أمر هام من المنظور الأخلاقي والقانوني والعملي. وأود أن أدعو، بصفتي عضوا في منتدى القادة المعني بمنع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها في عمليات الأمم المتحدة، بمبادرة من الأمين العام، إلى اتخاذ إجراءات متضافرة لإنهاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين على نطاق منظومة الأمم المتحدة برمتها. ويجب أن يكون توفير الوقاية والعدالة للناجين أولويتنا القصوى في ذلك السياق.

ولمساعدة الدول على مساءلة الجناة، قدمت سلوفينيا، إلى جانب العديد من البلدان الأخرى، مبادرة للتفاوض على معاهدة متعددة الأطراف بشأن المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين لمحاكمتهم على الصعيد المحلي في أخطر الجرائم الدولية. ونشكر جميع الدول الـ ٦٩ التي أعربت عن تأييدها

وفيما يتعلق بالقانون الدولي والطابع العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، يجب أن نأخذ في الاعتبار دائما أنه إذا أريد للنظام أن يعمل، فيجب على كل دولة من الدول أن تتقيد بالدفاع عن النظام القائم على القواعد، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. إن احترام القانون الدولي ليس مسألة تتعلق بالانتهازية أو الإرادة السياسية؛ إنها التزام قانوني لا غنى عنه في النظام الدولي. ولذلك، لا بد من التصدي للمحاولات الرامية إلى تقويض القانون الدولي. ومن الأساسي احترام الالتزامات الدولية وتنفيذ القرارات القضائية الدولية.

وخلال العقود السبعة الماضية، شهدت حماية حقوق الإنسان تقدما ملحوظا. غير أنه لا ينبغي اعتبار هذا التقدم أمرا مسلما به. وعلينا أن نقاوم جميع المحاولات الرامية إلى إضعاف حماية حقوق الإنسان القائمة. وهذا أحد أكبر الأصول التي يمكننا، بل يجب علينا توريثها لأطفالنا. ومع ذلك، لا يجب علينا خلق الفرص للشباب فحسب، بل أيضا معالجة شيخوخة العديد من المجتمعات، وحقوق المسنين معالجة مناسبة. وستواصل سلوفينيا تأييد فكرة إنشاء صك قانوني دولي بشأن حقوق كبار السن.

إن تقلص الحيز المتاح للناشطين في مجال حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم يثير الجزع. فحقوق الإنسان جميعها هي لكل الناس. والتمييز والعنف القائم على الهوية أمر غير مقبول على الإطلاق. أقول هذا مع التطلع إلى العام القادم الذي تحلّ فيه الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لإعلان ومنهاج عمل بيجين. ولا بد من حماية جوانب التقدم المهمة المحرزة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية من بين أسس المساواة بين الجنسين. ويجب ألا ننسى أن إمكانات المرأة لا تزال غير مستغلة على نحو كاف في كثير جدا من البلدان.

وعادة ما تكون الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بمثابة مؤشرات مبكرة للنزاعات الناشئة. ولذلك فإن من الضروري

تعرض التقدم المحرز على مدى السنوات الأربع الماضية في الاستعراض الثاني الطوعي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المقرر عقده في عام ٢٠٢٠.

وعلينا أن نبدل قسارى الجهود للقضاء على جميع أشكال الفقر وعدم المساواة وتعزيز المجتمعات السلمية والشاملة، فضلا عن الحد من الأسباب الجذرية للهجرة في البلدان النامية. وليست مسألة الهجرة الجماعية تحديا جديدا ولا يمكن حلها بين عشية وضحاها. فهي مسألة ينبغي التصدي لها بطريقة مسؤولة من منظور حقوق الإنسان والتضامن، مع التركيز بوضوح على الوقاية عن طريق معالجة المشكلة من جذورها بصورة ملائمة.

ولا يمكننا عقد هذه المناقشة السنوية الهامة بدون الإشادة بدور التكنولوجيا الجديدة. فالتقدم التكنولوجي يقرب الناس في جميع أنحاء العالم بقدر أكبر من أي وقت مضى تصوره. وتوفر فوائد جمة من حيث زيادة الإنتاجية والارتقاء بمستوى الحياة. ولكنها تنطوي أيضا على مخاطر جديدة على البلدان والأفراد. ويجني الناس على نحو متزايد فوائد الذكاء الاصطناعي. ووفقا للتقديرات، فإن نسبة ٨٠ في المائة من العمل ستنتم باستخدام الذكاء الاصطناعي في المستقبل. ولا مناص من أنه سيؤثر تأثيرا عميقا على مختلف جوانب حياتنا اليومية ويؤدي إلى تحول مجتمعاتنا بشكل أساسي.

ويتعين علينا التأهب لتحديات الحوكمة الرقمية بطريقة أفضل، بما ذلك تنظيم تأثير الذكاء الاصطناعي على حماية حقوق الإنسان. ويسرني أن أعلن الاقتراح بإنشاء أول مركز دولي للذكاء الاصطناعي في أوروبا بدعم من اليونسكو في العاصمة السلوفينية ليوبليانا. وسيكون هدف المركز تهيئة بيئة مفتوحة تركز على الحوكمة والسياسات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي. وفي هذا الصدد، يحدوني وطيد الأمل في أن تتمكن من التعويل على الدعم القيم لهذا الاقتراح من قبل الجمعية في المؤتمر العام لليونسكو المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر.

للمبادرة حتى الآن. ونأمل في الحصول على مزيد من التأييد في الأشهر السابقة للمفاوضات بشأن المعاهدة التي ستبدأ في موسم الربيع القادم.

وأود أن أتناول تغير المناخ والتنمية المستدامة على وجه الخصوص. ويلاحظ أن أزمة المناخ تتصاعد بوتيرة أسرع مما كان متوقعا. وبسبب تخطيطها لمختلف الحدود في كوكبنا، فقد أخذنا بالفعل بعض الموارد الخاصة بالأجيال المقبلة. ونشأ الشعور بالبحر المشكلة أخير بفضل حشد الشباب على الصعيد العالمي بصورة غير مسبقة في المطالبة باتخاذ إجراءات فورية، وما تلى ذلك من مبادرة الأمين العام بعقد قمة العمل المناخي. وستكتسي الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المقرر عقدها في وقت لاحق من هذا العام في شيلي أهمية حاسمة للبشرية وكوكبنا على السواء. ونحن مدينون لأطفالنا بالألا نعيد عن اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

ويتعين علينا الاعتراف بالحق في العيش في بيئة صحية. ويعد تغير المناخ دليلا على الحاجة إلى تعددية الأطراف الفعالة. ويؤدي استنفاد الموارد الطبيعية، وخاصة المياه إلى إدامة عدم المساواة ومخاطر النزاعات. ويرغمنا أيضا إلى إعادة التفكير في النماذج الاقتصادية الراهنة وجعلها مستدامة. ويرتبط النموذج الاقتصادي الدائري الذي يمكن من تخفيض الموارد وإعادة استخدامها وتدويرها ارتباطا وثيقا بتنفيذ اتفاق باريس وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وبالنسبة لسلوفينيا، فإن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر المستدام يعتبر أحد أولوياتها الاستراتيجية. وستواصل سلوفينيا دعم تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وسنولي في ذلك السياق اهتماما خاصا للاستخدام والإدارة المستدامين للموارد الطبيعية، ولا سيما المياه وتعزيز الاقتصاد الدائري وحفظ التنوع البيولوجي وحمايته. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل سلوفينيا الإسهام في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بدافع من الإلحاح. وسوف

سأتكلم أولاً عن تغير المناخ. ناقش العديد من القادة بالفعل تغير المناخ، ولكنني أرى أن هناك عدم جدية. ولعل بعض قادة العالم الذين يمكن أن يفعلوا الكثير لا يدركون الطابع الملح للحالة. لدينا الكثير من الأفكار، ولكن كما قال شخص ما، فإن الأفكار دون تمويل هي مجرد هلوسة.

سأبدأ ببلدي، باكستان. إن بلدنا من بين أشد ١٠ دول في العالم تضرراً من تغير المناخ. ونحيث أننا أساساً بلد زراعي، فإننا نعتمد على أنهارنا، و ٨٠ في المائة من المياه في أنهارنا يأتي من الأنهار الجليدية - وليس الأنهار الجليدية في باكستان وحدها بل وأيضاً تلك في الهند. ٨٠ في المائة من المياه في نهر الغانجس وغيره من أنهار الهند يأتي من الأنهار الجليدية في الهيمالايا وكاراكورام وهندو كوش، التي تذوب بمعدل سريع للغاية. لقد رصدنا بالفعل ٥٠٠٠ بحيرة جليدية في جبالنا. إذا استمر ذلك ولم تتخذ إجراءات، فإننا نخشى أن البشر سيواجهون كارثة هائلة. وفي بلدي، عندما تولى الحزب الذي أنتمي إليه السلطة، قمنا بزراعة بليون شجرة خلال خمس سنوات في مقاطعة خيبر باختونخوا. ولقد حددنا الآن لأنفسنا هدف بلوغ ١٠ بلايين شجرة في باكستان، بهدف التصدي لآثار الاحتراز العالمي.

غير أن بلداً واحداً بمفرده لا يستطيع أن يفعل كل شيء؛ يجب أن يكون ذلك جهداً عالمياً مشتركاً. إن التفاؤل ينبع من حقيقة أن الله عز وجل قد منح البشر قوى هائلة. يمكننا أن نفعل أي شيء شريطة حفز غريزة البقاء. ويجدوني الأمل بصدق في أن تتمكن الأمم المتحدة من الاضطلاع بالدور القيادي والتركيز بقدر أكبر على هذه المسألة. ويجب الضغط على البلدان الأكثر ثراءً - البلدان المسؤولة أساساً عن انبعاثات غازات الدفيئة - لعمل المزيد لأن بلدنا يسهم بكمية ضئيلة في انبعاثات غازات الدفيئة. ويجب أن تتولى الأمم المتحدة دور القيادة بشأن هذه المسألة.

والمسألة الثانية التي أود أن أثيرها أكثر أهمية. في كل عام، تخرج بلايين الدولارات من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية.

وأعتقد أنه يجب علينا مواصلة السعي في هذا الوقت الحرج لتحقيق مثلنا العليا وتنفيذ أفكارنا عوضاً عن التخلي عنها. ويتعين علينا التعبير عن أعظم آمالنا عوضاً عن أعمق مخاوفنا. وعلينا توفير القيادة القوية القادرة على الاعتراف بأن الأمم تتشاطر المصالح المشتركة وأن الناس يتقاسمون فيما بينهم المبادئ والأفكار العالمية في سياق إنسانيتنا المشتركة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا على البيان الذي أدلى به للتو.

**اصطُحِب السيد ماريان شاريتس، رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا، من المنصة.**

**خطاب السيد عمران خان، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية.

**اصطُحِب السيد عمران خان، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية، إلى المنصة.**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية):** يسرني عظيم السرور أن أرحب بدولة السيد عمران خان، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**السيد خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أمثل بلدي في منتدى قادة العالم اليوم، حيث تتاح لنا فرصة مناقشة المشاكل التي تواجه العالم. وأود أن أتكلم عن العديد من المشاكل، ولكنني سأركز اليوم على أربع مسائل فقط. لقد جئت إلى هذا المحفل رغم الصعوبات التي يمر بها بلدي وما يواجهه من تحديات. وفي الواقع، ما كان لي الجيء، لكنني شعرت أن هناك بعض المشاكل الملحة للغاية التي يجب على العالم معالجتها.

التي تدعو إليها الأمم المتحدة في إطار أهداف التنمية المستدامة؟ كيف سنفعل ذلك بينما تستنزف الموارد المالية لبلداننا بسهولة؟ وعليه، ما لم تكن البلدان الغنية تعترض بناء الجدران لوقف اللاجئين الاقتصاديين، كما نشهد حالياً، فيجب عليها اتخاذ إجراء الآن. يجب أن يكون هناك رادع. لا ينبغي أن تتمكن النخب الحاكمة الفاسدة من أخذ المال منا بسهولة وحفظها في الحسابات المصرفية الأجنبية والممتلكات في الخارج. كما أنني لم أفهم أبداً كيف يسمح بوجود الملاذات الضريبية. لماذا ينبغي ألا يدفع الأغنياء ضرائب؟ ما هو السبب في أن الحسابات السرية في الملاذات الضريبية قانونية؟ إن العالم يتغير وسكانه يتزايدون. إن عاجلاً أو آجلاً، ستحدث أزمة إن زاد الفقراء فقراً والأغنياء ثراءً. تلك هي نقطتي الثانية، ويحدوني الأمل في أن تقوم الأمم المتحدة بالدور القيادي بشأن هذه المسألة من خلال إشراك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي. يجب أن تجد هذه المؤسسات سبيلاً لوقف نهب العالم النامي.

ونقطتي الثالثة هي كراهية الإسلام. هناك ١,٣ بليون مسلم في العالم، ويعيش الملايين من المسلمين في البلدان الأوروبية والولايات المتحدة كأقليات. ومنذ ١١ أيلول/سبتمبر، زادت كراهية الإسلام بوتيرة مثير للقلق. المجتمعات البشرية تعيش معاً وينبغي أن تعزز التفاهم فيما بين بعضها البعض ولكن كراهية الإسلام تثير الفرقة. يُنظر إلى المرأة المسلمة التي ترتدي الحجاب حالياً على أنها مشكلة في بعض البلدان، حيث يتم تصوير الحجاب كسلاح. يسمح للنساء بخلع ملابسهن في بعض البلدان، ولكن لا يجوز لهن ارتداء المزيد من الثياب. كيف يمكن لذلك أن يحدث؟ والسبب في ذلك هو كراهية الإسلام، التي بدأت بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، لأن بعض القادة الغربيين ساووا بين الإرهاب والإسلام، متحدثين عن الإرهاب الإسلامي والإسلام المتطرف. ما هو الإسلام

تستنزف النخبة الحاكمة في العالم النامي بلايين الدولارات التي تجد سبيلها إلى الحسابات المصرفية الغربية والحسابات المصرفية الخارجية والملاذات الضريبية والممتلكات باهظة الثمن المتوارية خلف شركات يتم شراؤها في العواصم الغربية. ذلك أمر يدمر العالم النامي ويتسبب في مزيد من الفقر والموت. إنه يتسبب في إفقار البلدان النامية. إن الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة تتزايد اتساعاً بسبب ذلك. ولا يجري التعامل مع غسل الأموال نتيجة مغادرة الأموال للبلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية بنفس الطريقة، على سبيل المثال، أموال المخدرات أو تمويل الإرهاب. يجري التعامل مع تمويل الإرهاب وأموال المخدرات بجدية أكبر من نهب النخب لثروات بلدانها الفقيرة.

لقد توليت مسؤولية حكومتنا قبل عام واحد. وفي الـ ١٠ سنوات السابقة لذلك، تضاعف مجمل ديون بلدي أربعة أمثال. الديون التي تراكمت علينا في ٦٠ سنة زادت بأربعة أمثال في غضون ١٠ سنوات فقط. ونتيجة لذلك، فإن نصف مجموع الإيرادات التي نجتمعها في سنة واحدة ينفق على خدمة الديون. كيف سننفق المال على شعبنا البالغ تعدادده ٢٢٠ مليون نسمة إذا كان نصف أموالنا يوجه لخدمة الدين نتيجة تعرض بلدنا للنهب على يد النخبة الحاكمة التي كان يمكنها بسهولة سحب تلك الأموال؟ وعلاوة على ذلك، عندما نقوم بتحديد مكان ممتلكات في العواصم الغربية تم شراؤها بأموال جرى جمعها من خلال الفساد وغسل الأموال على يد قادة فاسدين، فإن استرداد تلك الأموال يكاد يكون مستحيلاً. وإذا استرجعنا تلك الأموال فسيتمكن أن تنفق على مواطنينا، لكن الأمر صعب جداً.

القوانين توفر الحماية لهؤلاء المجرمين. ولا نملك ملايين الدولارات لإنفاقها على محامين تكاليفهم باهظة. نحن بحاجة إلى المساعدة من البلدان الغنية، ومن الأهمية بمكان أن تبدي هذه البلدان إرادة سياسية. لا يسعهم السماح بحدوث ذلك. كيف يمكن للبلدان الفقيرة إنفاق الأموال على التنمية البشرية

العاصفة، وصاغت حكومتنا عبارة "الاعتدال المستنير". لم يعرف أحد ما تعنيه، لكن بدأ الجميع يرتدون البزات الغربية، ويسمون أنفسهم معتدلين ويتكلمون بالإنكليزية، حتى وإن كانوا بالكاد يتقنونها. لم يعرف أحد ما تعنيه العبارة، لأننا في العالم الإسلامي لم نشرح للغرب أنه لا يوجد شيء اسمه الإسلام المتطرف.

وأحد الأسباب التي دعت إلى افتراض مساواة الإسلام بالإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر كانت الهجمات الانتحارية. وظهرت جميع أنواع النظريات، لأن المفجرين في أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر كانوا مهاجمين انتحاريين. ومن هذه النظريات أن المسلمين نفذوا هذه الهجمات لأن الحوريات ستستقبلهم في الجنة. فماذا عن المهاجمات الانتحارية من الإناث؟ كان ذلك غريباً، ولم يوضح أحد الحقيقة. ونتيجة لذلك، أصبحت الهجمات الانتحارية مقترنة بالإسلام. ولم يُشر أحد إلى أن معظم الهجمات الانتحارية في العالم، قبل أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، قد ارتكبت من قبل نمر التاميل، وهم من الهندوس. لم يلق أحد اللوم على الهندوسية، وهذا أمر محق تماماً. فما علاقة الديانة الهندوسية بما يقوم به الناس اليائسون في سري لانكا؟ لقد شاهدنا جميعاً أفلاماً عن طياري "الكاميكازي" اليابانيين الذين شنوا هجمات انتحارية قرب نهاية الحرب العالمية الثانية، ولم نلق اللوم على دينهم. ومع ذلك، حاولنا هنا إثبات أننا معتدلون بدلاً من توضيح الحقيقة للغرب.

إن أهم شيء أود أن أقوله هنا اليوم فيما يتعلق بكراهية الإسلام هو ما يلي. أعرف كيف جاء سوء فهم الإسلام، لأنني قضيت وقتاً طويلاً في إنكلترا ألعب الرياضة احترافاً. ولذلك أعرف كيف يعمل العقل الغربي وكيف ينظر الغرب إلى الدين. كان أحد أسباب كراهية الإسلام كتاب نُشر عام ١٩٨٩ أساء إلى النبي محمد وأهانته وسخر منه، وكان هناك رد فعل عليه في

المتطرف؟ لا يوجد سوى إسلام واحد - الإسلام الذي نتبع فيه النبي محمد. لا يوجد إسلام آخر.

ما هي الرسالة التي يبعثها مصطلح "الإسلام المتطرف" و"الإرهاب الإسلامي" إلى الناس في الغرب ولماذا توجد كراهية الإسلام؟ كيف يمكن للأشخاص في نيويورك والغرب الأوسط في الولايات المتحدة والعواصم الأوروبية التمييز بين المسلمين المتطرفين والمعتدلين؟ لا يمت الإرهاب بصلة إلى أي دين من الأديان. إن مصطلحي "الإرهاب الإسلامي" و"التطرف الإسلامي"، المستخدمان للأسف من جانب القادة، هما السبب الرئيسي لكراهية الإسلام وقد تسببا في معاناة في صفوف المسلمين. إننا في البلدان الإسلامية نتعرض لكراهية الإسلام عند سفرنا إلى الخارج، والأمر يزداد سوءاً. ويمكنني أيضاً أن أقول إن كراهية الإسلام تعمل على تهميش الجاليات المسلمة في البلدان الأوروبية، ونحن جميعاً نعرف أن التهميش يؤدي إلى التطرف. إن بعض الأشخاص الذين أصبحوا مقاتلين في سورية وغيرها من البلدان كانوا من الجاليات المسلمة المهتمشة. والنقطة التي أودّ طرحها هنا هي أن علينا أن نعالج هذه المسألة.

ويؤسفني شديد الأسف أن أقول إننا نحن الزعماء المسلمون لم نعالج المسألة أيضاً. فبعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، عندما بدأت الحرب على الإسلام المتطرف، لم يحاول الزعماء أن يشرحوا للغرب أنه لا وجود لشيء اسمه الإسلام المتطرف. يوجد متطرفون ومعتدلون ومتحررون في كل المجتمعات البشرية - سواء كانوا من المسيحيين أو اليهود أو أي ملّة أخرى - ولكن الإسلام في حد ذاته ليس متطرفاً ولا اليهودية أو المسيحية أو الهندوسية. لا يوجد دين يدعو إلى التطرف. تقوم جميع الأديان على أسس الرحمة والعدالة التي تفرق بيننا وبين مملكة الحيوان. ولكن القيادة المسلمة كانت، للأسف، خائفة جداً من أن تُدعى إسلامية متطرفة بحيث وصف جميع قادة المسلمين أنفسهم بالمعتدلين. وكانت باكستان في وسط

لسنوات عديدة، وأعلن النبي أن تحرير الرقيق هو أحد أعظم الأعمال شأنًا. غير أنه لأن المجتمع كانت يعتمد على الرق اعتماداً كبيراً، أعلن أنهم يجب على الأقل أن يُعاملوا على قدم المساواة مع غيرهم من أفراد الأسرة. ونتيجة لذلك، حدث أمر في العالم الإسلامي لم يحدث بعد في أي حضارة: ظهرت سلالات حاكمة من الرقيق وأصبح العبيد ملوكاً. حكم المماليك مصر وكانت هناك سلالات حاكمة من الرقيق في الهند.

لقد استمعت الجمعية إلى مزاعم تقول إن الإسلام ضد الأقليات، وأودّ أن أوضح هذه المسألة. لقد أعلن النبي أن لكل فرد الحرية في ممارسة شعائره الدينية. وكانت حماية أماكن العبادة لجميع الأديان واجبا مقدسا. وأعلن أن الجميع متساوون أمام القانون، بصرف النظر عن دينهم أو لوهم. ودائما ما أستشهد بالواقعة المذهلة لخليفتنا الرابع، رئيس دولة المدينة، الذي خسر قضية أمام مواطن يهودي، الأمر الذي يبين أنه، أولا، لم يكن هناك أحد فوق القانون، وثانيا، أن المواطن اليهودي كان يعتبر مواطنا يتمتع بالمساواة. ولذلك عندما يوجد مجتمع مسلم تتعرض فيه الأقليات للظلم فإن ذلك يتعارض مع دين الإسلام ونبينا صلى الله عليه وسلم.

ومن المهم أن نفهم أن النبي يعيش في قلوبنا. وتنتألم عند الاستهزاء به أو إهانته. ونحن، بوصفنا بشرا، نفهم شيئا واحدا هو أن الألم النفسي أشد كثيرا من الألم الجسدي. وهذا هو السبب في رد المسلمين على مثل هذه الادعاءات. لقد كنت دائما أفكر في أنني إن وقفت على هذا المنبر سأحاول توضيح هذا المفهوم للمجتمع الدولي، ولا سيما المجتمع الغربي. ونظرا لأنني عشت في المجتمع الغربي، فقد رأيت أن الغربيين لم يكونوا على دراية بهذه الحقيقة. فعندما ذهبت لأول مرة إلى إنكلترا في سن المراهقة، تعلمت من فيلم كوميدى عن يسوع المسيح. وهذا شيء لا يمكن تصوره في مجتمع مسلم. ومن ثم يجب أن تراعي المجتمعات البشرية أسباب آلام بعضها البعض. ففي الغرب،

العالم الإسلامي. لم يستطع الغرب فهم المشكلة، لأن الدين في الغرب - وأعرف هذا لأنني قضيت وقتاً طويلاً هناك - يُنظر إليه بطريقة مختلفة تماماً. لا ينظر الغربيون إلى الدين كما نفعل نحن. وقد وُصم الإسلام بأنه دين غير متسامح ضد حرية التعبير، وقد تلقى انتقاداً حقيقياً. حدث ذلك قبل ٣٠ عاماً مضت وما زلت أذكره على أنه نقطة تحوّل. كل سنتين أو ثلاث سنوات يسيء أحد إلى نبينا صلى الله عليه وسلم، ويرد المسلمون على ذلك، الأمر الذي أدى إلى وصف الإسلام بأنه دين متعصب.

وفي السنوات الأخيرة، ألقى اللوم مرة أخرى على مجموعة معينة من الناس في الغرب، الذين تعمدوا استفزاز هذه الظاهرة الراهنة، مع إدراكهم للأثر الذي قد تتركه. غير أن أغلبية الغربيين لم يفهموا. ومرة أخرى، فإن زعماء المسلمين خذلوا المسلمين في هذا الأمر. وكان علينا أن نوضح لهم ما يعنيه نبينا - صلى الله عليه وسلم - لنا، وهذا ما سأحاول الآن تفسيره في غضون دقيقة.

لقد كان نبينا الشاهد على الكتاب المقدس، القرآن الكريم، وهو كتاب إرشاد المسلمين، وكانت حياة النبي هي القدوة المثلى لاتباع توجيهات القرآن. لذلك فهو يمثل القدوة التي نود جميعاً الاقتداء بها. أنشأ النبي أول دولة إسلامية في المدينة، وقد كانت أساس الحضارة الإسلامية التي ستصبح الحضارة السائدة خلال السنوات الـ ٧٠٠ التالية.

فماذا كانت تلك الدولة؟ إنني أسمع أموراً غريبة جداً عن الإسلام - أنه على سبيل المثال ضد النساء والأقليات. لقد كانت أول دولة للإسلام في المدينة المنورة أول دولة رعاية اجتماعية. تولّت الدولة المسؤولية عن الضعفاء والأرامل والأيتام والفقراء والمعوقين. لقد فرضت ضريبة على الأغنياء وأنفقت الأموال على الفقراء. وأعلنت الدولة أن جميع البشر هم أبناء آدم وبالتالي فهم متساوون، بغض النظر عن لون بشرتهم. لقد اعتمد النظام برمته على الرق، كما فعلت المجتمعات الغربية

بالفعل. لقد انقلبوا ضدنا. لقد عشنا كابوسا. لقد قتل سبعون ألف شخص في حرب لا علاقة لنا بها. ولم يشارك أي باكستاني في ٩/١١. وكانت حركة طالبان والقاعدة في أفغانستان. ولم تكن لنا علاقة بذلك، ولكننا فقدنا ٧٠.٠٠٠ باكستاني.

ولذلك عندما تولينا السلطة قررنا حل ما تبقى من هذه الجماعات، وهو قرار لم نتخذه وحدنا، بل اتخذته جميع الأحزاب السياسية الباكستانية. ومن دواعي الأسف أن القرار لم ينفذ حتى تولينا السلطة وقمنا بتفكيك ما تبقى من تلك الجماعات. إنني أعلم أن الهند لا تزال توجه اتهامات بأن هذه الجماعات لا تزال نشطة. وأود إيفاد مراقبين من الأمم المتحدة للاطلاع بأنفسهم على ما أنجزناه. فلم تجرؤ أي حكومة باكستانية على القيام بذلك لأنها كانت ستتسبب في نشوب نزاع. غير أننا قررنا ألا تصبح هناك منظمات متشددة في باكستان. كل هذه المعلومات ضرورية لما سأقوم بشرحه.

لقد بدأت حكومة بلدي أيضا إصلاح العلاقات. فدعوت الرئيس الأفغاني إلى بلدينا، وأقمنا علاقة مع أفغانستان. وقد كانت لدينا مشاكل مع إيران؛ وأصلحنا العلاقات معها. وهذا يقودني إلى الهند. وأود أن أقدم بعض المعلومات عن علاقتي مع الهند. إن رياضة الكريكت تعد شغفا بالنسبة لشبه قارتنا، وبفضل هذه الرياضة كانت لي سمعة طيبة في الهند، ولدي أصدقاء في الهند، وأحب الذهاب إلى الهند.

وبالتالي، عندما تولى حزبي السلطة، كان أول ما فعلناه على الفور هو التواصل مع الهند. فتحدثت إلى رئيس الوزراء مودي وأخبرته إن لبلدينا مشكلتين مماثلتين، وهما تغير المناخ والفقر. وأخبرته إننا ينبغي أن نجتمع، وأن نسوي خلافاتنا عن طريق التجارة وبناء علاقة قائمة على الثقة. وأخبرني السيد مودي بأن باكستان شنت هجمات إرهابية في الهند. فكان ردي أن لدينا مشاكل مع الهجمات الإرهابية التي تحرض عليها الهند في بلوشستان، بعد القبض على الجاسوس - كولبوشان

يتم التعامل بحساسية حقيقية مع محرقة اليهود، لأنها تسبب ألما للطائفة اليهودية. وكل ما نطلبه هو ألا تستخدم حرية التعبير لإهانة النبي الكريم وإيلا منا.

والنقطة الرابعة من بياني هي الأهم، وهي سبب مجيئي إلى هنا. إنها تتعلق بما يحدث في كشمير. وقبل أن أوصل حديثي، أود أن أوضح شيئا. عندما تولينا السلطة، كانت أولويتي الأولى هي جعل باكستان بلدا يفعل كل ما في وسعه لتعزيز السلام. وانضمامنا إلى حرب الولايات المتحدة على الإرهاب بعد عام ٢٠٠١، وشهدت باكستان إحدى أسوأ فتراتها عندما لقي ٧٠.٠٠٠ باكستاني حتفهم وخسر اقتصادنا أكثر من ١٥٠ بليون دولار. لقد عارضت الحرب لأن باكستان قد انضمت إلى البلدان الغربية في الثمانينات في نضال أفغانستان من أجل الحرية ضد السوفييات. وتم تدريب جماعات المجاهدين الضالعة في حرب العصابات على يد الجيش الباكستاني ومولتها بلدان غربية، ولا سيما الولايات المتحدة. تلك الجماعات خاضت نضالا من أجل الحرية في أفغانستان. وأطلق عليهم السوفييات اسم "الإرهابيين"، ولكننا سميناهم "المناضلين من أجل الحرية". وفي عام ١٩٨٩، انسحب السوفييات، وحزم الأمريكان أمتعتهم وغادروا، وبقيت هذه الجماعات في باكستان.

وجاءت هجمات ٩/١١، وانضمت باكستان إلى الولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب. وعارضت الانضمام إلى الحرب لأننا قد أخبرنا الغرب مرارا وتكرارا بأن كلمة "الجهاد" تعني النضال من أجل الحرية ضد الاحتلال الأجنبي. وبانضمامنا إلى الولايات المتحدة، التي احتلت أفغانستان، كان المفترض منا آنذاك أن نعلن أن الجهاد لا يعني نضالا من أجل الحرية بل إنه ينبغي مساواته بالإرهاب. ولذلك حاولت إخبار الحكومة آنذاك بالبقاء على الحياد كي نظل نحن المتحكمين ونبقى ممسكين بزمام السيطرة. وأخبرت الحكومة أنها إذا انضمت إلى الولايات المتحدة ستصبح شريكا وستعرض لهجمات، وهو ما حدث



وقد سلمنا بحقيقة أننا كسياسيين ندلي بمثل تلك البيانات للفوز بالانتخابات، وأننا ستمكن من استئناف العلاقات الطبيعية بعد الانتخابات. وفي اللحظة التي انتهت فيها الانتخابات، اتصلنا بالهند ولم نتلق ردا. ومن ناحية ثانية، اكتشفنا بعدئذ أنه كان يسعى لإدراجنا في القائمة السوداء لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية كوسيلة لإفلاسنا. وكان ذلك عندما أدركنا أن الهند كان لها مخطط، أصبح واضحا في ٥ آب/أغسطس، عندما انتهكت ١١ قرارا من قرارات مجلس الأمن تنص على أن كشمير إقليم مُتنازع عليه، وأن لشعب كشمير الحق في تقرير المصير. وانتهكت أيضا اتفاقا ماثلا لحل الخلافات على صعيد ثنائي، وألغت المادة ٣٧٠ من الدستور الهندي، التي كانت تمنح كشمير مركزا خاصا. ونشرت قوات إضافية قوامها ١٨٠ ٠٠٠ جندي في المنطقة ليلعب العدد الإجمالي لقوات الأمن في كشمير الآن ٩٠٠ ٠٠٠ جندي. وعلاوة على ذلك، فرضت حظر التجول على سكان كشمير البالغ عددهم ٨ ملايين نسمة.

وأود بإيجاز أن أساعد الجمعية العامة على أن تفهم كيف يمكن لأي شخص أن يفعل شيئا كهذا. ولكي أفعل ذلك، يجب أن أشرح ما هي منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانغ. إن السيد ناريندرا مودي عضو مدى الحياة في منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانغ، وهي منظمة تستلهم أدولف هتلر وموسوليني، وقد أسست عام ١٩٢٥ على أساس الإيمان بالنقاء والتفوق العرقيين. وعلى غرار النازيين، تعتقد أنها عرق آري. وكل هذا يمكن التحقق منه. إننا نعيش في ثورة المعلومات، ولذا يمكن لأي شخص أن يبحث عما أقوله في غوغل. ومن المهم جدا بالنسبة لي أن أشرح هذا لأعضاء الجمعية لكي يعرفوا ما يحدث في الهند. تؤمن راشتريا سوايامسيفاك سانغ بالتطهير العرقي للمسلمين في الهند. واعتقدت في وقت من الأوقات، أن العرق الهندوسي أسمى عنصريا. وهي تُضمَر أيضا الكراهية

جادهاف - الذي اعترف بارتكاب أعمال التخريب الجارية في كراتشي وبلوشستان. وطلبنا من الهند أن نترك هذا وراءنا وأن نمضي قدما، قائلين إن أولويتنا الرئيسية ينبغي أن تكون شعبنا، نظرا لأن العدد الأكبر من الفقراء في العالم يعيش في شبه القارة الهندية.

ومن المؤسف أننا لم نحرز أي تقدم. لقد كان من المفترض أن يجتمع وزيرنا خارجيتنا لمناقشة المسألة في دورة العام الماضي للجمعية العامة، إلا أن الهند ألغت الاجتماع. وفهمنا أن الانتخابات لديهم كانت وشيكة، ومن ثم اعتقدنا أن الحزب ذا النزعة القومية المتطرفة لم يرغب في التقرب إلى باكستان. ولذلك قررنا الانتظار لحين إجراء الانتخابات. وفي الوقت نفسه، قام شاب كشميري يبلغ من العمر ٢٠ عاما بتفجير نفسه في قافلة هندية، وهو شاب - وفقا لما ذكره والده - حولته قوات الأمن في كشمير إلى شخص متطرف. وعلى الفور، ألقت الهند باللوم علينا. وقد تحدثت إلى الجمهور الهندي على شاشات التلفزيون وقلت إنه إذا قدم لنا البلد أي دليل، سنشرع فوراً في اتخاذ إجراءات، حيث إننا قد ضيقنا الخناق على هذه الجماعات. وبدلاً من إرسال الدليل، أرسلوا طائرات لقصفنا بالقنابل. وقد قمنا بالرد؛ فقد أسقطنا طائرتين وأنقذنا طيارا في باكستان. ثم قمنا على الفور بإعادة الطيار وقلنا إننا لا نريد أي تصعيد.

وبدلاً من اعتبار ذلك مبادرة سلام، ركزت حملة السيد مودي الانتخابية بالكامل تقريبا على كيفية أنه لقن باكستان درسا بقتل ٣٥٠ من الإرهابيين التابعين لها، وهذا محض افتراء. فكل ما قتله الهند هو حوالي ١٠ من أشجارنا، وهو أمر مؤلم جدا بالفعل، في ضوء ما نقوم به من جهود لإعادة التشجير. واستخدم السيد مودي، في حملته الانتخابية، عبارات من قبيل "هذا مجرد مشهد تمهيدي؛ والفيلم على وشك أن يبدأ" و "لقد ذهبنا إلى باكستان ولقنناهم درسا". كانت تلك حملته الانتخابية.

غطرسة. إن الغطرسة هي التي أعمته عن معرفة ما سيحدث عندما يرفع حظر التجول. هل فكر في ذلك؟ لم يفكر في ذلك مليا. ما الذي سيفعله عندما يرفع حظر التجول؟ هل يعتقد أن شعب كشمير سيقبل الوضع الراهن بحدوء لأن الهند غيرت الدستور وجردته من مركزه الخاص؟ هل سيقبل الشعب ذلك؟

لقد مات مائة ألف مواطن كشميري في الـ ٣٠ عاما الماضية لأنهم حرموا من الحق في تقرير المصير الذي منحتهم لهم الأمم المتحدة. مائة ألف لقوا حتفهم، وتعرضت ١١ ٠٠٠ امرأة للاغتصاب. وهناك تقريران من تقارير الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان في هذا الصدد. ولم يفعل العالم شيئا، لأن الهند سوق ضخمة يبلغ عدد سكانه ١,٢ بليون نسمة. وللأسف، إن المادة لها الأسبقية على الحياة البشرية. ولكن ذلك تترتب عليه عواقب وخيمة. ومرة أخرى أكرر - إن هذا هو السبب في وجودي هنا. إن ما سيحدث عندما يرفع حظر التجول سيكون حمام دم. سيخرج السكان إلى الشوارع ليستقبلهم ٩٠٠ ٠٠٠ جندي، وهم ليسوا هناك كما يقول ناريندرا مودي، من أجل تحقيق الازدهار والتنمية في كشمير. ما الذي سيفعله ٩٠٠ ٠٠٠ جندي عندما يخرج السكان من بيوتهم؟ سيكون هناك حمام دم. هل فكر مليا فيما سيفعله عندئذ؟

هل فكر أحد فيما ينبغي عمله عند حدوث حمام دم؟ وما أثر ذلك على شعب كشمير؟ ما الذي سيفكر فيه أبناء هذا الشعب بعد أن يجسوا بعيدا في بيوتهم ويعاملوا بأسوأ مما تُعامل به الحيوانات. لا حقوق لهم. كل قادتهم السياسيين اعتقلوا وأبعدوا من كشمير؛ وحتى الزعماء الكشميريين الموالين للهند أبعادوا. واعتُقل ثلاثة عشر ألف فتى وأخذوا إلى مواقع غير محددة. ما الذي سيفعله أبناء شعب كشمير عندما يُرفع حظر التجول؟ سيتدفقون إلى الشوارع. وما الذي سيفعله الجنود؟ سوف يطلقون النار عليهم. لقد استخدموا بالفعل البنادق الهوائية مسببة فقد البصر للصبية خلال السنوات الخمس

للمسلمين والمسيحيين لأنها تعتقد أن العصر الذهبي للحضارة الهندوسية انتهى نتيجة للحكم الإسلامي في قرون سابقة، ثم الحكم البريطاني في الهند. ولذلك، تُضمر شعورا بالتفوق العنصري والكرهية للمسلمين والمسيحيين.

وكل هذا ذُكر علنا. وكل ما يحتاجه المرء هو أن يبحث في غوغل عن الأبوبين المؤسسين لمنظمة راشتريا سوايامسيفاك سانغ؛ وهما غولوالكار وسافاركار، وسيصل إلى الحقيقة. إن أيديولوجية الكراهية هذه هي التي قتلت مهاتما غاندي العظيم في عام ١٩٤٨. وأيديولوجية الكراهية هذه هي التي أوحى إلى ناريندرا مودي بتصوير برنامج في عام ٢٠٠٢ ضد المسلمين في غوجارات، حيث كان رئيسا للوزراء. لقد سمح لسفاحي منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانغ - الذين يستوحون قمصان هتلر البنية اللون، ويرتدون قمصانا بنية اللون بالفعل، بتنفيذ هجمات على مدى ثلاثة أيام. وأعلن وزير داخلية حزب المؤتمر في بيان أن ثمة إرهابيين دربتهم منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانغ في معسكرات. وهؤلاء الإرهابيون قاموا بذبح ٢٠٠٠ من المسلمين وشردوا ١٥٠ ٠٠٠. ولهذا السبب، لم يتمكن ناريندرا مودي من السفر إلى الولايات المتحدة.

ومن الضروري أن تفهم الجمعية العامة هذه الخلفية قبل أن أوضح أي عقلية تلك التي تحاصر ٨ ملايين شخص بقوات تعدادها ٩٠٠ ٠٠٠ جندي. فالنساء والأطفال والمرضى، محبوسين مثل الحيوانات. وفي الواقع، مما أعرفه عن إنكلترا، لو حُبس ٨ ملايين من الحيوانات، لأحدثت الجمعية الملكية لمنع القسوة ضد الحيوانات ضجة كبرى حيال ذلك. بيد أن هؤلاء الأفراد بشر.

إن ما يقترن بوهم تفوق العرق الآري والتفوق العنصري هو غطرسة. إن الإثنين يسيران جنبا إلى جنب. إن الغطرسة هي التي تؤدي بالناس إلى ارتكاب الأخطاء والقيام بأشياء غبية - أشياء من قبيل تلك التي يرتكبها ناريندرا مودي. تلك محض

سيكون ثمّة بعدها حتماً حوادث في الهند، وسيلقى اللوم علينا مرة أخرى. وإنني أؤذّر جميع الحاضرين في هذه اللحظة أننا، مرة أخرى، من سيّلام.

وماذا عن الـ ١,٣ بليون مسلم الذين يشاهدون ما يحدث؟ فهم يدركون أن ما يحدث في كشمير إنما يحدث لأنّ ثمّة كشميريين مسلمين. فلا يتعرض له الكشميريون الهندوس. ويعلم المسلمون أن ما يحدث يُعزى لدينهم. فما الذي يعتقد زملائي القادة أن يجول بخاطر أولئك؟ وما سيكون رأي الطائفة اليهودية إذا ما ظل ٨٠٠٠ يهودي - ناهيك عن ٨ ملايين - رهن الإغلاق التام بالطريقة ذاتها؟ وماذا عن رأي الأوروبيين؟ ما رأينا؟ ما الذي نعتقد أن يجول بخاطر أي مجتمع بشري يعامل أفراده بالطريقة التي يعامل بها الكشميريون؟ نحن أبناء إله أقل شأنًا؟ ألا تسبب هذه الحالة لنا الألم؟ وهذا ما سيحدث لاحقًا - سيحمل شخص من بين الـ ١,٣ بليون مسلم السلاح.

أعلم أننا قد نشأنا على مشاهدة الأفلام الغربية - التي تروي القصة التقليدية للرجل الطيب الصالح الذي لم تُحقّق له العدالة، فيُقرر من ثم أن يحمل السلاح وينتصف لنفسه. وعلى سبيل المثال، هناك فيلم شهير بوجه خاص صُوّر في نيويورك بعنوان "الرغبة في الموت" Death Wish. وتعرض الشخصية الرئيسية لعملية سطو تُقتل في إثرها زوجته. لكن القضاء لم ينتصف له، فحمل سلاحا وراح يقتل من اعتدوا عليه فيما كانت قاعة السينما كلها تهتف تشجيعاً له. ومن هذا المنطلق، ما الذي يعتقد أعضاء الجمعية أنه محل تفكير المسلمين في الوقت الراهن؟ إذا ما سُفكت الدماء سينزع المسلمون إلى التطرف - لا بسبب الإسلام، بل لأنهم سيدركون أن ليس ثمّة عدالة عندما يتعلق الأمر بالمسلمين. ففي ميانمار، أُبِيد قرابة مليون من الروهينغيا المسلمين نتيجة للتطهير العرقي. وماذا كان رد المجتمع الدولي على ذلك؟ فما الذي يعتقد أعضاء الجمعية أن يكون رد الـ ١,٣ بليون مسلم؟

الماضية من القمع في كشمير. وبالتالي، سيصبح الكشميريون أكثر تطرفاً.

ستكون هناك بولوا ما أخرى. وعند حدوث ذلك - تخمّنوا ماذا؟ ستلقى الهند باللوم علينا. وهي تفعل ذلك أصلاً. قائلة إن كل ما يحدث بسبب باكستان. إذ قال رئيس أركان الجيش لديها إن هناك ٥٠٠ إرهابي مصطف على طول الحدود على استعداد لعبورها. لم ستقوم باكستان بإرسال ٥٠٠ إرهابي بينما ثمّة ٩٠٠٠٠٠ من الجنود هناك؟ ما سيكون تأثيرهم؟ ما الذي سيقومون به؟ هل يخفى علينا أن لحظة وقوع هجوم إرهابي، كل ما سيحدث هو مزيد من القسوة والظلم لشعب كشمير؟ سيكون للجنود الـ ٩٠٠٠٠٠٠ ببساطة سبب يدعوهم إلى سحق شعب كشمير. وسيكون بوسع الحكومة الهندية أن تبرر قولها إن باكستان دولة إرهابية وتحتج بشعار "الإرهاب الإسلامي".

ولحظة استخدام شعار "الإرهاب الإسلامي" يُعرض عنك العالم بأسره؛ فلا أحد يتحدث عن حقوق الإنسان ويحصل الأشخاص على ترخيص للقيام بكل ما يريدون. وهذا ما يحدث في كشمير لأن عبارة "الإرهاب الإسلامي" لا تزال تُستخدم. وهو ما يحدث في الوقت الراهن. ما الذي نجنيه من مفاخرة القسوة التي يعيشها شعب كشمير؟ ما الذي قد يدفعنا إلى فعل ذلك؟ ومع ذلك، لا يوجد خطاب آخر ممكن للهند لأنه مهما حدث، سيؤجّه اللوم إلى باكستان عندما يُرفع حظر التجول. ولا يزال خطر حدوث بولوا ما أخرى قائماً. فبوسعهم شنّ هجوم علينا وقصفنا بالقنابل مرة أخرى، فتبدأ من ثمّ دورة أخرى.

ما رأي ناريندرا مودي في ذلك؟ وما الذي يجول بخاطر الـ ١٨٠ مليون مسلم في الهند في الوقت الراهن؟ أليسوا يشاهدون الكشميريين في حالة إغلاق تام منذ ٥٥ يوماً الآن؟ أليسوا يرون ذلك؟ وما رأي زملائي أعضاء الجمعية العامة في الأمر؟ ألا يعتقد الأعضاء أن المسلمين في الهند سينزعون إلى التطرف؟ وإني أتكلّم عن ١٨٠ مليون شخص. وعند حصول ذلك

وقد جئت إلى هنا لكي أبلغ الأمم المتحدة أن عليها أن تتصرف. فهو امتحان للأمم المتحدة. إذ كانت من كفل للشعب الكشميري حقه في تقرير المصير. وها هم يعانون بسبب هذا الحق، فقد حان الوقت الآن لفعل شيء. وخلافاً لعام ١٩٣٩، ليس هذا وقتاً للاسترضاء. بل هو وقت اتخاذ الإجراءات. ويجب أن تكون أول تلك الإجراءات أن ترفع الهند حظر التجول للإنساني الذي يدوم منذ ٥٥ يوماً. ويجب أن تفرج عن جميع السجناء السياسيين، ولا سيما الـ ١٣٠٠٠ فتى الذين تم احتجازهم. إذ إن ذويهم يجهلون مكان تواجدهم. ويجب على المجتمع الدولي بعد ذلك أن يمنح شعب الكشمير حقه في تقرير المصير.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد عمران خان، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية، من المنصة.

**خطاب السيد كيرياكوس ميتسوتاكيس، رئيس وزراء الجمهورية الهيلينية**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء الجمهورية الهيلينية.

اصطُحِب السيد كيرياكوس ميتسوتاكيس، رئيس وزراء الجمهورية الهيلينية، إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية):** يسرني عظيم السرور أن أرحب بدولة السيد كيرياكوس ميتسوتاكيس، رئيس وزراء الجمهورية الهيلينية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**السيد ميتسوتاكيس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية):** أود أولاً أن أهنئ السفير محمد - بندي على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين.

أتصور نفسي في كشمير. وأني رهين حالة إغلاق تام منذ ٥٥ يوماً. وقد سمعت عن حالات الاغتصاب وعن اقتحام جنود الجيش الهندي البيوت. هل سأود أن أعيش هذه الإهانة؟ أو أن أحيا كذلك؟ بل سأحمل السلاح. إن الحالة تجبر الناس على اعتناق نزعة التطرف. فعندما يفقد الناس الرغبة في الحياة، ما الذي سيدفعهم إلى التمسك بها؟ هو هذا بيت القصيد. وإذا كان المجتمع الدولي يسمح بحدوث ذلك للبشر، فإنه في الواقع يغذي نزعة التطرف فيهم.

ولذلك، فإنني أكرر أننا نعيش الآن أحد أكثر الأوقات الحرجة. وستكون ثمرة ردة الفعل. وسيلقى اللوم على باكستان. وسيقف بلدان حائزان للأسلحة النووية وجها لوجه، كما كان الحال في شباط/فبراير. بيد أن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية منعنا من اتخاذ هذا الاتجاه. ولهذا السبب تحديداً أنشئت الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥. إذ يُفترض أن تحول دون حدوث مثل هذه الأمور. أشعر وكأن الزمان عاد بنا مرة أخرى إلى ميونيخ في عام ١٩٣٩ وأنّ تشيكوسلوفاكيا قد سقطت للتو وتمّ ضمها. ما الذي سيقوم به المجتمع العالمي؟ هل سيعمل على استرضاء سوق قوامها ١,٣٥ بليون؟ أم أنه سينتفض دفاعاً عن العدالة والإنسانية؟ وإذا ما ساءت الأحوال، سيأمل العالم الأفضل، ولكن ينبغي أن يستعد للأسوأ. فإن اندلعت حرب تقليدية بين البلدين، يمكن لأي شيء أن يحدث.

ولكن دعونا نفترض أن بلداً يصغر بلد جواره بسبع مرات يواجه خياراً مفاده إما الاستسلام أو القتال حتى الموت من أجل حريته - ما الذي سيختاره؟ وقد سألت نفسي هذا السؤال، ورأيت أنه لا إله إلا الله. سنختار الكفاح. وعندما يكافح بلد حائز للأسلحة النووية إلى النهاية، ستكون هناك عواقب تتجاوز حدوده. وستكون هناك عواقب للعالم، ولذلك أكرر أنني هنا لأرسل إنذاراً. لا تهديداً. بل هو محل قلق مبرر إزاء الوجهة التي نتجه صوبها.

المضطربة. وتؤيد اليونان تماما جهود الأمين العام لقيادة الإصلاحات اللازمة لجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية.

وقد حان الوقت فعلا لأن تعزز الأمم المتحدة قدرتها على ممارسة الدبلوماسية الوقائية وتقديم المساعدة الإنسانية وقيادة بعثات صنع السلام وحفظ السلام على حد سواء، فضلا عن إعادة بناء الدول الممزقة بمجرد التوصل إلى حلول للنزاعات. ومن المهم للغاية أن نفعل ذلك كله بقدر أكبر من الشفافية والكفاءة والمساءلة.

وأعتقد أننا نتفق جميعا على أنه أيا كان عدد عمليات صنع السلام أو حفظ السلام المنتشرة في مناطق النزاع، فإنه لا يمكن أن يسود السلام والأمن في نهاية المطاف في غياب التنمية والنمو الشامل. وتظل اليونان ملتزمة بقوة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبالرؤية الطويلة الأجل لجعل اقتصاد الاتحاد الأوروبي محايدا مناخيا بحلول عام ٢٠٥٠.

ولتحقيق هذه الأهداف، جعلت الحكومة اليونانية التصدي لتغير المناخ عنصرا أساسيا في جدول أعمالها. وهذه ليست مجرد استراتيجية دفاعية لحماية غاباتنا من الحرائق الهائلة وشواطئنا من التحات ومن ارتفاع مستوى سطح البحر. إنها تستهدف الاستفادة من بيئتنا الطبيعية الفريدة وتراثنا الثقافي باعتبارهما ميزة نسبية ستؤدي إلى تحقيق نمو مستدام جديد.

ولتحقيق ذلك، نخطط لاعتماد استراتيجية وطنية طموحة جديدة للطاقة والبيئة والمناخ قبل نهاية هذا العام. وسنحظر المواد البلاستيكية التي تُستخدم مرة واحدة في جميع أنحاء البلد بنهاية عام ٢٠٢١. وسنغلق جميع محطات الطاقة التي تعمل بالليغيت بنهاية عام ٢٠٢٨. وسنمضي قدما في تنفيذ مبادرات تهدف إلى حماية تراثنا الثقافي غير المادي من تأثير الظروف المناخية السلبية. وستتابع مؤتمر القمة الدولي بشأن أثر تغير المناخ على التراث الثقافي، الذي عُقد في أثينا في حزيران/يونيه، بالدعوة إلى

من دواعي سروري البالغ أن أحاطب الجمعية العامة للمرة الأولى بصفتي زعيم الشعب الذي كان أول من وضع القيم التي يؤمن بها معظم العالم الحديث - الديمقراطية والحقوق الفردية والمساواة في العدالة بموجب القانون.

غير أن حكاية الشعب اليوناني تخللتها على مدار العقد المنقضي سلسلة من المحن التي اختبرت إرادة أمتنا ومعدنها. ولكننا كافحنا وثأبنا وكان الصيف الماضي فاتحة لفصل جديد في حكايتنا المستمرة، الأمر الذي سيُظهر مرة أخرى معدنا كشعب وكأمة.

ففي الانتخابات العامة التي جرت في تموز/يوليه الماضي، أيد الناخبون اليونانيون "حزب الديمقراطية الجديدة" الذي أنتمي إليه لتشكيل حكومة أغلبية قوية ومنحوه تفويضا لرسم مسار جديد لبلدنا من شأنه بناء مجتمع أكثر إنتاجية ورخاء، يمكنه إتاحة فرص جديدة لشعبنا لتحقيق أحلامهم وكتابة مصائرهم. وقد تحركنا سريعا لتنفيذ ذلك التفويض. وخلال أقل من ثلاثة أشهر، أنهينا الضوابط على رؤوس الأموال وشرعنا في تدابير لحفز الخصخصة واجتذاب الاستثمارات وأصدرنا تشريعات لخفض الضرائب وفتح الأسواق والحد من الإجراءات البيروقراطية. ونحن لا نزال في مرحلة البدء.

لقد بزغ فجر يوم جديد على اليونان، يمنحه نور العقل دفقا وتعززه رياح التغيير والأمل. وإذ نمضي لتوجيه دفة بلدنا بعيدا عن العواصف التي عصفت به على مدى عقد من الزمن وصوب بحار هادئة وآفاق مشرقة، ما زلنا نراعي بشدة مكاننا في المنطقة غير المستقرة التي نعيش فيها ودورنا في الاتحاد الأوروبي الذي كنا مصدر الإلهام لمثله العليا ومسؤولياتنا تجاه العالم الهش الذي نسكنه جميعا.

بالنظر إلى كثرة التحديات والمخاطر التي نواجهها حاليا، فإن دور الأمم المتحدة بحاجة إلى تطوير وتنويع مستمرين كي تحافظ على أهميتها ولتعزز الحرية والرخاء والسلام في المناطق

تحويل محنة هؤلاء الناس إلى سلاح لخدمة الأهداف السياسية لأي أحد في أي مكان.

وثمة حاجة إلى احترام الاتفاق المبرم بين الاتحاد الأوروبي وتركيا. ويتعين على تركيا أن تبذل جهداً أكبر بكثير للوفاء بنصبيها من الصفقة. فالزيادة الحادة مؤخرًا في عدد المهاجرين الذين يعبرون بحر إيجه أمر غير مقبول. ويتعين على أوروبا مواصلة دعم تركيا ماليًا، إدراكًا منها لحقيقة أن ملايين اللاجئين يعيشون حاليًا في تركيا.

وفي الوقت نفسه، يتعين على الاتحاد الأوروبي التحرك بسرعة لاعتماد قواعد جديدة موحدة لطالبي اللجوء تنطبق على جميع البلدان. فلا يمكن أن تكون دولة أوروبية عضوًا في منطقة شنغن وتستفيد من حرية حركة الناس، في حين ترفض في الوقت نفسه المشاركة في ترتيبات لتقاسم الأعباء المتعلقة بأزمة الهجرة. والتضامن ليس طريقًا ذا اتجاه واحد.

تمثل الحالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مصدرًا للقلق العميق وينبغي أن يتصدى لها المجتمع الدولي بطريقة شاملة. من المؤلم أنه بعد مرور ثماني سنوات على اندلاع الأزمة السورية لا تزال البلاد ساحة معارك، ليس بسبب انقسامات داخلية فحسب بل وأيضًا بسبب انقسامات إقليمية ودولية، ومع تداعيات يشعر بها الجميع، ولكن أولهم وقبل أي أحد الشعب السوري المنكوب. لا ترى اليونان بديلاً عن الحل السياسي. نحن نؤيد بالكامل الحوار السياسي الشامل في جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة والذي سينتج عنه اتفاق إطاري يستند إلى قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) والذي لن يسمح بعودة اللاجئين السوريين إلى وطنهم فحسب بل سيوفر أيضًا الأساس لبدء إعادة إعمار هذا البلد الممزق.

فيما يتعلق بليبيا، من الضروري تهيئة الظروف الأمنية التي تسمح للبلاد بالتعافي. وبوصف اليونان أحد جيران ليبيا فهي تعلق أهمية خاصة على الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق الاستقرار

عقد اجتماع رفيع المستوى في العام المقبل لمواصلة وتوسيع نطاق العمل الذي بدأ في مؤتمر أثينا.

وترى اليونان أن التنمية المستدامة والرخاء يرتبطان أيضًا بالإدارة الفعالة لأحد تحدياتنا الرئيسية حاليًا، ألا وهو، أزمة اللاجئين. وبحكم موقعها على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، وبالتالي على الخط الأمامي لأزمة الهجرة واللاجئين منذ عدة سنوات، لا تزال اليونان تواجه أكبر تدفقات للمهاجرين واللاجئين في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية.

ونحن إحدى دول الاتحاد الأوروبي الأربع التي تتصدر القائمة في عدد طلبات اللجوء، ونسجل واحدة من أعلى نسب طالبي اللجوء بالنسبة لعدد السكان. وعلى الرغم من العبء غير المتناسب وما يترتب عليه من ضغوط هائلة على نظمنا للاستقبال واللجوء، تمكنا من إنقاذ آلاف الأرواح في البحر. كما نبذل جهودًا ضخمة ونخصص موارد هائلة، على قدر استطاعتنا، من أجل استضافة اللاجئين والمهاجرين بطريقة إنسانية وكريمة، مع احترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية لكل من اللاجئين والمهاجرين القادمين إلى بلدنا.

ومع ذلك، فإننا على وشك بلوغ الحدود القصوى لقدرتنا على التصدي لهذه المشكلة. إن بلدان الدخول لا يمكن ولا ينبغي أن تتحمل عبء ضغوط الهجرة بمفردها. وتمثل إدارة اللاجئين والهجرة تحديًا أوروبيًا يتطلب العمل الجماعي واتباع نهج شامل وإيجاد حلول عامة، تستند دائمًا إلى التقاسم المنصف للمسؤولية، لا إلى برامج تقوم على كره الأجانب.

وثمة حاجة لأن نقول أمرًا بديهيًا لشركاءنا الأوروبيين: إن اليونان لا يمكنها وحدها تحمل عبء الحراك الجماعي للأشخاص الفارين من الحروب والاضطهاد أو الذين يبحثون ببساطة عن مستقبل أفضل، كما شهدنا مؤخرًا. فاليونان لا تمثل مقصدًا نهائيًا لهؤلاء الأشخاص. إنهم يأتون إلى أوروبا عن طريق الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، التي هي حدودنا. ولا يمكن

وزعيم القبارصة الأتراك أكينشي للاتفاق على الشروط المرجعية لاستئناف المفاوضات لحل مسألة قبرص. الأمر يعتمد عليهما لتحديد ما هو نافع لمجتمعيهما، وهما لا يحتاجان إلى أية وصاية أجنبية. وكما كرر الرئيس أناستاسيادس في هذه القاعة أمس (انظر A/74/PV.7)، فإن الحل الوحيد المقبول هو أن تتحول جمهورية قبرص إلى اتحاد ثنائي الطائفتين به مساواة سياسية وسيادة واحدة وتمثيل قانوني دولي واحد وجنسية واحدة. واليونان على استعداد لاستئناف المفاوضات من أجل إنهاء النظام القديم لعام ١٩٦٠ للضمانات وحقوق التدخل أحادية الجانب والذي عفا عليه الزمن تماما من أجل انسحاب قوات الاحتلال التركية من الجزيرة.

ومع ذلك، فإن أنشطة الحفر غير القانونية التي تقوم بها تركيا في شرق البحر المتوسط، وخاصة داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة في قبرص ومياهها الإقليمية، تنتهك القانون الدولي. إنها تقوض بشكل صارخ الجهود المستمرة تحت رعاية الأمم المتحدة لاستئناف مفاوضات قبرص وتصعد التوترات بشكل خطير في شرق البحر المتوسط. إن دبلوماسية السفن الحربية ليس لها مكان في القرن الحادي والعشرين؛ وهي تنتمي إلى القرن التاسع عشر. علاوة على ذلك، فإن الإجراءات والبيانات التركية الأخيرة المتعلقة بفتح فاروشا تحت الإدارة القبرصية التركية تشكل انتهاكاً صارخاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتي تدعو إلى عودة جميع السكان الشرعيين إلى فاروشا تحت إدارة الأمم المتحدة.

فيما يتعلق بجيراننا في الشمال، ستواصل اليونان دعم الجهود التي تبذلها جميع بلدان غرب البلقان للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، طالما أنها تحترم التزاماتها الدولية تجاه الاتحاد الأوروبي وجيرانها احتراماً تاماً. تؤدي اليونان دوراً حيوياً في التنمية الاقتصادية لمنطقة البلقان بأكملها، وذلك بفضل الفرص التجارية التي توفرها موانئها في بيرايوس وتيسالونيكي، بالإضافة

في البلاد. نحن نؤيد بالكامل خطة عمل الأمم المتحدة لليبيا، وكذلك خطة العمل المؤلفة من ثلاثة أجزاء والتي تم الإعلان عنها مؤخراً، ونعتقد أنها تشكل خارطة طريق فعالة لتحقيق التقدم.

بوصفنا بلداً يتمتع بعلاقات طويلة الأمد مع العالم العربي وعلاقات ممتازة مع إسرائيل، والتي اعترفت بها اليونان لأول مرة عندما كان والدي رئيساً للوزراء قبل ٣٠ عاماً تقريباً، نعتقد أن عملية السلام في الشرق الأوسط يجب أن تبقى حية وأن تؤدي إلى حل الدولتين، وذلك على أمل أن تصبح المنطقة يوماً ما أرضاً موعودة لجميع سكانها.

كثيراً ما يقال إن الجغرافيا هي قدر. ومع ذلك، فمن مسؤوليتنا أن نشكل قدرنا. على الرغم من أن بلدي يقع بالقرب من منطقة مضطربة للغاية، إلا أنه يظل دعامة للاستقرار تعزز بنشاط السلم والأمن والتعاون. وقد وضعت اليونان، إلى جانب جمهورية قبرص، خططا ثلاثية لبناء للتعاون مع مصر وإسرائيل والأردن ولبنان وفلسطين. وتمشيا مع دور اليونان باعتبارها قوة لتحقيق الاستقرار في منطقة تواجه تحديات خطيرة، فإنها تظل ملتزمة تماماً مبدأ علاقات حسن الجوار مع جميع جيرانها.

ومع ذلك، لا يمكن تحقيق تقدم ملموس في العلاقات بين بلدين متجاورين دون الاحترام الكامل للقانون الدولي، بما في ذلك قانون البحار، والاحترام الكامل للمعاهدات الدولية. إن الإجراءات التي تتحدى باستمرار سيادة اليونان وحقوقها السيادية، في البحر وفي الجو، تقوض المبدأ الهام المتمثل في علاقات حسن الجوار، وتخالف القانون الدولي، وتعيق بشكل خطير الجهود الرامية إلى تحقيق علاقات المنفعة المتبادلة.

لقد مرت ٤٥ سنة على الغزو والاحتلال التركيين غير الشرعيين لأكثر من ثلث جمهورية قبرص. والحل المتفق عليه والشامل والقابل للتطبيق وفقاً لقرارات مجلس الأمن ينبغي أن يضع حداً لهذا الظلم. إننا نرحب بجهود الرئيس أناستاسيادس

**السيد هولنس** (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): أتقدم بتهنئتي القلبية للسيد محمد بندي على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين وأؤكد له دعم جامايكا الكامل في عمله المقبل. كما يجب أن أعرب عن خالص تقديرننا لسعادة السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس على إدارتها لعملنا باقتدار في الدورة السابقة.

وتشكّل الأمم المتحدة أداة حاسمة في بناء عالم ينعم بالسلام والأمن والتنمية. وهذه هي السمات المميزة للأنشطة التعاونية المتعددة الأطراف التي يحق لنا جميعاً أن نعزّز بها. فلا يمكن لأي دولة بمفردها أن تحقق التطلعات الإنمائية لشعبها دون العمل في شراكة مع الآخرين. ولذلك نعرب عن امتناننا للأمين العام وفريقه وجميع من أسهموا في نجاح العديد من مبادرات الأمم المتحدة.

وفي الوقت نفسه، يواجه فضاؤنا العالمي مخاطر غير مسبوقة، بما في ذلك النزاعات الجغرافية - السياسية المتفاقمة، وتصاعد التوترات التجارية، والهجمات الإرهابية والتهديدات الأمنية. وهناك أيضاً تزايد في التعصب الديني والسلوك المنطوي على كراهية للأجانب بالإضافة إلى الآثار المدمرة لتغير المناخ التي لا تقل خطورة عن كل ذلك. ومن الحزن أننا نشهد هذه الظواهر في ظل مخاوف من حدوث ركود عالمي. ولذلك فإنني أرحب ترحيباً كبيراً بالموضوع الذي اختير للمناقشة العامة للجمعية العامة هذا العام، وهو "تعبئة الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، ومكافحة تغير المناخ، وضمان الشمول". فلا شك من أن الوقت قد حان لإعادة توجيه تركيزنا وتمكين بلداننا من عكس هذه الاتجاهات السلبية.

وتسعى جامايكا إلى وضع عدة سياسات وتدابير تشريعية ترمي إلى بناء مجتمع أكثر تماسكاً واقتصاد أكثر قدرة على التكيف. وأهدافنا الرئيسية هي تعزيز النمو المستدام الشامل

إلى موقعها كأحد أهم المستثمرين في جنوب شرق أوروبا. وسنستمر في فعل ذلك بشكل مكثف في المستقبل.

أود أن أختتم بياني بالملاحظة التالية. إننا نفكر بطبيعة الحال في الأمم المتحدة كلما واجهنا مشاكل صعبة. وفي أغلب الأحيان نتسرع في انتقاد الأمم المتحدة إذا عجزت عن التعامل معها. ولكن بالنسبة لمن يجدون أنفسهم في خضم الحروب والثورات فإن الأمم المتحدة هي حصن الأمان الوحيد الذي يمكنهم الاعتماد عليه، وبالنسبة لملايين اللاجئين حول العالم الذين توفر لهم الغذاء والمأوى فإنها منارة الأمل الوحيدة لهم. لذلك أود أن أختتم أول ظهور لي أمام الجمعية العامة بتحيةة الأمم المتحدة على الصراعات التي حلتهنا والمعاناة التي حدثت منها والآلام التي خففتها في جميع أنحاء العالم.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء الجمهورية الهيلينية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب كيرياكوس ميتسوتاكيس، رئيس وزراء الجمهورية الهيلينية، من المنصة.

**خطاب السيد أندرو هولنس، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل في جامايكا**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير الدفاع والنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل في جامايكا.

اصطُحِب السيد أندرو هولنس، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل في جامايكا، إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): يسرني للغاية أن أرحب بمعالي السيد أندرو هولنس، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل في جامايكا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.



خفض معدل البطالة إلى ٧,٨ في المائة، وشهدت نمو اقتصاديا على مدار ١٨ ربحا متتاليا ومعدلات تضخم منخفضة ومستقرة وانخفاضاً في نسبة ديوننا إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٤٧ إلى ٩٥ في المائة.

ولقد أطلعكم آنفاً على مؤشرات الأداء الاقتصادي الثابت لجامايكا، مع الإقرار التام بأن النجاحات لا تعتمد على تعزيز إطار المسؤولية المالية المحلية فحسب، وإنما أيضاً على وجود بيئة اقتصادية ومالية عالمية مواتية. وجامايكا عازمة على تحقيق الاستقلال الاقتصادي والمساواة الاجتماعية من خلال العمل بالتعاون مع شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف.

ومسائل الجريمة والأمن من ضمن التحديات الرئيسية في جامايكا، لا سيما من حيث تأثيرها على الأهداف الإنمائية الاقتصادية. وبالرغم من البرامج القوية القائمة لتخليص الشوارع من الأسلحة واستثماراتها في تحسين نظم مراقبة الحدود والأشكال الأخرى من الاستثمارات الأمنية، فإننا لا نملك القدرة بمفردنا على وقف تدفق الاتجار غير القانوني بالأسلحة. ويلزم اتخاذ إجراءات عبر وطنية وإقليمية ومتعددة الأطراف إذا أردنا التصدي بفعالية للصلة الخبيثة بين الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمشروبات والانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والاتجار غير المشروع بها. ولذلك لا نعتد على دعم البلدان المجاورة لنا فحسب، بل نتطلع إلى مواصلة الأمم المتحدة أيضاً الاضطلاع بدور محوري في دعم السلام والأمن على جميع المستويات، بما في ذلك ما يتعلق بانتشار الأسلحة التقليدية.

وتبعث التحديات والمخاطر الجيوسياسية المتزايدة الناجمة عن عدم الاستقرار الاقتصادي العالمي على القلق. وتشير هذه الحالة القلق بشكل خاص لدى البلدان النامية الصغيرة مثل جامايكا المعرضة بالفعل للصدمات الخارجية. ويؤثر انعدام الاستقرار والأمن على الاستثمار الأجنبي المباشر وله عواقبه على نمو الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات والعمالة والإنفاق العام.

للجميع وإتاحة الفرص الاقتصادية وبناء مجتمع يسوده السلام، وتحقيق الوئام الاجتماعي وكفالة أمن المواطنين. ونحن نعمل على ترجمة ذلك إلى واقع لجميع الجامايكيين. ولا شك من أن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري سيثمر عائدات هائلة للتنمية الوطنية. وسييسر تمكين شعبنا من المشاركة في نمو وتنمية جامايكا ومنطقتنا والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً.

ويجب إيلاء اهتمام خاص للفئات الأضعف في المجتمع لكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب. ولذلك فقد زدنا مخصصات الميزانية لبرنامج استراتيجية الحماية الاجتماعية بجامايكا، الذي يغطي متطلبات الضمان الاجتماعي وتأمين الدخل الأوسع نطاقاً المرتبطة بطائفة من مواطني الضعف. وفي عام ٢٠١٧، راجعنا برنامجنا الوطني للحد من الفقر بهدف خفض معدل انتشار الفقر على الصعيد الوطني إلى أقل من ١٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. ونعمل على كفالة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والنساء والأطفال والشباب في مجتمع يتسم بالشمول والمرونة والازدهار.

ولقد أحرزنا تقدماً ملموساً في تعميم الالتحاق بمراحل التعليم ما قبل الابتدائية والابتدائية والثانوية بواسطة وضع برنامج استراتيجي ومتكامل للتعليم والتدريب. وفي إطار هذا المسعى، نعمل على زيادة التركيز على العلم والابتكار والتكنولوجيا، ونحن ملتزمون بإعداد قوى عاملة قابلة للتكيف مع المطالب الجديدة والناشئة لأماكن العمل على الصعيد العالمي.

وأطلقنا أيضاً برنامج الإسكان وإيجاد الفرص والإنتاج والتوظيف (المسمى اختصاراً برنامج Hope)، الذي يمكن الشباب من الحصول على تدريب على المهارات الحياتية وبناء الشخصية والتوظيف. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، استفاد أكثر من ٢٦ ٠٠٠ شاب من البرنامج وأصبحوا سفراء له. وبالإضافة إلى خفض معدلات البطالة بين الشباب إلى النصف على مدى السنوات الثلاث الماضية، حققت جامايكا رقماً قياسياً في

التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل. وتواجه اقتصاداتنا تحديات أخرى نتيجة التقليل من المخاطر والمشكلة المرتبطة بفقدان علاقات البنوك المراسلة التي تعرقل بشدة الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية.

وفي سياق مواطن الضعف الخاصة بنا، يرحب وفد بلدي باستعراض منتصف المدة لإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية، والمعروفة أيضا باسم مسار ساموا، الذي يتيح لنا الفرصة لمواصلة تفعيل ولاية المسار. إن جامايكا ملتزمة بهذه العملية وتتطلع إلى أن تحظى بالدعم الكامل للمجتمع الدولي في هذا الصدد.

ويسرني أن أبلغ الجمعية العامة بأن جامايكا نفذت بنجاح في ١ كانون الثاني/يناير حظرا على استيراد وتصنيع وتوزيع الأكياس البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد والبوليسترين الميثوق وماصات الشرب البلاستيكية. لقد أدى الحظر إلى توعية عامة الناس بالتحديات البيئية الناجمة عن المخلفات غير القابلة للتحلل خاصة تلك التي تنتهي في محيطاتنا. ونحن نفكر في توسيع الحظر نظراً لأنه من أولوياتنا تعزيز نُظم إدارة النفايات لدينا. كما أطلقنا مبادرة وطنية لزراعة الأشجار هذا العام والتي سنزرع من خلالها أكثر من ٣ ملايين شجرة على مدى ثلاث سنوات، مما يمثل شجرة لكل مواطن جامايكي.

ونظراً لملتزمين بالحد من تراجع مستجمعات المياه والتأثير ذي الصلة على النظم الإيكولوجية الساحلية. إننا نتشارك مع الآخرين ضمان استغلال بيئتنا البحرية التي يعتمد عليها بقاؤنا الاجتماعي والاقتصادي وإدارتها بشكل مستدام. لقد دعت رئيسة وزراء النرويج، السيدة إرنا سولبرغ، إلى عقد اجتماع الفريق الرفيع المستوى المعني ببناء اقتصاد مستدام للمحيطات، أسفر عن الدعوة إلى العمل المناخي القائم على المحيطات ويحظى تقريره المعنون "المحيط كحل لتغير المناخ: ٥ فرص للعمل" بدعم

ويذكرنا الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية الذي أقيم بالأمس، بالإضافة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، بمحاجتنا الملحة إلى تعبئة المزيد من رأس المال. فلا يمكن مواصلة التقدم المستدام دون استيفاء المتطلبات من الاستثمار العام والخاص، كما ونوعاً، من أجل سد الفجوة في تمويل الإجراءات المتعلقة بالمناخ وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ولهذا السبب، تواصل جامايكا وكندا قيادة المبادرات من خلال مجموعة أصدقاء تمويل أهداف التنمية المستدامة، والعمل مع شركاء من قبيل الدانمرك على مبادرة سد فجوة الاستثمار من أجل جذب المزيد من الاستثمار في الهياكل الأساسية المستدامة.

وترحب جامايكا أيضاً بالعرض الذي قدمته الهند بإنشاء الائتلاف من أجل هياكل أساسية قادرة على الصمود في وجه الكوارث واستضافته، سعياً لتوفير إطار للتأكد من أن جميع الهياكل الأساسية في المستقبل ستكون قادرة على الصمود في مواجهة الكوارث. ونشجع على تحري التنسيق والاتساق في المبادرات الناشئة من أجل تعظيم أثر الجهود التي نبذلها.

وأجد نفسي مضطراً أيضاً إلى إعادة التأكيد على التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون، مثل جامايكا والبلدان المجاورة لنا في منطقة البحر الكاريبي. رغم أننا مستعدون لفترة انتقالية اقتصادية، فإن إمكاناتنا مقيدة بشكل كبير جراء الاضطرار إلى الاختيار بين سداد الديون الخارجية المرتفعة والإنفاق المحفز على النمو. علاوة على ذلك، فإن السياسات الحالية التي تنظم الوصول إلى مصادر التمويل الميسر لا تسمح لنا بالحصول على تمويل طويل الأجل كافٍ وبتكاليف معقولة من أجل الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة وبناء قدرتنا على تعبئة الموارد العامة محلياً بسبب حجمنا الصغير وضعفنا. وهذه مسألة تتعلق بمعايير تغيير التصنيف التي لا تأخذ في الاعتبار مجموعة نقاط الضعف

هذا عام رائع بالنسبة لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، حيث نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لبدء نفاذها وكذلك الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للسلطة الدولية لقاع البحار التي يوجد مقرها الرئيسي في جامايكا. إن إسهام السلطة الدولية لقاع البحار في تطوير المحيطات وأهميتها المستمرة في الحفاظ على مورد عالمي مشترك أمر جدير بالثناء. ونتطلع إلى اختتام المفاوضات بنجاح في عام ٢٠٢٠ بخصوص اتفاقية بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

وتستمر ثقة جامايكا في قيمة تعددية الأطراف. ولكل دولة عضو في الأمم المتحدة دور يتعين عليها القيام به لمواجهة التحديات التي يواجهها المجتمع العالمي. وهذا المنظور هو الذي يظل مصدر إلهام لدول مثل جامايكا من أجل الإسهام بخبرتها المهنية والتقنية في العملية المتعددة الأطراف، بما في ذلك في مجلس المنظمة البحرية الدولية والمحكمة الدولية لقانون البحار في عام ٢٠٢٠. ونحن ملتزمون بدعم تحقيق أهدافنا المشتركة في كلا المؤسستين.

يُلمز ميثاق الأمم المتحدة المجتمع الدولي بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب والنزاعات بجميع أنواعها. لذلك تؤيد جامايكا جهود الأمين العام ومبعوثيه الخاصين إلى سورية وميانمار ومبعوثه الشخصي للصحراء الغربية. كما ندعم الجهود الرامية إلى تحقيق التقارب في شبه الجزيرة الكورية ومنع أي عمل من شأنه عكس مسار هذه الجهود. ولا نزال ندرك التوترات المستمرة في الشرق الأوسط وأفريقيا حيث ظل تحقيق السلام والأمن أمراً بعيد المنال. وفيما يتعلق ببلد أقرب جغرافياً إلى بلدنا، فإننا نكرر التأكيد على الدعوة إلى وقف الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جارتنا كوبا. ونشعر بالقلق بنفس القدر إزاء مشهد نزع السلاح والانتشار وخاصة التفكيك التدريجي لمعاهدات نزع السلاح القائمة منذ أمد طويل، وآثار ذلك على السلام والأمن الدوليين.

جامايكا الكامل. ونتطلع إلى عقد المؤتمر المعني بالمحيطات في النرويج الشهر المقبل وفي البرتغال في شهر حزيران/يونيه ٢٠٢٠. ويقودني ذلك إلى التهديد الأكثر وضوحاً للبيئة العالمية المتمثل في تغير المناخ الذي تتفاقم آثاره حيث تواجه المدن الساحلية والدول الجزرية المنخفضة أكبر خطر. إن الدمار الذي أحدثه إعصار دوريان في جزر البهاما في الآونة الأخيرة يعزز هذه الحقيقة. ونشعر بحزن عميق إزاء الخسارة المأساوية في الأرواح والأضرار الشديدة التي لحقت بالمتلكات والبنية التحتية وسُبل العيش الناجمة عن هذه الكارثة المناخية. ولدى جامايكا والجزر الكاريبية الأخرى تجربة مباشرة في زيادة شدة الأعاصير فضلاً عن زيادة سقوط الأمطار بشكل متقطع وفترات طويلة من الجفاف. وأدت هذه الأحوال الجوية السيئة إلى وقوع خسائر اقتصادية كبيرة وإلى تفكك جميع أنحاء المنطقة.

إعتمدت جامايكا العديد من السياسات والتدابير التشريعية للحد من تعرضها للمخاطر الطبيعية والتكيف مع آثار تغير المناخ. ويشمل ذلك وضع سياسة مالية عامة شاملة لمواجهة أخطار الكوارث هي الأولى من نوعها، مع أحكام خاصة بالحماية من المخاطر المالية، بما في ذلك صناديق الطوارئ المدرجة في الميزانية وصكوك الدين الطارئة للدولة. وهناك حاجة إلى المزيد من العمل على الصعيدين الوطني والعالمي للتصدي العاجل لتغير المناخ. وبالتالي، تشرفت جامايكا بتفويض الأمين العام غوتيريش لها بأن تقود بشكل مشترك، جنباً إلى جنب مع فرنسا وقطر، مسار تمويل المناخ وتسعير الكربون في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للعمل المناخي الذي اختتم مؤخراً. ويعتمد نجاح هذه الجهود من أجل العمل المناخي على التمويل الكافي والبرامج التحولية القابلة للتطوير. إنني أتطلع إلى الاعتماد على نتائج القمة والمقررات التي ستتخذ في الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المقرر عقدها في سانتياغو في وقت لاحق من هذا العام.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد البعتي (تونس).

**الرئيس بالنيابة:** يسرني عظيم السرور أن أرحب بدولة السيد قوهير رسولزودا، رئيس وزراء جمهورية طاجيكستان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**السيد رسولزودا (طاجيكستان) (تكلم بالروسية):** إن من دواعي سروري البالغ أن أشارك في التهانى القلبية الموجهة إلى السيد تيجاني محمد باندي على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. كما أود أيضاً أن أعرب عن تقديري للسيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس على ما قامت به من عمل ممتاز بصفتها رئيسة للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين.

لقد ظلت الأمم المتحدة لحوالي ٧٥ عاماً منبرا عالميا لمناقشة وحل المسائل الملحة المعاصرة. غير أن العالم الذي نعيش فيه يتغير بسرعة. فالحالة غير المستقرة الحالية، في سياق تزايد المنافسة الجيوسياسية والاقتصادية فضلا عن الأعداد المتزايدة من التهديدات والتحديات العالمية، تتطلب منا أن نعمل بفعالية واتساق. ونعتقد أن من الضروري حشد جميع الأدوات المتاحة للمنظمة وتحسين جهودنا المشتركة. ويجب علينا كذلك أن نعزز التزامنا بالحفاظ على النظام القائم على القواعد، وفي محوره أمم متحدة تعمل بفعالية. وتساند طاجيكستان، في ذلك الصدد، جهود الأمين العام الرامية إلى تعزيز الإصلاح الشامل للمنظمة بهدف تدعيم وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات والتهديدات المعاصرة في الوقت المناسب وبطريقة فعالة.

إن الإرهاب والتطرف - إلى جانب الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات - يقوضان السلم والأمن الدوليين ويؤديان إلى تفاقم النزاعات وزعزعة استقرار مناطق بأسرها. إنهما يعوقان الجهود الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز التنمية المستدامة. وتبدل طاجيكستان حاليا قصارى جهدها للمساعدة في مكافحة الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات.

لا يمكننا أن نتجاهل النزاعات المستمرة في بلدان مثل اليمن وأفغانستان وليبيا حيث يواصل موظفو الأمم المتحدة تقديم الخدمة اليومية في عمليات حفظ السلام. إننا نشني على جهودهم المتفانية وتذكر بكل احترام ذكرى أولئك الذين ضحوا بحياتهم من أجل النهوض بمثل الأمم المتحدة المتمثلة في تحقيق السلام والأمن العالميين. ويشمل ذلك أحد مواطني جامايكا السيد كلايف بيك، الذي فقد حياته في خدمة الأمم المتحدة نتيجة لتفجير وقع في بنغازي في ليبيا قبل بضعة أسابيع. ونشكر الأمين العام والأمم المتحدة ككل على الدعم الذي قدمته لأسرته بعد هذا المصاب الأليم.

بوصفنا أسرة عالمية من الأمم، فإن التزامنا الجماعي بالنظام الدولي القائم على القواعد يجب أن يظل ثابتاً. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة للجميع إلا من خلال الجهود المتضافرة والشراكة. وتحقيقاً لهذه الغاية يجب أن نتصرف بحزم وسرعة. وتمثل هذه الدورة الرابعة والسبعون للجمعية العامة منعطفًا حاسماً لاتخاذ القرارات والعمل. يجب ألا نتردد في عزمنا على جعل هذا الأمر واقعاً.

**الرئيس بالنيابة:** باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس وزراء جامايكا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد أندرو هولنيس، رئيس وزراء جامايكا، من المنصة.

### خطاب رئيس وزراء جمهورية طاجيكستان

**الرئيس بالنيابة:** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية طاجيكستان.

اصطحب السيد قوهير رسولزودا، رئيس وزراء جمهورية طاجيكستان، إلى المنصة.

وحسنة التوقيت، اقترح الرئيس رحمون إنشاء فريق خاص، بدعم من الأمم المتحدة، يشمل ممثلي وكالات إنفاذ القانون من بلدان ما يسمى بالدرب الشمالي، بمشاركة خبراء يبحثون في المسائل المتصلة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات. ويجدونا الأمل في أن تدعم الدول الأعضاء تلك المبادرة.

يرتبط الأمن والاستقرار في آسيا الوسطى ارتباطا وثيقا بالتطورات في أفغانستان. وحدود طاجيكستان مع أفغانستان هي الأطول مقارنة بحدودها مع أي بلد آخر، ولذلك فقد عملنا باستمرار منذ الأيام الأولى لاستقلالنا على الدعوة إلى السلام والاستقرار الدائمين في هذا البلد الجار. كما نسهم إسهاما عمليا في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفغانستان عن طريق ربط بلدنا بممرات نقل من خلال جسر للطاقة - مشروع نقل وتجارة الكهرباء في آسيا الوسطى وجنوب آسيا - الذي يزود الشعب الأفغاني بالكهرباء والسلع الأساسية، فضلا عن تدريب الأخصائيين. ومن بين المجالات الهامة في ذلك الصدد إشراك أفغانستان في عملية التعاون الإقليمي المتعدد الأطراف، وتحسين الظروف التي من شأنها أن تساعد على تحقيق إمكانات النقل في البلد والمنطقة. وتدعم طاجيكستان جهود السلطات الأفغانية في التأسيس لعملية تفاوض سلمي دعما كاملا.

إن هذه السنة هامة جدا لتقييم نتائج تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فقد أكملت بنجاح دورة السنوات الأربع للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ولدينا الكثير من الإمكانيات لتعزيز جهودنا من أجل تنفيذ خطة ٢٠٣٠ على مدى السنوات الـ ١١ المقبلة، طالما أن التقدم المحرز حاليا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة غير كاف، على الرغم من الجهود الكبيرة. ونؤيد دعوة الأمين العام، في ذلك الصدد، إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وبهدف، من أجل النجاح في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في وقتها. وقد اعتمدنا استراتيجية التنمية

وقد عقدنا، في أيار/مايو في دوشانبي - انطلاقا من خبرتنا الممتدة إلى سنوات في بناء السلام وفي منع ومكافحة الإرهاب فضلا عن مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات - المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون الدولي والإقليمي على مكافحة الإرهاب وتمويله عن طريق الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة. وكان مؤتمر دوشانبي هو الأول في سلسلة من المبادرات الإقليمية في إطار عملية متابعة للمؤتمر الرفيع المستوى لرؤساء وكالات مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء الذي عقد بدعوة من الأمين العام في ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨ في نيويورك. ونحن على ثقة بأن مؤتمر دوشانبي سيكون بمثابة منبر هام لحوار شامل وتبادل لأفضل الممارسات والخبرات فيما بين جميع الأطراف المعنية.

كما نوقشت المسائل المتصلة بمكافحة الإرهاب والتطرف في مؤتمر القمة الخامس المعني بالتفاعل وتدبير بناء الثقة في آسيا، الذي عقد في دوشانبي في ١٥ حزيران/يونيه. وبصفتنا الرئيس الحالي للمؤتمر، فإننا نعتقد أنه من المهم النهوض بجهود بلداننا من أجل تعزيز السلام والاستقرار والأمن في آسيا، التي ينبغي أن تركز على تفكيك البنية التحتية العسكرية للإرهاب الدولي وحرمانه من الدعم السياسي والعسكري والمالي والحيلولة دون إساءة استخدام شبكة الإنترنت لزراعة نزع التطرف والتجنيد والدعاية للتطرف والعنف.

يشكل الاتجار غير المشروع بالمخدرات أحد المصادر الرئيسية لتمويل الإرهاب. وإذ أن بلدي على الخطوط الأمامية في المعركة ضد هذه الآفة، فقد فعلنا الكثير للتصدي لها منذ نيلنا استقلالنا. وبناء على توجيه من الرئيس إيمومالي رحمون، رئيس طاجيكستان، أنشئت وكالتنا الوطنية لإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات في عام ١٩٩٩ بدعم من الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠١٣ اعتمدنا استراتيجية وطنية لمكافحة المخدرات للفترة الممتدة من ٢٠١٣ إلى ٢٠٢٠. وفي ما نعتبره مبادرة هامة

الكهرباء لدينا، تشكل أساس قطاع الطاقة في البلد. وما فتئت الحكومة تتخذ تدابير شاملة لتحقيق التوازن بين إنتاج الطاقة واستهلاكها عن طريق تحديث وتحسين المحطات الكهرمائية القائمة لدينا وبناء محطات جديدة واستحداث أساليب عصرية لحفظ الطاقة.

وتقوم طاجيكستان بدور رائد في تعزيز المسائل المتعلقة بالمياه على الصعيد العالمي. ومن المعروف جيدا أن الجمعية أقرت أربع مبادرات عالمية هامة في العقود القليلة الماضية بمبادرة من الرئيس رحمون. وفي سياق تعزيز وتنفيذ هذه المبادرات، حظيت بدعم واسع النطاق من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية وأعضاء بارزين من الأوساط العلمية والتجارية وممثلي المجتمع المدني. وفي عام ٢٠١٨، بدأ تنفيذ مبادرتنا العالمية الرابعة، "العقد الدولي للعمل، الماء من أجل التنمية المستدامة ٢٠١٨-٢٠٢٨". والقرار ٢٢٢/٧١، بشأن هذه المسألة، يحدد طرائق استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ العقد ويتوخى تنظيم حدثين عالميين هامين. وللمرة الأولى منذ عقد مؤتمر الأمم المتحدة الأول المعني بالمياه في مار دي بلاتا بالأرجنتين قبل أكثر من ٤٠ عاما، سيعقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "المياه من أجل للتنمية المستدامة"، في نيويورك في آذار/مارس ٢٠٢٣. وفي عام ٢٠٢١، سيعقد اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة ليوم واحد لتعزيز تنفيذ الأهداف المتعلقة بالمياه والغايات الواردة في خطة عام ٢٠٣٠.

وفي هذا الصدد، فإن جمهورية طاجيكستان في دوشانبي، وفي إطار عملية دوشانبي، ستعقد المؤتمر الثاني بشأن تنفيذ العقد الدولي للعمل، المعنون "حفز الإجراءات والشراكات المتعلقة بالمياه على الصعيد المحلي والوطنية والإقليمية والعالمية" في دوشانبي في حزيران/يونيه ٢٠٢٠. ويحدونا أمل صادق في تقوم الدول الأعضاء مرة أخرى بدعمنا وتشارك مشاركة فعالة

الوطنية للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٣٠، والخطة الإنمائية المتوسطة الأجل من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢٠، وكتلتاهما تتسقان تماما مع خطة عام ٢٠٣٠، وتشكلان أداتين رئيسيتين لضمان الملكية الوطنية لأهداف التنمية المستدامة في طاجيكستان. غير أننا نتعامل كذلك مع طائفة من المسائل والمشاكل الجديدة، يأتي في مقدمتها، في رأينا، تغير المناخ الذي يؤثر تأثيرا خطيرا على عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها.

فقد ارتفع متوسط درجة الحرارة في طاجيكستان، على مدى السنوات ٦٠ الماضية، بدرجة مئوية وزاد عدد الأيام التي شهدت أمطارا غزيرة، وكذلك وتيرة وكثافة الأحداث الطبيعية المائية - الجوية. وظلت الكوارث الطبيعية المتصلة بالمياه وحدها تكبد اقتصادنا خسائر بمئات الملايين من الدولارات كل عام. والكوارث الطبيعية غالبا ما تحدث خسائر في الأرواح البشرية. والآثار السلبية لتغير المناخ على كمية ونوعية موارد المياه العذبة في العالم أصبحت أيضا واضحة بشكل متزايد. ففي العقود القليلة الماضية شهدت طاجيكستان تقلصا كبيرا في مساحة أنهارها الجليدية، التي تكتسي أهمية حيوية في وسط آسيا بأسرها. وفي هذا الصدد، نعتقد أن من الضروري تعزيز التعاون فيما بين البلدان من أجل معالجة آثار الكوارث الطبيعية من خلال وضع التدابير الوقائية وإيجاد الأموال لمساعدة البلدان المحتاجة. ولا بد أيضا تعزيز من رصد الأنهار الجليدية والغطاء الثلجي وغيرها من مصادر المياه واتخاذ خطوات فعالة لحمايتها للأجيال القادمة.

ونرى أنه من الأهمية بمكان تعزيز تنمية الاقتصاد الأخضر بكل الطرق الممكنة، لا سيما الطاقة الخضراء، التي تشكل عنصرا هاما من عناصر التنمية المستدامة. وتوسيع نطاق استخدام الطاقة المتجددة، لا سيما الطاقة الكهرمائية، يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في طاجيكستان وفي الوقت نفسه يبقى الانبعاثات الضارة في الغلاف الجوي عند أدنى حد ممكن. ومحطات الطاقة الكهرمائية، التي تولد نحو ٩٨ في المائة من

مؤسسات التعاون المتعدد الأطراف للتصدي للتحديات العالمية مثل تغير المناخ، وأمن الفضاء الإلكتروني والإرهاب، وينبغي تعزيز الأمم المتحدة لكي نكون أفضل استعدادا للتصدي للتحديات الراهنة.

والنرويج تريد أن تشارك في الاضطلاع بتلك المسؤولية. ولهذا السبب قدمنا ترشيحنا للحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢. ونحن على استعداد للعمل وتعزيز فعالية المجلس وشفافيته على نحو سيساعدنا على حل التحديات المشتركة بطريقة أفضل. ويجب أن نعمل جميعا على بناء شراكات جديدة. ويجب أن تستند تلك الشراكات إلى المصالح والأهداف المشتركة، بغض النظر عن الموقع الجغرافي أو التقاليد. وتدعم النرويج مجلسا أمن أكثر تمثيلا يجسد بشكل أفضل الحقائق العالمية. ويشمل ذلك توسيع فئتي العضوية الدائمة وغير دائمة لأفريقيا. ونحن بحاجة إلى إصلاحات تكفل قدرا أكبر من الشرعية وتؤدي إلى نتائج أفضل للمزيد من الناس. وقد أبان الأمين العام عن قيادة كبيرة في إصلاح الأمم المتحدة، وستواصل النرويج دعم تنفيذ إصلاحاته، سياسيا وماليا.

إن عواقب عدم الاستقرار تؤثر علينا جميعاً. ومناطق النزاع وعدم الاستقرار تربة خصبة للتطرف العنيف والإرهاب الدولي، وتلك التهديدات لا تقتصر على مناطق النزاع ذاتها. فالدعاية والتحريض والموارد المتعلقة بالإرهاب يمكن أن تنتقل عبر الحدود، الحقيقية أو الافتراضية، وهي لا ترتبط بأي أيديولوجية أو دين أو معتقد على وجه التحديد. والتهديدات الأمنية العالمية تتطلب استجابات عالمية. ولا بد من التعاون الدولي الواسع النطاق بين الدول والمنظمات الدولية والشركاء غير الحكوميين والقطاع الخاص. وينبغي لنا أيضا أن نعمل داخل مجتمعاتنا المحلية لمنع التطرف. ويجب أن نمنع انتشار المحتوى الإرهابي على شبكة الإنترنت دون المساس بحقوق الإنسان أو حرية التعبير. وتلتزم النرويج دعوة كنيسة كرايستشورش إلى العمل. ونحن أيضا عانينا النتائج المميته لانتشار نزعة التطرف عبر الإنترنت.

في مؤتمرنا القادم في دوشانبي. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن إقامة التعاون والشراكات في مجال المياه سيساعد على كفاءة اتخاذ التدابير في الوقت المناسب بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي الختام، أود أن أشير إلى أنه يجب علينا اليوم، في ظل المشاكل الناشئة على الصعيد العالمي، أن بذل جهود جبارة من أجل تحقيق الأهداف التي حددناها في الوقت المناسب. ومن بين أكثر تلك الأهداف إلحاحا التهديدات المتمثلة في الإرهاب العالمي وتغير المناخ والتدهور البيئي والنقص الحاد في الموارد والفجوة الآخذة في الاتساع بين البلدان الفقيرة والغنية والفئات السكانية. وتبقى الأمم المتحدة المنظمة العالمية الوحيدة القادرة على تنسيق وتوحيد جهود المجتمع الدولي بأسره لحل هذه المشاكل التي تواجه البشرية حاليا.

**الرئيس بالنيابة:** بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية طاجيكستان على البيان الذي أدلى به للتو. اصطحب السيد قوهير راسولزودا، رئيس وزراء جمهورية طاجيكستان، من المنصة.

**خطاب السيدة إرنا سولبرغ، رئيسة وزراء النرويج**

**الرئيس بالنيابة:** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة وزراء النرويج.

اصطحبت السيدة إيرنا سولبرغ، رئيسة وزراء النرويج، إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة:** يسرني عظيم السرور أن أرحب بدولة السيدة إرنا سولبرغ، رئيسة وزراء النرويج، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

**السيدة سولبرغ (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية):** تؤيد النرويج تأييدا قويا النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد. ونحن شريك ثابت في الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة والسلام والأمن وحقوق الإنسان. ويحتاج العالم إلى تعزيز

وفي عالم يزداد فيه انعدام الأمن، يجب أن يكون حفظ السلام التابع للأمم المتحدة كافياً ووثيق الصلة بالموضوع. وحفظه السلام يؤديون المهمة الأساسية لحماية المدنيين. والنرويج مؤيد نشط لمبادرة الأمين العام العمل من أجل حفظ السلام. ويجب وضع حلول مبتكرة لضمان أن تتمتع الأمم المتحدة بالجودة والقدرة على التنبؤ التي تحتاج إليها. مثال على ذلك مفهوم التناوب لطائرات النقل العسكرية، الذي بادرت به النرويج. ومن خلال توفير مرافق المعسكرات، نخفض التكاليف أيضاً على الأمم المتحدة وشركائنا في التناوب. وستواصل النرويج نشر قدرات متخصصة عالية الجودة في الميدان، ومن أمثلتها طائرات النقل لدينا وفريق الشرطة المتخصص في مالي. ونوفر أيضاً ضباط الأركان ومستشاري الشرطة لبعثات الأمم المتحدة في جنوب السودان وكولومبيا والشرق الأوسط، وسنوفر ذلك قريباً للبعثة في اليمن.

وعلاقتنا القوية مع الاتحاد الأفريقي أساسية لنجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا. وينبغي لنا تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وتأمين تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي بتكليف من الأمم المتحدة.

والنرويج نصير للمرأة والسلام والأمن. وسنواصل الضغط من أجل تحقيق توازن أفضل بين الجنسين على جميع المستويات وفي جميع مجالات أنشطة حفظ السلام. وتمثل مشاركة المرأة أولوية في جميع جهود النرويج من أجل السلام والأمن، وفي عملنا في مجال الوساطة وحفظ السلام والاستجابة الإنسانية وجهودنا لبناء السلام، وستبقى أولوية بالنسبة لنا في الأمم المتحدة. إن النزاع وانعدام الأمن يزيدان من الحاجة إلى الجهود الإنسانية. ونحن جميعاً مسؤولون عن دعم المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية والحماية، ولكن يجب علينا بذل المزيد من الجهد. يجب أن نعمل على ضمان الامتثال للقانون الإنساني الدولي وتعزيز

وإحلال السلام الدائم هو مفتاح الأمن في الأجل الطويل. ويسترشد عملنا في الأمم المتحدة بخبرة النرويج الواسعة في مجال تسوية النزاعات وبناء السلام. فمنذ نهاية الحرب الباردة، باتت الوساطة وتسوية النزاعات تمثل حجر الزاوية في سياستنا الخارجية. وبناء على طلب الأطراف، شاركنا في الجهود المبذولة لتسوية النزاعات في جميع أنحاء العالم، في كولومبيا وفنزويلا والغلبين وأفغانستان، وفي القارة الأفريقية والشرق الأوسط. ونسعى دائماً إلى إيجاد الحلول الدائمة. ويمكن أن نحقق الكثير من المكاسب إن نجحنا. ولهذا السبب فإن النرويج مستعدة للمجازفة السياسية المتمثلة في الانخراط المبكر في هذه العملية، ولهذا السبب نثابر في جهودنا على مر الزمن.

فعلى سبيل المثال، ما زلنا ملتزمين بحل الدولتين عن طريق التفاوض بين إسرائيل وفلسطين. وكرئيس للمجموعة الدولية للمانحين لفلسطين، تظل النرويج ملتزمة بتعزيز الأساس المؤسسي لدولة فلسطينية في المستقبل. وتدعم النرويج أيضاً عملية سلام شاملة للجميع في أفغانستان. ونرحب بالتقدم المحرز في المحادثات بين الولايات المتحدة وحركة طالبان، ونحث الطرفين على التوصل إلى اتفاق، مما يفتح الطريق أمام مفاوضات السلام بين الأفغان.

وفي جهودنا الدولية من أجل السلام، فإننا لا نعمل وحدنا. ونحتاج إلى الشراكات والتعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، ومع المجتمع المدني ومجموعات المصالح المختلفة. ونحن نعلم أن دمج النساء والأقليات يؤدي إلى اتفاقات أقوى وتنفيذ أفضل وشرعية أكبر. وقبل كل شيء، يجب على أطراف النزاع امتلاك العملية. والنرويج دائماً ما تكون محايدة، ولكننا لا نراعي الحياد من حيث القيمة. ونحن نشجع الحوار ونستمع إلى جميع الأطراف ونمارس الدبلوماسية البراغمية. وإذا انتخبت النرويج، سنأخذ هذا النهج معنا إلى مجلس الأمن ونضع حل النزاع وبناء السلام على رأس جدول أعمال المجلس.



في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك تعبئة الموارد الوطنية. إن حفز القطاع الخاص، وتعزيز إيجاد فرص العمل، وبناء النظم الضريبية العادلة والفعالة والحد من التدفقات المالية غير المشروعة والفساد أمور أساسية لتحقيق النجاح.

وتعتز النرويج بتوليها الرئاسة الحالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتمويل التنمية هو الأولوية الرئيسية لرئاستنا. وجوهر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هو التعهد بعدم ترك أحد خلف الركب. وإذا أردنا الوفاء بهذا الالتزام، يجب أن تكون التنمية شاملة للجميع. يجب أن نصل إلى أكثر الفئات ضعفا وتهميشا. والنرويج تزيد من جهودها لاستهداف تلك المجموعات. لقد حققنا باستمرار هدف الأمم المتحدة المتمثل في تخصيص ٠,٢ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا، وقررنا زيادة هذا الدعم.

وإذا انتخبت النرويج عضوا في مجلس الأمن، سنسعى إلى ضمان ألا تصبح المحيطات مجالا جديدا للصراع. واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار توفر إطارا قانونيا للمحيطات، مما يضمن القدرة على التنبؤ والاستقرار وتعزيز التعاون الدولي السلمي بشأن حفظ محيطات العالم واستخدامها المستدام. وهي تكفل حرية الملاحة في البحار. ومن الأهمية بمكان ضمان أن تنفذها جميع الدول تنفيذا تاما. إن التهديدات التي تواجه المحيطات لم يسبق لها مثيل - وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث البحري وتغير المناخ والاستغلال المفرط للموارد البحرية ليست سوى بعض التحديات التي نشهدها. وفي الوقت نفسه، فإن المحيطات هو مفتاح تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة. وهي تشكل مصدرا حيويا للغذاء والطاقة والأدوية والعمالة. وإذا أُدريت بحكمة، فإنها تتيح إمكانيات هائلة للتنمية البشرية. والحفاظ على المحيطات مسؤولية مشتركة ومسألة ذات أهمية عالمية ملحة. ولذلك، فقد بدأت الفريق الرفيع المستوى المعني باستدامة اقتصاد المحيطات قبل عامين. وفي العام القادم، في مؤتمر الأمم المتحدة

جهود الحماية. إن حجم العنف الجنسي والعنف الجنساني في الأزمات الإنسانية اليوم غير مقبول على الإطلاق. ويجب وقف هذه الجرائم البشعة، التي غالبا ما تمر دون عقاب. والنرويج تعمل بهمة مع البلدان الشريكة لتحقيق هذه الغاية.

في السنوات الأخيرة، شهدنا زيادة في استخدام الألغام وفي أعداد الضحايا من المدنيين. واتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد لا تزال وجيهة كما كانت دائما. والنرويج تتولى حاليا رئاسة اتفاقية حظر الألغام، ونحن أيضا من المانحين الرئيسيين للأعمال المتعلقة بالألغام.

إن الأعداد القياسية للمشردين داخليا في جميع أنحاء العالم لا تظهر أي مؤشر على التناقص. ونحتاج إلى استراتيجيات أفضل لمعالجة النزوح الداخلي والحد منه وتوثيق التعاون بين القطاعين الإنساني والإنمائي. وترحب النرويج بالإشياء المرتقب للفريق الرفيع المستوى المعني بالمشردين داخليا. وكنا من المبادرين بالدعوة إلى ذلك، ويمكن للأمين العام أن يعول على دعمنا. والنرويج زادت ميزانيتها الإنسانية بأكثر من ٦٥ في المائة منذ عام ٢٠١٣، وسنحافظ على هذا المستوى العالي من التمويل في السنوات القادمة.

يرتبط الأمن ارتباطا وثيقا بالتنمية المستدامة. ويمكن للنزاع أن يعكس مسار سنوات من التقدم الاجتماعي والاقتصادي. ومنع نشوب النزاع وحفظ السلام ونزع السلاح أمور حيوية إذا أردنا تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتنمية المستدامة ضرورية إذا أردنا الحد من انعدام الأمن والصراع. وبالتطلع إلى عام ٢٠٣٠، فقد أحرزنا تقدما مشجعا، لا سيما من حيث إمكانية الوصول إلى التعليم والخدمات الصحية والطاقة النظيفة، ولكننا لسنا على المسار الصحيح بعد. وكما أشار الأمين العام، لا بد من مضاعفة الجهد في هذا الصدد. والنرويج شريك ثابت في هذا المسعى، وتخصص ١ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدات الإنمائية الدولية. والملكية الوطنية أمر بالغ الأهمية

المتعلقة بتغير المناخ. لقد ذكرنا إعصار دوريان بالآثار المدمرة لأزمة تغير المناخ، وستستمر النرويج في تأييد أن تكون البلدان المرفوع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً مؤهلة للحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية إذا كانت شديدة التضرر من الكوارث الطبيعية. وبعض البلدان التي تعاني من أسوأ آثار تغير المناخ هي من بين أدنى المساهمين في الانبعاثات في العالم. إن التهديد الذي تتعرض له الدول الجزرية الصغيرة وجودي. فالبلدان الضعيفة إزاء تغير المناخ مثل توفالو ودومينيكا وسيشيل ينبغي ألا تتحمل عبء التكيف مع هذا الواقع الجديد لوحدها. نحن متباعدون جغرافياً، ولكن المحيطات تربط بيننا. وبصفتنا بلداً محيطياً يقع بالقرب من القطب الشمالي الآخذ في الذوبان، فإننا نشاطر شاغلاً مشتركاً، ونشعر بالحاجة الأمانة. ويجب الاستثمار في القدرة على الصمود. وهذا منطقي من الناحية الاقتصادية أيضاً.

فغاباتنا، وبخاصة الغابات المطيرة، تقوم بدور حيوي. وعلى مدى سنوات عديدة، تصدرت النرويج الجهود الرامية إلى تخفيض الانبعاثات على الصعيد العالمي من خلال مبادرتنا "المناخ والغابات". وواصلنا الحد من إزالة الغابات عن طريق العمل مع عدد من البلدان، بما في ذلك في منطقة الأمازون. وتحظى المبادرة التي وافقت عليها بلدان منطقة الأمازون في ليتيسيا، بدعمنا الكامل. وستعمل النرويج مع جميع بلدان المنطقة - بما فيها البرازيل، كما آمل - من أجل الوصول إلى مرحلة تتوقف فيها إزالة الغابات. ولكن الحد من الانبعاثات في المستقبل لا يقدم سوى مساعدة فورية متواضعة للمتضررين بالفعل. لذلك، توسع النرويج من نطاق دعمها للتكيف مع تغير المناخ، والقدرة على الصمود أمامه، والأمن الغذائي في البلدان الضعيفة إزاء تغير المناخ. وهذه مهمة عاجلة، وستكون النرويج شريكاً نشطاً في إنجاز ذلك.

وقد تغير الكثير منذ أن كانت النرويج عضواً في مجلس الأمن في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢. ولكن التزامنا بإيجاد حل للمشاكل

الثاني للمحيطات، سنقدم قائمة مهام للمحيطات. وفي تشرين الأول/أكتوبر، سنستضيف مؤتمر "محيطننا". وأطلقت النرويج أيضاً برنامج المعونة الإنمائية لمكافحة القمامة البحرية. ونعتقد أن العمل المناخي على المحيطات يمكن أن يكون أساسياً لتحقيق التزاماتنا بموجب اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

وفي باريس، تعهدنا بتحقيق النتائج وتحديد طموحات جديدة لتخفيضات كبيرة في انبعاثات الكربون بحلول عام ٢٠٢٠. وهذا ما تفعله النرويج. ومنذ حوالي ٣٠ عاماً، استحدثنا ضريبة الكربون في النرويج، بما في ذلك في قطاع البترول لدينا. وتتضمن الميزانية المقترحة لحكومة بلدي، المقرر تقديمها في الأسبوع القادم، زيادة بنسبة ٥ في المائة في الضريبة على الانبعاثات الكربونية. ومع تداول انبعاثات الاتحاد الأوروبي وضريبة الكربون لدينا، نستخدم آليات السوق بنشاط لتسريع التحول الأخضر في اقتصادنا. ونحن نقلل التكلفة على التحول إلى الأخضر ونجعل التلوث أكثر تكلفة. وسنستخدم الإيرادات الضريبية لخفض الضرائب الأخرى.

مع حوالي ٤٥ في المائة من سيارات الركاب الجديدة لدينا الآن هي مركبات عديمة انبعاثات، فإننا نحول قطاع نقل الركاب عندنا من أسود إلى أخضر، ونعكف على إصلاح نظام نقل البضائع لدينا. وبصفتنا بلداً بحرياً رئيسياً، نعمل في المنظمة البحرية الدولية للحد من الانبعاثات من السفن، وتوسع في بناء الهياكل البحرية العائمة مستفيدين من الطاقة الريحية. ويجب علينا جميعاً أن نؤدي دورنا، وستعزز النرويج مساهمتها المحددة وطنياً بحلول عام ٢٠٢٠. وأحث جميع البلدان الأخرى على أن تحذو نفس الحذو، لأنه لم يعد من الممكن تجاهل حقيقة أن تغير المناخ يؤثر على الأمن. وأنا لا أتكلم عن سيناريو في المستقبل البعيد. فهذه المخاطر الأمنية هي حقيقة واقعة بالفعل بالنسبة لملايين الناس في جميع أنحاء العالم، وهي لن تزول.

وتؤيد النرويج الدعوة إلى تعيين ممثل خاص بالمناخ والأمن، ونرى أنه يجب على مجلس الأمن أن يعالج المسائل الأمنية

شأنها شأن وفود أخرى، التوقيت المناسب جدا لموضوع دورة هذا العام: "تعبئة الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، ومكافحة تغير المناخ، وضمان الشمول".

وما كنا لنختار موضوعا أكثر ملائمة. وترتكز بربادوس في تنميتها على التعليم والشمول حتى تتمكن من القضاء على الفقر في مجتمعا. ولكن مع أننا أحرزنا تقدما جيدا، فإن مكاسبنا يهددها تحد رئيسي نعرفه جيدا ألا وهو تغير المناخ. وإنكار وجود تغير المناخ لا يقلل من حقيقته. أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشارك زملائي القادة في هذا المنتدى في الإعراب عن التعاطف مع إخواننا وأخواتنا في جزر البهاما حكومة وشعبا، في أعقاب الدمار المخيف الذي خلفه الإعصار دوريان في جزر أبابكو وجزر البهاما الكبرى. وتمثل تلك الكارثة وضعا طبيعيا جديدا بالنسبة للعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبحكم اطلاعي المباشر، يمكنني القول بأنها كانت مروعة.

ولم يعد من الممكن للعالم الذي نعيش فيه أن يتجاهل حقيقة تغير المناخ. فالأمر لا يتعلق بالأعاصير والفيضانات. بل إنه يتعلق بمجالات الجفاف، وحرائق الغابات، وطحلب السرجاسام، والقدرة على توفير المياه الصالحة للشرب والطعام لشعبنا وتزويده بالمأوى. إننا نواجه هذه المشاكل في بلدنا اليوم، من الجفاف إلى طحلب السرجاسام. وإذ جاز لنا تشبيه الأعاصير بالنوبات القلبية، فإن طحلب السرجاسام والجفاف هما حقا بمثابة مرض السكري الخبيث الذي ينهكنا. إنه عالم أطفالنا الذي يتعرض للخطر تماما.

ويوم الجمعة الماضي، اختار شباب العالم في ١٥٠ بلدا مناصرة قضية العدالة المناخية. وتكلمت غريتا ثونبرغ من على هذا المنبر، ولا بد من طمأننتها والقول لها أنه عندما لا تتمكن البشرية من الإجابة سؤالك فإنها ستهاجمك. إنهم يركزون على الأشخاص وليس على المشكلة. وما أود قوله أنه بالنسبة لي من

المشتركة عن طريق الأمم المتحدة لم يتغير. ونحن شريك ثابت في الأمم المتحدة. وسنظل نصيرا قويا للنظام الدولي القائم على القواعد. وصوتنا مستقل، وسيبقى كذلك، وسنسعى جاهدين إلى إيجاد أرضية مشتركة. والنرويج مستعدة لعضوية مجلس الأمن مرة أخرى، وبطبيعة الحال، نأمل في أن نحظى بالدعم من جميع الدول الأعضاء.

**الرئيس بالنيابة:** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء النرويج على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحبت السيدة إيرينا سولبرغ، رئيسة وزراء النرويج، من المنصة.

**خطاب دولة السيدة ميا أمور موتلي، رئيسة الوزراء ووزيرة الأمن الوطني والخدمة المدنية، ووزيرة المالية والشؤون الاقتصادية والاستثمار في بربادوس**

**الرئيس بالنيابة:** تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيسة الوزراء ووزيرة الأمن الوطني والخدمة المدنية، ووزيرة المالية والشؤون الاقتصادية والاستثمار في بربادوس.

اصطحبت السيدة ميا أمور موتلي، رئيسة الوزراء ووزيرة الأمن الوطني والخدمة المدنية، ووزيرة المالية والشؤون الاقتصادية والاستثمار في بربادوس، إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة:** يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيدة ميا أمور موتلي، رئيسة الوزراء ووزيرة الأمن الوطني والخدمة المدنية، ووزيرة المالية والشؤون الاقتصادية والاستثمار في بربادوس، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

**السيدة موتلي (بربادوس) (تكلمت بالإنكليزية):** في البداية، أود أن أهني السيد تيجاني محمد - باندي على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين، وأن تعهد بدعم بربادوس له طوال فترة ولايته. أود أيضا أن أشكر سلفه على قيادتها المقتدرة والحكيمة خلال العام الماضي. وتؤيد بربادوس،

المحيطات والغلاف الجليدي يفيد عن استحالة تفادي بعض أكثر العواقب الوخيمة لتغير المناخ. فكم مرة أبلغنا عن ذلك؟ وكم هي المرات التي أكد فيها العلم أن بقاءنا في حد ذاته بات مهدداً؟ وقد يلجأ البعض منا إلى المرتفعات الشاهقة ويبقى هناك وكأن ذلك سينجيه من الطوفان الآتي لا ريب.. ولكن إلى متى؟ وسيستمر ذلك السلوك المدمر لا ريب.

واليوم أتوجه في هذه القاعة إلى الجمعية العامة بالسؤال: أين هي القيادة الأخلاقية لعالمنا؟ وأين هو العمل البناء من جانب البلدان المسؤولة عن انبعاثات الكربون التي لا ترى غضاضة في مواصلة بناء محطات طاقة الفحم وعدم وقف تشغيلها، والتي لا تدرك أن عالمنا يوفر لنا آفاق صناعات ووظائف جديدة في ذات الوقت الذي يمكننا من إنقاذ العالم لأجل شبابنا؟ ألا يرى أولئك ما يحدث؟ ولماذا لا يتخذون الإجراءات اللازمة؟ ألا يأبهون لما يحدث؟ فقد أبلغنا نحن - كما توصلت إلى ذلك العلوم أيضا - بأننا الجيل الأخير الذي يمكنه التصدي لهذا التهديد الوجودي الآتي أسبوعاً تلو الأسبوع. وفي عطلة نهاية الأسبوع الماضي، تمثل ذلك التهديد في العاصفة المدارية كارين. وكم كنا محظوظين في منطقة المحيط الأطلسي أن إعصاري جيرى وأومبرتو لم يكونا كارثيين مثل نظيرهما دوريان. فكم من المتحدثين يتعين عليهم الوقوف هنا على هذا المنبر؟ وكم من المتحدثين يتعين عليهم التحدث عن هذا الأمر في أروقة السلطة؟ ويتعين علينا باسم الشعوب التي أوفدنا إلى هنا، تلك الشعوب التي تتوقع منا استحداث الصناعات الجديدة التي يمكنها إحداث التحول من طاقة الفحم وذلك السلوك المدمر، أي من السيارات التي تعمل بطاقة الديزل والبنزين، أن نغير الكيفية التي نغير بها سلوكنا ووسائل نقلنا وبنائنا. ويمكننا إحداث ذلك التغيير. ولا يزال ذلك بوسعنا. ولا يزال رهن الإرادة السياسية للقادة. وقد حان وقت العمل الآن. ولم تقع في تاريخ البشرية كله قط هذه المسؤولية عن حماية كوكبنا على جيل واحد مثلما هي الآن.

المهم عندما يشارك الشباب في المعارك لأنه عادة ما تُكسب الحرب. ورأينا ذلك في جنوب أفريقيا، وسراها الآن في المعركة ضد تغير المناخ. ولذلك، فإنني على ثقة من أنه سيتم كسب المعركة. ويكمن السؤال - وكل منا هنا يعرف ذلك - في ما إذا كان سيتم الأمر في الوقت المناسب للأشخاص الذين يعيشون في الدول الجزرية الصغيرة النامية. هل ستتمكن دولنا الصغيرة من البقاء بعد هذه الكارثة المناخية، وقبل أن تتوصل البشرية إلى حل يمكن أن يوقف تغير المناخ في نهاية المطاف؟ إننا نحن في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ - الجزر الصغيرة في محيطات العالم - من نقف على الخطوط الأمامية. ولكن كما أقول طوال الوقت، لا يخطئ أحد، لأن الآخرين وراءنا سيصلهم الخطر. وكما نقول في بلدي، "اليوم أنا في خطر، وغدا ستكون أنت خطر".

ما هو في الواقع الذي يحول أن نصغي للعلم - والعلم، بالمناسبة، مقنع جداً؟ وأرجو أن نكون قادة حقيقيين مع أنفسنا وشعبنا وشبابنا على حد سواء. وتتعلق المسألة بالإرادة السياسية. فذلك هو الأمر لا أكثر ولا أقل. وما برحنا نناقش التحدي الذي يسببه تغير المناخ على مدى أكثر من ثلاثة عقود منذ ذلك الوقت الذي دقت فيه الدول الجزرية الصغيرة النامية ناقوس الخطر على نطاق عالمي لأول مرة في عام ١٩٨٨. وأتاح لنا الكومنولث مؤثر الضعف في عام ١٩٨٩. ووضع برنامج ابربادوس للعمل المتعلق بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية بع ٢٥ عاما من ذلك ثم تلتها استراتيجية موريشيوس وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). فكم من الأعوام مرت؟ ولكم كثر الكلام؟ وما زلنا هنا اليوم، بل ما زال البعض منا يردد الغناء نفسه وكأن الكثيرين منا كانوا صما أو عمى. وأجد أن من المفارقات أن أصدرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بعد قمة العمل المناخي العمل التي عقدناها يوم الاثنين الماضي، تقريراً آخر خاصاً عن

يمكننا من تحقيق التنمية المستدامة وسرعة التكيف والابتكار في السبل التي تهيء لنا تحقيق الرخاء لشعوبنا - أو تحقيق موضوع هذه الدورة للجمعية العامة: القضاء على الفقر وتوفير التعليم الجيد لشعبنا وشمول الجميع بلا استثناء. ونتطلع إلى نظام دولي يقر بأنه يجب أن تكون هناك نهج سياساتية مختلفة تتناسب مع ظروف شتى البلدان وتمكننا من الحفاظ على الصداقة فيما بيننا سواء كنا أمماً صغيرة أم كبيرة، في الشمال أم الجنوب، مسيحيين كنا أم هندوساً أم مسلمين، أما لجميع الأعراق والأجناس، رجالاً ونساءً. ونتطلع إلى نظام دولي منصف وعادل قائم بحق على مبادئ العدالة والإنصاف للجميع وليس للبعض فقط. ونتطلع إلى منظومة للأمم المتحدة تقرر بعد مرور ٧٤ عاماً على إنشائها، بأنه يجب علينا أن نكون قادرين على إجراء محادثات صعبة بوصفنا شعوباً راشدة وقادرة على حل المشاكل فيما بينها.

وقد تم إقناع الكثيرين في العالم النامي أو طولبوا بالتخلي عن السياسات التي تهدف إلى تحويل أغلبية سكاننا، تلك السياسات التي وضعت بتوافق الآراء في واشنطن، أو سميت بما. وأعني بذلك في نهاية المطاف وللأسف: تركيز الثروة وحياتها لدى حفنة من الأثرياء. وذلك هو السبب في تزايد عدم المساواة الذي شهدناه في العالم على مدى العقود القليلة الماضية. وذلك هو السبب الذي غرس اليأس في نفوس الكثيرين في جميع أنحاء العالم من الحكومات والفوائد التي يمكن أن تحققها لهم. ويهدد تزايد جشع البعض بتقويض المكاسب الضئيلة التي حققناها منذ الاستقلال. وما زلنا نصدر الأحكام القاسية على أنفسنا بسبب حداثة ظاهرة الاستقلال بالنسبة لنا. فما يزال الآخرون الذين سبقونا إلى الاستقلال بنحو ١٥٠ عاماً يتخبطون في مسارهم، بينما لا زالوا يصدرن الأحكام على من ساروا في هذا الطريق لأقل من ٥٠ أو ٦٠ عاماً في عالم لم يوضع وفق تصوراتهم ولا يعبر عن مصالحهم حقاً. وذلك هو مصير الكثيرين للأسف.

وللأسف، أصبحت بلدان منطقة البحر الكاريبي اليوم في الخط الأمامي لمواجهة الكثير من التحديات الرئيسية الأخرى. ولذلك تجدي أتساءل لا أنفك عن السؤال: من الذي ينظر إلينا ومنذا يصغي إلى ندائنا؟ وما زلنا نواجه المشاكل المتعلقة بإدراجنا في القوائم السوداء، وهي أقل أهمية بكثير مقارنة بتغير المناخ، غير أنها مدمرة لقطاعنا المالي. وهناك أيضاً التدفق غير المشروع للأسلحة ما يعنى سهولة اقتحام الفضاء العام وإطلاق النار من قبل البعض لقتل الآخرين. وقد أصبح ذلك الآن أمراً شائعاً بين الأخبار. وترانا نشجع على جني الأرباح في صنع الأسلحة النارية والاتجار بها وتفشي الأمراض غير المعدية التي تلحق الضرر بشعوبنا من جراء تشجيعنا للنظم الغذائية التي تعزز نمو حفنة من الشركات المتعددة الجنسيات وتمكنها من أن تصبح قاعدة اليوم بواسطة الأغذية التي نتناولها وطريقة الحياة التي نعيشها.

وفي نطاق مجموعة دولنا نفسها لا تزال بليز وغيانا تواجهان تحديات تهدد سلامتهما الإقليمية. وأفترض أن يشعر الناس - لأننا أطلنا في الحديث عن بليز وغيانا وكوبا - أن بإمكاننا أن نواصل الحديث عن تغير المناخ وغيرها من الأمور ذات الصلة. وذلك أمر لا غضاضة فيه بوصفه مجرد خطاب آخر يمكن التطرق إليه في إطار مناقشات الجمعية العامة. فكل هذه تهديدات لاستقرارنا ولإستقرار السكان في بلداننا. لكن ومنذ اجتماعنا في المرة الأخيرة نشأت حالات وظروف أخرى غير أسهمت في زعزعة استقرارنا وإن لم تكن من صنع أيدينا نحن. وسنظل نردد ذلك مراراً وتكراراً ونرجو أن نجد من يصغي إلينا.

لكننا لا نأتي إلى هنا لمجرد الشكوى والتأسي. فلمنطقة البحر الكاريبي إسهامها في مجال التميز حقاً. فهي منطقة أُنجبت الرياضيين والفنانين الحائزين على جائزة نوبل والنوابغ على المستوى العالمي. وأُنجبت قادة ملهمين لأجيال الماضي والحاضر على حد سواء. فنحن لسنا هنا لمجرد استجداء الصدقة، بل نحن أمم ذات مجد وفخار. فنحن لسنا شحاذون ولا نود أن نكون كذلك. بل إن ما نبتغيه هو أن يتاح لنا الحيز المالي والسياساتي الذي

تأخرت. نحن نذكر الناس أن الحوار لا يزال أمراً بالغ الأهمية إذا أريد تحقيق نتائج ذات مغزى ومنافع للشعب الفنزويلي وجيرانه ليس في قارة أمريكا اللاتينية وحدها ولكن في منطقة البحر الكاريبي أيضاً لأن الناس تنسى أن ترينيداد وتوباغو تبعد أقل من سبعة أميال عن سواحل فنزويلا. يجب أن تظل منطقة البحر الكاريبي منطقة سلام. سنكافح من أجل ذلك.

إنني أتكلم بصراحة ودون خوف لأنه، منذ الاستقلال، تركزت السياسة الخارجية لبربادوس على مبدأ أن نكون أصدقاء الجميع وألا نكون من أتباع أحد. ولذلك ظلت بربادوس وسوف تظل تفخر بأن كوبا صديق نعتز به. أقامت بربادوس علاقات مع جمهورية الصين الشعبية عندما أخفقت بلدان أخرى في إقامة هذه العلاقات. قد نكون بلداً صغيراً ولكننا أصحاب مبادئ. وتستند علاقتنا مع كوبا إلى أسس تاريخية راسخة في التضامن والتعاون والتكامل وحضارتنا الكاريبية المشتركة. ونقول إن الحظر الاقتصادي طويل الأمد المفروض على كوبا لا يزال مدعاة للقلق الشديد. وأكد مجدداً معارضة بربادوس القوية لتلك الإجراءات الأحادية الجانب، بل ومعارضتها الأشد لما جرى في الآونة الأخيرة من تفعيل للمادة ٣ من قانون هيلمز - بيرتون، التي تفرض قيوداً جديدة وتزيد من تفاقم الحالة. وإنني أتساءل، ما الغاية من وراء ذلك؟ إن استمرار محاولة منع شعب كوبا من العيش بكرامة إنسانية أمر غير مقبول.

وقد حان الوقت لأن يقر المجتمع الدولي بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية شركاء على قدم المساواة على الساحة الدولية وبأن احتياجاتنا الإنمائية الخاصة يجب أن تؤخذ في الاعتبار في المحافل المتعددة الأطراف. ونقول إن النمو في اقتصادات البلدان المتقدمة النمو يجب ألا يكون على حساب مقومات بقاء الدول النامية الصغيرة ذاتها. ولدى الأطفال عبارة لوصف ذلك. إنهم يسمونه جبن وتممر وإقصاء. نحن نطلب العدالة والإنصاف وفرصة لاحتلال مكانتنا المشروعة في المجتمع العالمي. هذا كل

وعلى الرغم من صغر حجمنا تمكنت الأربعة عشر بلداً من بلدان الجماعة الكاريبية من الاضطلاع بأدوار قيادية في مجال الواردات الدولية. ولا يمكنني الوقوف هنا اليوم دون الحديث عن سانت فنسنت وجزر غرينادين التي أصبحت أصغر دولة في العالم تنتخب عضواً في مجلس الأمن. ونحن فخورون بها. وعلاوة على ذلك - وهذا ما أود الحديث عن - عندما واجهت الجماعة الكاريبية تطورات الأحداث في فنزويلا، رافقتنا ذلك رئيس الجماعة الكاريبية، رئيس وزراء سانت كيتس ونيفس فضلاً عن رئيس وزراء ترينيداد وتوباغو، للاجتماع في هذا المبنى مع الأمين العام في كانون الثاني/يناير من هذا العام. التقينا مع العديد من الوفود. وقال البعض إننا نضيع وقتنا وقال البعض الآخر أن وقت المحادثات قد انتهى بالفعل. وقلنا آنذاك، كما نقول الآن بعد مرور تسعة أشهر تقريباً، أن وقت الحوار لا يمكن أن ينتهي أبداً في عالم يريد السلام والازدهار.

نحن لا ننحاز إلى جانب ضد الآخر ولكن ما نعرفه هو أنه لا يمكن للمرء أن يدفع صوب الحرب على حساب الحوار. ويجب السماح للشعب الفنزويلي بتقرير مستقبله وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وهي مبادئ عدم التدخل وحظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والديمقراطية. ومن المؤسف أن المنظمات المتعددة الأطراف الأخرى لم تتبع مبادئها. وهذا هو ما يجعل أعمال الأمين العام للأمم المتحدة جديرة بقدر أكبر بالثناء لرفض خرق الميثاق واتخاذ إجراءات على الرغم من أن دولاً أعضاء سارعت بالاعتراف بغير المنتخبين.

ولهذا السبب وافقت بربادوس دون تحفظ على طلب النرويج، وأحبي زميلتي، رئيسة الوزراء النرويجية، التي غادرت المنصة للتو لاستضافة المحادثات بين الأطراف الفنزويلية. إننا نحكي حكومة النرويج لسيرها على الدرب وأخذ زمام المبادرة في تيسير تلك المحادثات. ويؤسفنا بنفس القدر أن المحادثات قد

الصغيرة النامية بحاجة على الإطلاق لأن تكون في صلب هذه المناقشات، فإن ذلك يجب أن يحدث الآن من أجل مناقشة التجارة والمناخ والتجارة والاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة لشعوبنا. ونتطلع إلى تشكيل تلك الشراكات الحيوية مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لجعل الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) دورة شاملة للجميع وناجحة.

الأمم المتحدة موجودة لتحديد القواسم المشتركة لمساعدتنا على تجاوز خلافاتنا. وكما قلت في وقت سابق، لا يحدث تقدم بدون تواصل ولا يتحقق التقدم دون التحدث إلى بعضنا البعض. إن عواقب عدم التحدث إلى بعضنا البعض محدودة، فعندئذ يمكن أن نقبلها، ولكن عندما تكون العواقب هي خسائر في الأرواح وفقدان لسبل كسب الرزق، فإننا عندئذ نواجه مشكلة. وهذا هو السبب في وجود أولئك الذين يعتقدون أننا غير موجودين لأن أولئك الذين ينبغي أن يكونوا على دراية أفضل ويمكنهم فعل المزيد يغضون الطرف دون مساءلة.

وإن كان للحقيقة أن تقال، فكم مرة جرى تجاهلنا فيما يخص الكثير من الأمور؟ وإني أسأل نفسي، كم مرة سوف تأتي وندلي بنفس الخطاب من على هذه المنصة؟ إن الدول الجزرية الصغيرة النامية هي زهرة المجتمع الدولي. سيتجاهلنا المجتمع الدولي معرضا نفسه للخطر.

نحن زهرة المجتمع الدولي. وللأسف، فإننا نؤخذ في الاعتبار فقط عندما يحين وقت حشد الأصوات أو دعم الحصول على مقاعد في مجلس الأمن أو إذا كان أحد يريد لمرشح تولي رئاسة منظمة دولية. حقا، عندئذ فقط يكون لنا قيمة حقيقية. ويسأل المرء نفسه كيف يمكن للناس التحلي بالشفافية ويفتقرون للكرامة والضمير. وإذا كان لدي قضية في وقت سابق من هذا الأسبوع، أود أن أذكر الدول الأعضاء بأن تحالف الدول الجزرية الصغيرة يمثل ٢٠ في المائة من عضوية هذه الهيئة - ٤٣ دولة - وأصواتنا

ما في الأمر. كان هذا هو الوعد الذي تقوم عليه عضويتنا في المنظمة.

وأعلم أن على اليوم واجب التنويه والإشادة بالجهود البطولية التي يبذلها الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، الذي يسبح ضد تيار مناهضة التعددية ومناهضة العالمية ويحجر عبر التيارات الخطيرة لتناقص الموارد ويقاوم، أصدقائي، الجهود الرامية إلى إضاعة كل العمل الممتاز الذي أنجزه خلال العقود السبعة والنصف الفائتة القادة في جميع أنحاء العالم وأسلافه لكفالة التنمية والسلام والكرامة للأسرة البشرية.

وبوصفنا دولة صغيرة، فإننا لسنا ملتزمين فقط بتعددية الأطراف، لكننا ندرك أيضا أنها الشيء الوحيد الذي يحمي سيادتنا وقدرتنا على الإبحار في هذا العالم. إنها الحاجز الذي يقينا في مواجهة استعراض القوة وهي درعنا في مواجهة الطغيان. وما زلنا ننظر إلى الأمم المتحدة بوصفها آلية هامة لتحقيق السلام والأمن الدوليين والتنمية المستدامة لجميع البلدان، ولا سيما الأكثر ضعفا.

ولقد أثبتت الأمثلة التاريخية أن أفضل سبل النهوض بالمصالح الوطنية هي عن طريق التعاون والشراكة والنهج المتعدد الأطراف. ما من بلد يمارس التجارة أو يحقق نمو اقتصاده بمفرده. ولذلك، فإن وجود نظام تجاري متعدد الأطراف ونظام اقتصادي دولي يستجيبان لاحتياجات جميع الدول، حتى أصغرها، يتسم بأهمية قصوى. جميعنا في هذه القاعة يعرف ذلك. ولهذا السبب، فإن بربادوس تنوي وتأمل في استضافة الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠.

سنكون أول دولة جزرية صغيرة تستضيف الأونكتاد. وترحب بربادوس بالفرصة الفريدة للعمل مع الآخرين، شركائنا، لتشكيل جدول الأعمال التجاري والإنمائي للمنظمة لفترة السنوات الأربع المقبلة، إذ تدرك أنه إذا كانت الدول الجزرية

يختار الوفاء لثرائنا وحضارتنا العظيمة ولناضيلنا من أجل الحرية الذين ناضلوا من أجل الأفضل. وتختار بربادوس الكفاح من أجل السير في طريق السلام والازدهار وحماية الكوكب والأمل. وتختار بربادوس حب الذات وحب الحوار وحب الكوكب والمحبة بوصفها فضيلة. وتختار بربادوس روح المحبة والشجاعة والأمل والأخوة للبشرية جمعاء. وندعو أن يتخذ جميع من هنا القرار نفسه.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، أودّ أن أشكر رئيسة الوزراء، ووزيرة الأمن الوطني والخدمة المدنية، ووزيرة المالية والشؤون الاقتصادية والاستثمار في بربادوس.

اصطُحبت السيدة ميا أمور موتلي، رئيسة الوزراء، ووزيرة الأمن الوطني والخدمة المدنية، ووزيرة المالية والشؤون الاقتصادية والاستثمار في بربادوس، من المنصة.

**خطاب السيد إدي رام، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الأوروبية والخارجية في جمهورية ألبانيا**

**الرئيس بالنيابة:** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الأوروبية والخارجية في جمهورية ألبانيا.

اصطُحبت السيد إدي رام، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الأوروبية والخارجية في جمهورية ألبانيا، إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة:** يسرني عظيم السرور أن أرحب بدولة السيد إدي رام، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الأوروبية والخارجية في جمهورية ألبانيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**السيد رام (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية):** على مدى أكثر من سبعة عقود منذ أن أُعلي هذا المنبر ليحمل عبء شواغل العالم بأسره، وبعد أكثر من نصف قرن على الماضي القاتم لبدء الحرب الباردة، استمعنا في هذه القاعة إلى وعود بَرّاقة عن إعادة بناء الديمقراطية - كما وقع في أعقاب سقوط جدار برلين

وآرائنا لها قيمتها. لها قيمتها لكن حياتنا وكرامتنا قيمتها أكبر. ونحن ملتزمون باتخاذ الإجراءات اللازمة للتغلب على الآثار الضارة التي قد تدمرنا - وهي تغير المناخ. وكما كتب ديالان توماس:

”سوف نثور ونثور ضد ذلك النور الذي ينطفئ... [و] لن ندخل بهدوء في تلك العتمة الجميلة [أم علي أن أقول الحالكة].“

إن العالم يقف عند مفترق طرق، ويتواصل تذكيرنا بذلك حتى في هذا الصباح في البيانات التي استمعنا إليها. ولن تتمكن الأمم المتحدة من البقاء إلا إذا ظلّت مُواكبةً لاحتياجات شعوبنا وإيجاد الحلول، ليس لجميع مشاكل عصرنا ولكن للمشاكل والتحديات الكبرى التي تواجه البشرية - إنقاذ المكان الذي نعيش فيه، والعيش مع الآخرين باحترام وكرامة في ظل السلام والمساواة، لا تحت هيمنة أي عرق أو دين أو طائفة. إن السبيل الوحيد لكفالة أن يؤدي هذا الكيان مهمته هو إذا كنا، كل بلد على حدة - وأود أن أضيف بصورة متعددة الأطراف - ثابتين على المبدأ، على المبادئ التي حمتنا من وقوع حرب عظمى أخرى خلال السنوات الـ ٧٤ الماضية - والحمد لله على تلك المبادئ وعلى تجنب تلك الحرب العظمى - والتي كانت مصدر إلهام لنا لمواصلة العمل على تحقيق الازدهار والكرامة الإنسانية والحفاظ عليهما، فيما نشرع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إننا نحمل الراية الآن. لقد حان دورنا. فهل سنمسكها بقوة ونواصل السباق لمساعدة المهمشين، الذين لا نراهم ولا نسمع أصواتهم، المنسيين حقاً في هذا العالم، أم أننا سنسقط الراية - حتى عندما نكون أوعى من ذلك بخبراتنا المكتسبة من القرن الماضي، الذي توفي خلاله عدد كبير بلا داع؟ إن موقف بلدي ومنطقتي الإقليمية واضح في هذا الشأن. لا توجد حرب تستحق ذلك. ولا ربح مهمما كانت كبيراً يستحق ثمن الحرب أو تدمير كوكبنا. إن شعب بربادوس، وأنا بصفتي قائده،



اضطرت يوم الجمعة الماضي إلى قطع رحلتي إلى نيويورك بعد الهبوط في فرانكفورت لأن زلزالاً عنيفاً قد ضرب ألبانيا. لحقت ببلدي أضرار شديدة، ولكن لم تقع خسائر في الأرواح، والحمد لله. وكان ذلك لم يكن كافياً، داهمتنا عاصفة قبل أن تخفت الهزات بوقت قصير وانحمرت أمطار غزيرة جعلت الحالة أكثر فظاعة للفئات الضعيفة من مواطنينا.

لقد تقدّم العلم تقدماً كبيراً، وسواء كان ذلك للخير أو الشر فهو بعيد عن نطاق هذه المناقشة، إلا أنه لم يتقدم إلى حد القدرة على التنبؤ بوصول الزلازل. ومع ذلك، بينما قد يكون ذلك الحال مع الزلازل، فمن المؤكد أنه ليس كذلك فيما يتعلق بتغير المناخ، الذي يمكن التخفيف من حدة آثاره المدمرة مسبقاً بعدد من الطرق. وغني عن القول إنه ما من بلد على وجه الأرض بمنأى عن الأعمال العدائية المشوهة للطبيعة أو لديه القوة الكافية كي يتصدى لها وحده. ولذا، يسرني أن بوسعي إبلاغ الجمعية بأن ألبانيا ما برحت تعمل جاهدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة حيث نهدف للحد من انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٤٥ في المائة في العقد القادم وللقضاء على الانبعاثات الكربونية تماماً بحلول عام ٢٠٥٠، وفقاً لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدنا استراتيجية وطنية تتعلق بتغير المناخ وخطة عمل وطنية للتخفيف من حدة انبعاثات غازات الدفيئة وخطة للتكيف مع تغير المناخ، مما يجعل ألبانيا أول بلد، والبلد الوحيد حتى الآن، في منطقة غرب البلقان يضع استراتيجية موحدة بشأن تغير المناخ.

وقد اتخذنا العديد من المبادرات الأخرى الرامية إلى الحفاظ على زرقة سمائنا وجعل آفاقنا المستقبلية أكثر خضرة. ومعايير الكفاءة الجديدة في استخدام الطاقة في قطاع البناء والحظر المرتقب على أكياس البلاستيك غير القابلة للتحلل والوقف الاختياري للصيد وقطع الأشجار وبدء حملة متنامية للتشجير، ليست جميعاً سوى جزء من طموحنا إلى جعل ألبانيا مثالا رائدا

- وعن رعاية الأشخاص المحتاجين، كما كان الحال مع ألبان كوسوفو الذين واجهوا الإبادة الجماعية في أواخر تسعينيات القرن العشرين. ولكن حتى هنا، في الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين، شهدت هذه القاعة مرة أخرى مجموعة من الأصوات المشتكية والعديد من الآراء العالمية المختلفة وعدداً كبيراً من التنبؤات بتهديدات وشيكة.

بعد سنوات عديدة على إعلان نهاية التاريخ وانتشار الحماسة للعملة السائدة، مررنا بأسوأ ركود اقتصادي منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين، وشهدنا زيادة في التطرف العنيف وفي الإرهاب الذي بدأ في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، عندما قتل تنظيم القاعدة قرابة ٣٠٠٠ من الأبرياء، وتعرضنا لتغير المناخ، الذي نحسّ بآثاره في الهواء الذي نتنفسه في القرن الحادي والعشرين. وفي حين يمكن انتقاد العملة أو تبنيتها، فذلك لا يهم بالفعل في نهاية المطاف. فما يهم هو وجودها. وقد تبدو النزعة القومية بديلاً جذاباً في بعض الأحيان، ويمكن أن نلتمها كذلك أحياناً، لا سيما في الوقت الحاضر. ولكن نطاق المسائل التي نواجهها معاً هو أساساً عابر للحدود الوطنية. ونجد أنفسنا، طوعاً أو كرهاً، في سياق يكون فيه الفرق بين المصالح الوطنية والأولويات العالمية مبهماً إلى حد كبير، إن لم يكن منعديماً كلياً.

إننا نعيش في عالم تلوح فيه تهديدات جديدة في الأفق، إلى جانب الفرص المتزايدة وتنشأ فيه المخاطر الجديدة. والأسوأ من ذلك أن العديد من هذه التهديدات والمخاطر، مهما تحددت بوضوح، لا تلاقي عادة الرد الصحيح. إننا نعيش تحت طبقة أوزون تقلّ كثافة وفي مناخ يذيب جبال الجليد. وعلى الرغم من تزايد تطور آليات الأمن وتحسين آليات الاستخبارات، فقد شكلت الهجرة غير القانونية والنزعة الأصولية والتطرف والجريمة المنظمة وتهريب البشر تحديات ليس لبيئتنا الأمنية وحسب ولكن لجودة نظمنا الديمقراطية. لا تقتضي مجموعة المسائل هذه بوضوح تعبئة القدرات الوطنية وحسب ولكن تفاعلاً أكثر فعالية على الصعيد عبر الوطني.

تشعر ألبانيا بقلق بالغ إزاء سلوك إيران المزعزع للاستقرار في الشرق الأوسط، وكذلك إزاء إجراءاتها المعرّقة المتكررة فيما يتعلق بجماعات المعارضة الإيرانية التي عانت من مجازر شنيعة والتي يستضيف بلدي عناصرها حاليا على الرّحب والسعة. وقد كان علينا الرد بحزم على مختلف الأنشطة غير المشروعة ضد مصالحنا الأمنية الوطنية ونقف بحزم مع البلدان التي تضررت من هذه الأنشطة، سواء في البحر أو على اليابسة. ولا يحول صغر أي بلد دون توليه مسؤولياته العالمية، بغض النظر عن عدد سكانه أو حجمه أو موقعه الجغرافي.

وستستفيد ألبانيا من خبراتها على الصعيد المتعدد الأطراف من خلال الاضطلاع بالتزاماتها المتعددة الأطراف وزيادتها. ففي العام المقبل، ستأسس ألبانيا منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام ٢٠٢٠ وستركز بصفة خاصة على النزاعات التي طال أمدها في أوكرانيا وناغورنو كاراباخ وترانسديستريا وفي محيط كل منها، على سبيل المثال لا الحصر. كما ستولي ألبانيا اهتماما خاصا لمكافحة أي شكل من أشكال التمييز، ولا سيما معاداة السامية وكرهية الإسلام من خلال الاعتماد على تسامحها المثالي بين الأديان، ولتعزيز دور المرأة في أنشطة بناء السلام وهو ما يجسد مناصرة بلدنا للمرأة. وقد ضربت ألبانيا على مدى قرن من الزمن مثلا تاريخيا على أن الوثام بين المسلمين، سواء من السنة أو من أتباع الطريقة البكتاشية، والمسيحيين، سواء من الكاثوليك أو الأرثوذكس، واليهود ليس ممكنا فحسب بل وله فوائده الاجتماعية أيضا. وعلى الرغم من أنه غالبا ما يُنظر إلينا باعتبارنا بلدا ذا أغلبية مسلمة، فبلدنا أيضا هو وطن الأم تيريزا، القديسة تيريزا حاليا، وهي أرفع رموزنا الوطنية وأبرز بناتنا. وربما ينبغي أن يظل تضامنها الإنساني والتزامها بتحقيق الخير العالمي هاديا لنا فيما نواجه التهديدات الكبيرة للسلام والأمن التي نشهدها في جميع أنحاء العالم اليوم.

وبالنظر إلى سجلها التاريخي الاستثنائي وخبرتها الناضجة جدا الآن على الصعيد المتعدد الأطراف، لم تعد ألبانيا تخفي

لجدول الأعمال الأخضر. وتلك الجهود هي أيضا بمثابة تذكّرة بأن العمل المناخي يتطلب التزاما يوميا. ولا ينطبق هذا الأمر على الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ فحسب، بل إنه ينطبق بالتأكيد أيضا على الشاغل الكبير الآخر الذي نتشاطرهما جميعا في عالم اليوم، وهو الأمن.

قال قائد عسكري مخضرم برتبة جنرال ذات مرة إن هناك نوعين من البلدان في العالم: البلدان الصغيرة والبلدان التي لا تدرك أنها هي أيضا صغيرة في النهاية. وقد تكون ألبانيا بلدا صغيرا من منظور عالمي، ولكنها تدرك مسؤوليتها العالمية. فمند انضمام ألبانيا لعضوية منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) قبل عقد، وبرغم التحديات الكبيرة التي نواجهها، نشرنا قوات في كوسوفو والبوسنة والهرسك ولافيا ومالي وأفغانستان بغية ترك بصمتنا في عالم ينبغي أن يكون أكثر أمنا وعلى أمل أن يكون المستقبل أكثر إشراقا. وقبل بضعة أشهر فقط، جاد جنديان ألبانيان يخدمان في بعثة "الوجود المتقدم المعزز" التابعة للناو في لاتفيا بجياهما أثناء أداء واجبهما لدى تفكيك متفجرات. وتفخر ألبانيا بتذكرهما اليوم في أكبر تجمع للدول في العالم. وكان استشهادهما تذكيرا عالميا بأنبيل القضايا، وهي حماية الحرية والأمن وتوفير الأمن للحفاظ على الحرية.

وعلى الرغم من تلك الخسارة المفجعة التي سببت جرحا عميقا والتي تركت خواء في نفوسنا، لا تزال ألبانيا راغبة ومستعدة بحزم لتولي مسؤولياتها الجديدة في العراق لدعم جهوده الرامية إلى تحقيق الاستقرار. وحتى بعد إعلان النصر بجزمة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ينبغي أن يدرك كل بلد في الجمعية العامة المخاطر التي تصاحب تحول التنظيم بعد دولة الخلافة. فلا تزال الجماعات الإرهابية الصغيرة التي قد يبدو أنها اختفت أحيرا قادرة على الاحتفاظ بقدرتها على شن هجمات وحشية. وينبغي ألا يحول حجم أراضي أي دولة من دول العالم أو موقعها الجغرافي دون اضطلاعها بمسؤولياتها والوفاء بالتزاماتها.

يجب أن يتوقف الصرب عن العيش في حالة إنكار، وأن يصنعوا التاريخ - لأنفسهم وللعالم - بقبول الحقيقة الواقعة. ومن المهم أيضا أن تتاح الفرصة لكوسوفو للانضمام إلى جميع المنظمات الدولية والإقليمية التي يحق الانضمام إليها لأي بلد مستقل ذي سيادة في العالم.

ويجدوني أمل صادق في أن تتمكن بلدان غرب البلقان من التحرر من ماضيها مرة واحدة وإلى الأبد، وأن تعمل معا من أجل بناء اقتصاداتها، وتكامل أسواقها، وتسعي لتوفير مستقبل أفضل لأطفالها، مع التفكير والعمل لصالحهم والكف عن الحديث أشباح الماضي، وأعرب عن التزامي اليومي بتحقيق ذلك. وبالتالي، لا بد لي أن أشدد على حقيقة أنني أكدت مرارا لزملائي الأوروبيين: أنه لا يمكن تبرير أن كوسوفو البلد الذي يبلغ تعداده بالكاد مليوناً نسمة، هو البلد الوحيد في أوروبا اليوم الذي لا يزال معزولاً عن نظام شبكة تيسير منح التأشيرات برمته.

ومنذ عام ٢٠١٤، أضيف أكثر من ١٠٠ مليون شخص إلى جموع الأشخاص الذين يمكنهم دخول الاتحاد الأوروبي دون تأشيرة. فكيف لا يزال بإمكان الاتحاد الأوروبي الإبقاء على مليوني شخص كرهائن، بعد أن كافحوا ببسالة من أجل حريتهم وهم ملتزمون التزاماً راسخاً بمنظور الاتحاد الأوروبي؟ ولذلك أحث الاتحاد الأوروبي على الكف عن هذا الهراء. وفي ذلك الصدد، لا بد لي أيضاً من التأكيد على أنه لا يمكن ضمان الاستقرار والأمن والرخاء والديمقراطية في المنطقة إلا من خلال اعتماد المنظور الأوروبي. ولهذا السبب، لن يكون الرد الإيجابي على تطلعات ألبانيا ومقدونيا الشمالية للشروع في محادثات الانضمام مجرد اعتراف بأهليتهما لذلك، بل بمثابة أحكم قرار من الناحية الاستراتيجية يمكن أن يتخذه الاتحاد الأوروبي لصالح نفسه.

فعندما خطا أول إنسان على القمر في أواخر الستينيات - وكانت تلك، بالمناسبة، إشارة لا على أن البشرية توسع نطاق

طموحها إلى شغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن في الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣. ولذلك، فإنني أدعو جميع الدول الممثلة هنا اليوم إلى أن تنظر بعين القبول إلى مساعينا للانضمام إلى عضوية مجلس الأمن في عام ٢٠٢٢. إلا أن وجود طموحات عالمية لا يعني تجاهل القضايا الإقليمية. فلمنطقة غرب البلقان تاريخ طويل في القمع والنزاعات وقد عانت من اثنين من أقسى الشرور التي شهدتها القرن العشرون، وهما الدكتاتورية الشيوعية والحروب العرقية. ونتيجة لذلك، فإن منطقة غرب البلقان، رغم وقوعها في قلب أوروبا، هي أكثر مناطقها تحلفاً ولا تزال تشهد عدداً من المنازعات. وقد احتفينا بشكل خاص باتفاق بريسا الذي أنهى عقوداً طويلة من النزاع بين اليونان وجمهورية مقدونيا الشمالية. وشاركت ألبانيا بنشاط لجعل إبرام ذلك الاتفاق أمراً ممكناً، ونرى أنه مثال ملهم لتسوية المنازعات الجارية الأخرى.

وبغية بناء روابط أقوى وتبسيط التعاون من خلال وضع خريطة طريق للربط الإلكتروني والتنقل في منطقتنا، تتعاون ألبانيا تعاوناً وثيقاً مع الجبل الأسود وكوسوفو ومقدونيا الشمالية، وتتطلع إلى العمل مع صربيا أيضاً. بيد إنه في حين أن مناخ التعاون الإقليمي قد تحسن كثيراً، فإن النزاع الصريح بين جمهورية كوسوفو وصربيا لا يزال يشكل عقبة تعترض سبيل إمكانات التنمية في المنطقة بأسرها. وبصرف النظر عن المسائل التي قد تواجهها ديمقراطية فنية مثل كوسوفو بطبيعة الحال، من الواضح تماماً أنه بعد مرور أكثر من عقد على إعلان الاستقلال، نجحت جمهورية كوسوفو في بناء ديمقراطية نابضة بالحياة وفي إثبات أنها شريك إقليمي جدير بالثقة لم يتردد مطلقاً في التزامه الأوروبي - الأطلسي. لقد أن الأوان لكي يعترف جميع أعضاء الجمعية - وعلى رأسهم أصدقاؤنا الصربيون - باستقلال كوسوفو، وأن يُنصفوا التاريخ، ويقروا بالواقع. فالواقع هو الأساس الوحيد الموثوق به لبناء مستقبل مشترك أفضل. ولذلك، أدعو صربيا إلى الاعتراف بأن كوسوفو المستقلة حقيقة لا يمكن عكس اتجاهها.

ليس فقط في ألبانيا، بل وفي المنطقة برمتها على ما يبدو. وفي سياق طموحنا الواسع النطاق لتحويل ظاهرة "هجرة الأدمغة" إلى عملية "تداول للأدمغة" نقوم بتنفيذ برامج خاصة تسعى إلى تمكين الشتات من ترسيخ مستقبلهم في بلدنا الأصلي.

وثمة عنصر آخر لا يفوتني الإشارة إليه: وهو الإصلاح غير المسبوق لنظام إقامة العدل في ألبانيا. فهو عملية تنظيف كبرى عن طريق استبعاد القضاة والمدعين العامين الفاسدين من النظام، فضلا عن إنشاء مؤسسات قضائية جديدة مصممة خصيصا للتصدي للفساد والجريمة المنظمة على أعلى المستويات، الأمر الذي يُحوّل وجه البلد بالكامل. إن الفساد الذي دام عدة عقود في الجهاز القضائي لم يحل فقط دون تحقيق العدالة، بل وأصبح عقبة أمام كفالة جعل العدالة القاعدة التي تحكم الحياة اليومية في مجتمعنا. وبينما يتبلور النظام القضائي الجديد تدريجيا ويغدو في طور التشغيل الكامل، نأمل في أن يكبح بصورة جدية جميع أعمال الفساد وإساءة استعمال السلطة، وأن يكفل في نهاية المطاف غلبة الشعور بالعدالة وسيادة القانون في جميع أنحاء بلدي، ألبانيا، البلد الذي أحبه بشدة وأفخر بتمثيله في هذه القاعة اليوم.

**الرئيس بالنيابة:** أشكر رئيس الوزراء ووزير الشؤون الأوروبية والشؤون الخارجية في جمهورية ألبانيا على بيانه.

اصطحب السيد إدي راما، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الأوروبية والخارجية في جمهورية ألبانيا، من المنصة.

**خطاب السيد هيوبرت ألكساندر مينيس، رئيس وزراء كمنولث جزر البهاما**

**الرئيس بالنيابة:** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء كمنولث جزر البهاما.

اصطحب السيد هيوبرت ألكساندر مينيس، رئيس وزراء كمنولث جزر البهاما، إلى المنصة.

حدود عالمها فحسب، بل وإنها تتجه صوب مستقبلها أيضا - كان عالم ألبانيا ضيقا للغاية، وكان توجهها إلى الخلف. وبالنسبة لأوروبا كانت ألبانيا بوصفها أكثر البلدان عزلة على وجه الأرض، حيث كانت ألبانيا في زمنها صورة لكوريا الشمالية اليوم. وفي حين أن إرث الماضي لا يزال يؤثر على ديناميات البلد بطرق متعددة، فإن ألبانيا قد انضمت اليوم إلى دول العالم في محاولة لبناء مستقبل أكثر إشراقا، من خلال الاضطلاع بمهامها المؤسسية، وفقا لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتعتبر حكومة بلدي أن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ جزء هام من رؤية ألبانيا للتنمية والتكامل، كما نرى أنها مكمل هام للخطة التي تحددها جهودنا من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وفي الواقع، إن استراتيجيتنا الوطنية للتنمية والتكامل تجمع بين خطتنا للتكامل الأوروبي وبين خطة التنمية لعام ٢٠٣٠.

ونحن ملتزمون بكل من هاتين الخطتين لسبب بسيط للغاية: فنحن نعتقد أنها تشكل خريطة طريق لتحديث بلدنا ومؤسساتنا ورفع مستوى مجتمعنا. وأهم معالم تلك الخطة هي خطط عملنا المتعقبة بالروما - المصيرين، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والأشخاص ذوي الإعاقة. وتتضمن هذه الخطط برامج عملية يجري تنفيذها من أجل كفالة حقوق هذه الفئات، التي كثيرا ما كانت مهمشة بشكل يخلو من الإنصاف والعدل. وبالإضافة إلى ذلك، أحرزنا تقدما كبيرا في مجال المساواة بين الجنسين، حيث تمثل المرأة بدرجة أكبر من أي وقت مضى في الحكومة، والبرلمان، والمجالس الإقليمية، والإدارة العامة. وأعتز جدا بأن أقول إن هناك نساء أكثر من الرجال في حكومة بلدي، وهذا مؤشر جيد على النجاح.

وأثناء الزيارة المهمة التي قام بها البابا فرانسيس لتيرانا عام ٢٠١٤ نصح شباب ألبانيا بأن يُخلّقوا عاليا فأعلى ولكن دون أن ينسوا أبدا مسقط رأسهم. وإن كانت تلك العبارات تبدو وكأنها نصائح ربانية، فهي في نفس الوقت مطلب واقعي للغاية،

إن جزر البهاما هي أرخبيل يضم العديد من الجزر الممتدة على مسافة تزيد عن ٧٥٠ ميلاً من الساحل الجنوبي الشرقي لفلوريدا في الولايات المتحدة الأمريكية إلى الطرف الشمالي الشرقي من جمهورية كوبا. نحن نقطن حوالي ١٨٠ ألف ميل مربع من المحيط و ١٦ جزيرة رئيسية، والتي تحمل مدنها وبلداتها ومستوطناتها أسماء مثل مارش هاربر، هوب تاون، إيت مايل روك، ويست إند، سويتينجز كوي، والتي تجسد تراث بلدنا الغني والمتنوع. لقد قال رائد الفضاء الكندي كريس هادفيلد عنها ذات مرة: "من الفضاء، جزر البهاما هي أجمل مكان على الأرض"، وأضاف قائلاً:

"جزر البهاما رائعة. الخندق العميق في قاع المحيط المسمى لسان المحيط، والذي يقع بين الجزر، هو أجمل لون نيلي عميق".

يسرنا بكل فخر مشاركة أرخبيلنا وثقافته النابضة بالحياة وعجائبنا الطبيعية مع ملايين الزوار من جميع أنحاء العالم.

السياحة هي صناعتنا الرئيسية. ونحن نحراس هذا الكنز الطبيعي لأنفسنا وللبشرية. لكن هذا الجمال الفائق ووجودنا ذاته كدولة - دولة تتألف من جزر منخفضة عديدة وأكثر من ٢٤٠٠ حشفة - يتعرضان لتهديد خطير. إنه تهديد لم نتسبب نحن فيه. وهو تهديد لا يمكننا النجاة منه بمفردنا. في حين أن العديد من البلدان بها مدن أو مناطق ساحلية، إلا أن جزر البهاما في مجملها هي منطقة ساحلية تضم العديد من الحشفات والجزر التي تشكل أرخبيلاً واسع النطاق. لقد نمت الأعاصير الفتاكة على مدى العقود الثلاثة الماضية بشكل متزايد في جميع أنحاء منطقتنا. وعلى حد تعبير الأمين العام، أصبحت هذه الأعاصير ذات "شحنة توربينية". لقد تعرضت جزر البهاما لأعاصير كبيرة في الأعوام ٢٠١٥ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧، ولكن في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ شهدنا شيئاً يفوق بكثير ما رأيناه

الرئيس بالنيابة: يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد هيوبرت ألكساندر مينيس، رئيس وزراء كمنولث جزر البهاما، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس مينيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ السيد تيجاني محمد بندي على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. وأؤكد له ولأعضاء المكتب دعم حكومة كمنولث جزر البهاما خلال فترة ولايته. وأود أن أعرب عن تهنئتنا لسلفه السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس على قيادتها للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين.

ويشرفني أن أخطب الجمعية العامة بالنيابة عن شعب جزر البهاما. في سياق حالة الطوارئ المناخية العالمية، من مسؤوليتي أيضاً بصفتي مواطناً من دولة ضعيفة أن أتكلم نيابة عن مجتمع الدول الجزرية الصغيرة النامية، وشعوب منطقة البحر الكاريبي والجماعة الكاريبية، والمجتمعات الساحلية وغيرها من المجتمعات حول العالم المعرضة بشكل خاص لارتفاع منسوب مياه البحر والعواصف القوية بشكل متزايد.

إنني أثنى على الأمين العام أنطونيو غوتيريش لقيادته الممتازة في تركيز انتباه المجتمع الدولي على حالة الطوارئ المناخية العالمية. إن حالة الطوارئ العالمية هذه تشكل مخاطر لا تعد ولا تحصى على البشرية جمعاء، لا سيما أفقر البشر في المشاعات العالمية. وأشكر السيد غوتيريش على زيارته لجزر البهاما في أعقاب إعصار دوريان، والذي كان أحد أشد الأعاصير المدمرة التي أحدثها المحيط الأطلسي على الإطلاق - وكان مأساة للأجيال في جزر البهاما، وذلك بعد أن دمر وقضى على مساحات شاسعة من جزر البهاما الكبرى، وكذلك جزيرة أبكو وجزيرة أبكو كيس الصغيرة المنخفضة، وهما المركزان الثاني والثالث على التوالي الأكثر اكتظاظاً بالسكان. وأود أيضاً أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد مارك لوكوك، على زيارته في أعقاب الإعصار مباشرة.

بيد أننا نعرب في نفس الوقت عن بالغ الامتنان للعديد من الأصدقاء والجيران الذين هبوا لمساعدتنا حتى في الوقت الذي كان خطر الرياح والمياه لا يزال يحيق بنا، ونشكر الذين يواصلون تقديم الدعم لنا خلال هذه الأوقات العصيبة.

وبالإضافة إلى الرجال والنساء الشجعان في قوة الدفاع الملكية وقوة الشرطة الملكية لجزر البهاما، تلقينا المساعدة من ضباط من حرس سواحل الولايات المتحدة، وأصدقائنا وشركائنا من الجماعة الكاريبية، بما في ذلك قوات الأمن من جامايكا وترينيداد وتوباغو والقوات الجوية الملكية الكندية والبحرية الملكية البريطانية والبحرية الملكية الهولندية، التي نقلت إلينا أيضا قوات من ألمانيا وفرنسا وبلجيكا. وعلاوة على ذلك، يعدُّ الدعم الذي تلقتة جزر البهاما من زملائها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العالمية والمحلية، والمؤسسات الدينية والأفراد، بمن فيهم أطفال المدارس، خير مثال على المعنى الحقيقي للاتحاد كأمة واحدة. وبغية توفير العون للتركيز على احتياجات الإنعاش والتعمير والمساعدة الإنمائية وتنسيقها، أنشأنا وزارة جديدة للتأهب للكوارث وإدارتها وإعادة الإعمار.

إن البلدان الجزرية الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الأطلسي والمحيط الهادئ والمحيط الهندي وغيرها من المناطق في جميع أنحاء العالم على شفا الهاوية التي تسبب بها في الأصل النشاط البشري وأسفر التقاعس عن العمل عن تفاقمها بشكل متزايد. ولا شك أن قابلية تضررنا بوصفنا دولا على خط المواجهة كبيرة. ونتيجة للتوزيع الجغرافي لجزر البهاما، التي تمتد من كوبا وتحازي فلوريدا، قد يسفر أي عدد من مسارات الأعاصير عن آثار وخيمة وطويلة الأمد على جزرنا المأهولة.

ويؤدي الاحترار العالمي إلى زيادة شدة الأعاصير وتكرارها على أرخبيلنا ويدمر دفاعاتنا الطبيعية ضد العواصف. ويزيد تدهور الشعاب المرجانية وأشجار المانغروف، وتحت الأراضى، وحركات المد والجزر المتزايدة، والعديد من الآثار الأخرى المترتبة

من قبل. فقد هب الإعصار دوريان على جزر البهاما الشمالية بقوة مدمرة غير مسبوقه من الرياح والأمطار وفيضان البحر.

المياه الزمردية وذات لون اليشم والدافئة بطبيعتها في جزر البهاما، والتي أصبحت حتى أكثر دفئا بسبب انبعاثات غازات الكربون الناتجة عن الاحترار الأرضي، فاضت بسرعة وتحركت لتتحول إلى أدوات للموت والدمار. وبثوران لا هوادة فيه، ظل إعصار دوريان يهب على مدى ساعات مؤلمة، وتسببت قوته المميتة في الفتك بمجموعات كان أطفالها يستعدون لبداية عام دراسي جديد. ظل الإعصار ورياحه المدمرة وتزايد هبوب العواصف والأمطار ثابتة على جزر البهاما الكبرى وأباكو الكبرى؛ وكان التمرکز الثابت والمستمر ٣٠ ساعة لجدار عين العاصفة على بعض المجتمعات قد أفضى إلى تفاقم هذه المخاطر. في ذروة الإعصار دوريان كانت السرعة القصوى لرياحه المتواصلة تبلغ ١٨٥ ميلا في الساعة ووصلت سرعة العواصف إلى أكثر من ٢٢٠ ميلا في الساعة. وكانت العواصف ترتفع إلى ما بين ١٨ إلى ٢٣ قدماً فوق مستويات المد الطبيعية، أي حوالي ثلاثة أضعاف طول قامتي البالغ ٦,١ قدما. رسميا، لقي ٥٦ شخصا حتفهم، لكننا نعرف أن العدد الدقيق أعلى بكثير لأن ٦٠٠ شخص ما زالوا في عداد المفقودين حيث كانت مياه المحيط في ارتفاعها وانحسارها تجرف معها الشباب والكبار من منازلهم. لقد اختفت مدينة مارش هاربر الكادحة وذات المناظر الخلابة، وهي المدينة الرئيسية في أباكو. لم يتبق منها سوى أكوام من الأنقاض. ومدينة إيست إند، في البهاما الكبرى، هي في حالة خراب. لقد كان الإعصار النهاية المادية للعالم بالنسبة لبعض المجتمعات.

ما زالت قلوبنا تتألم حتى هذه اللحظة التي أحاطب فيها الجمعية هنا اليوم. ما زال الآلاف في بلدنا يعانون وسيواجهون صعوبات كبيرة في المستقبل بينما نكافح من أجل التعافي وإعادة بناء مدننا ومستوطناتنا المنهارة وإصلاح معنوياتنا.

له حكومة الهند، وأشكرها أيضا على ما قدمته من مساعدات مؤجرا. وتعزى قابلية التضرر الكبيرة لجزر البهاما وأوجه القصور لديها في القدرة على الصمود إلى كثرة جزرها وجزرها الصغيرة المنخفضة التي تتطلب بنية تحتية أساسية. ويجب أن نعالج مواطن الضعف هذه بشكل عاجل من أجل تأمين مواطنينا وحماية الهياكل الأساسية الهامة العامة والخاصة.

وعلى مدى سنوات عديدة، حثت جزر البهاما وبلدان ذات خصائص ماثلة على إيجاد بديل لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي باعتباره المؤشر الوحيد على مستوى التنمية في البلد وأهليته للحصول على التمويل بشروط ميسرة. وعندما ندعو إلى النظر في الظروف المحلية الفريدة للبلد عند تحديد جدارتها المالية، ينبغي أن نتذكر أن الحصول على التمويل هو أيضا شرط وضرورة لبناء قدرتنا على الصمود. وجزر البهاما خير دليل على قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على إدارة الديون على الرغم من هذه النكسات الخارجية.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة أيضا لدعوة المسافرين المحتملين من جميع أنحاء العالم إلى المجيء لزيارة واحدة أو أكثر من الجزر الرئيسية الـ ١٤ التي لم تتأثر بإعصار دوريان في جزر البهاما، بما في ذلك ناسو، في جزيرة نيو بروفيدنس. وستتطلع الإيرادات المتحصلة من السياح الذين يزورون جزر البهاما بدور حيوي في إعادة بناء المناطق المتضررة وإعادة إعمارها.

وسعيا لإعادة بناء آباكو وجزر آباكو الصغيرة المنخفضة وشرق جزيرة غراند بهاما، أعلنت حكومة جزر البهاما تعيين تلك المناطق مناطق انتعاش اقتصادي خاصة لفترة أولية مدتها ثلاث سنوات. وسيمكّن هذا التعيين المجتمعات المتضررة من إعصار دوريان من الاستفادة من مجموعة واسعة من الإعفاءات الضريبية والحوافز الممنوحة لمواطني جزر البهاما والمستثمرين الدوليين.

وفي خضم كل هذا الهلاك والدمار، شكّلت آباكو رمزا للأمل والقدرة على الصمود يمكننا أن نستمد منه الإلهام والتفاؤل

عن الاحترار العالمي من قابلية تضررنا ويعيق أي قدرات لدينا لوضع وتنفيذ تدابير فعالة لتعزيز القدرة على الصمود. ولا يمكننا إحراز تقدم ملموس نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة إذا صدقت تنبؤات خبراء الأرصاد الجوية بأن الأعاصير الأخيرة وغيرها من الأحداث المناخية القسوى على وشك أن تصبح أمرا معتادا وقد تزداد سوءا. فعندما يمكن لعاصفة واحدة أن تمحو دولة جزرية أو عدة دول في موسم أعاصير واحد، كيف سيمكننا البقاء؟ كيف يمكننا التطور؟ كيف يمكننا الاستمرار في الوجود؟

ولذلك، فإنني أضيف نداء عاجلا لصرخات وأصوات العديد من القادة الآخرين ومواطني المشاعات العالمية، لدول العالم المجتمعين هنا في هذه القاعة لمعالجة حالة الطوارئ المناخية العالمية بوصفها أكبر تحد يواجه البشرية. وإن لم يُعالج هذا التحدي بأقصى قدر من الاستعجال، سيظل يجتاح الدول الجزرية الصغيرة، مثل جزر البهاما، وسيكون له أيضا تأثير مدمر على الدول الأكثر تقدما.

وتؤيد جزر البهاما تمام التأييد الاستراتيجية الشاملة للأمين العام لمعالجة حالة الطوارئ المناخية العالمية، التي ستؤدي في نهاية المطاف إلى تدمير الكوكب بأسره، بما في ذلك نداءه الموجه للمؤسسات المالية الدولية لتوفير التمويل بشروط ميسرة إلى البلدان المتضررة بشدة من الصدمات الخارجية الناجمة عن تغير المناخ. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالفعل مع ثلاثة من البلدان المجاورة لنا في منطقة البحر الكاريبي - وهي سانت لوسيا ودومينيكا وأنتيغوا وبربودا - على وضع مختلف التدابير. وتشجع جزر البهاما على توسيع نطاق هذا النهج ليشملها أيضا.

ونحث على تنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية، المعروفة أيضا باسم مسار ساموا، وتعزيز التمويل من أجل التنمية المستدامة. ونؤيد إنشاء التحالف من أجل الهياكل الأساسية القادرة على الصمود أمام الكوارث الذي تروج

**الرئيس بالنيابة:** يسرني غاية السرور أن أرحب بدولة السيد تيموثي س. هاريس رئيس الوزراء ووزير التنمية المستدامة والأمن القومي والتمكين الشعبي وتمكين المجتمعات المحلية في سانت كيتس ونيفيس، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**السيد هاريس (سانت كيتس ونيفيس) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أحاطب الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. يقوم رؤساء الدول والحكومات من جميع أنحاء العالم كل عام في هذا الوقت برحلة سنوية إلى الأمم المتحدة للتداول بشأن الحالة الراهنة لعالمتنا وإلقاء الضوء على المخاوف التي تؤرقنا، والسعي للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن أفضل السبل لإقامة عالم سلمي ومزدهر وشامل للجميع ومتكامل.

إننا مستعدون جميعاً للتحدث والتمثيل لكن السؤال الأساسي ما إذا كنا قد سمعنا أيضاً. لن يكون هذا التجمع العالمي مفيداً إلا إذا استمعنا بقوة إلى شواغل ومقترحات الآخرين حتى عندما نوضح آراءنا بقوة. قال رالف ج. باناش الحائز على جائزة نوبل للسلام:

”إن الأمم المتحدة موجودة ليس فقط للحفاظ على السلام ولكن أيضاً لجعل التغيير، حتى لو كان تغييراً جذرياً، ممكناً بدون ثورة عنيفة. وليس للأمم المتحدة مصلحة كبيرة في استمرار الحالة الراهنة. إنها تسعى إلى إقامة عالم أكثر أماناً، عالم أفضل يسوده التقدم على نحو يصب في مصلحة جميع الشعوب“.

ويوافق شعب سانت كيتس ونيفيس على ذلك. بالنسبة لنا فإن الأمم المتحدة هي قوة لفعل الخير، ومثابة ضوء ساطع في عالم مظلم وصعب في بعض الأحيان. ومن خلال تعددية الأطراف في الأمم المتحدة يمكن للدول الصغيرة أن تُسمع أصواتها. ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء ضعف النظام المتعدد الأطراف. وتلتزم الدول الصغيرة بالوفاء بأهداف التنمية

والطاقة المتجددة. وقد نجت المنارة الأيقونية المخططة باللونين الأحمر والأبيض في هوب تاون في جزيرة إلبو الصغيرة المنخفضة، التي ظهرت على ظهر الورقة النقدية من فئة الـ ١٠ دولار، من إعصار دوريان. وقد أنشئت هذه المنارة، البالغ ارتفاعها ٨٩ قدماً، عام ١٨٦٣، وقد ساعدت على مر العقود في تخدير البحارة من الشعاب المرجانية الخطيرة بالأسفل. إن المنارة رمز فخر للأبوكونيين والبهاميين. وبعد فترة وجيزة من إعصار دوريان، أشعل بعض سكان مدينة هوب تاون ضوءاً مؤقتاً بزغ في الظلام مع وجود القليل من مصادر الضوء الأخرى في الأفق. وستعيد جزر البهاما بناء منارة هوب تاون كرمز للصمود ومصدر للوحدة ومنارة للأمل.

آمل أن تكون أيضاً رمزاً للصمود والوحدة والأمل من أجل تحقيق المصلحة المشتركة على المستوى العالمي، الأمر الذي يتطلب الشجاعة والخيال للعمل بعدل وبشكل استعجالي لإنقاذ وطننا المشترك.

**الرئيس بالنيابة:** بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء كومنولث جزر البهاما على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد هوبير ألكساندر مينيس، رئيس وزراء كومنولث جزر البهاما، من المنصة.

**خطاب السيد تيموثي إس. هاريس، رئيس الوزراء ووزير التنمية المستدامة والأمن القومي والتمكين الشعبي وتمكين المجتمعات المحلية في سانت كيتس ونيفيس**

**الرئيس بالنيابة:** تستمع الجمعية الآن إلى كلمة دولة رئيس الوزراء ووزير التنمية المستدامة والأمن القومي والتمكين الشعبي وتمكين المجتمعات المحلية في سانت كيتس ونيفيس.

اصطحب السيد تيموثي س. هاريس رئيس الوزراء ووزير التنمية المستدامة والأمن القومي والتمكين الشعبي وتمكين المجتمعات المحلية في سانت كيتس ونيفيس إلى المنصة.



المعمورة، مسألة تغير المناخ والخطر الحالي الداهم علينا جميعاً. إننا نأخذ الكلمة ونتحدث بصوت عالٍ بسبب نقاط الضعف الوجودية التي نعاني منها في مواجهة هذا التهديد المتزايد.

كان زميلي رئيس وزراء دومينيكا السيد روزفلت سكرتير قبل عامين حاضراً على هذه المنصة (انظر A/72/PV.19) حزينا لكن محتفظاً بعزّة نفسه. لقد جاء مباشرة من الخط الأمامي للدمار الناجم عن إعصار ماريا. أمس كانت دومينيكا واليوم جزر البهاما. وكل ضربة مدمرة أكثر من الضربة التي سبقتها. لقد ضرب إعصار ماريا دومينيكا بقوة شديدة مما أسفر عن مقتل ٦٥ شخصاً وتدمير ٢٠٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

و ضرب إعصار دوريان جزءاً من سلسلة جزر البهاما وأطلق العنان للخراب ووقع قتلى لا يزال عددهم مجهولاً وحدث دمار لا حد له. ويعرب شعب سانت كيتس ونيفيس عن عميق مواساته لإخوانه وأخواته في جزر البهاما. لقد استجاب بلدي من خلال توفير أفراد الأمن والدعم المالي لمساعدة جزر البهاما في جهود الإنعاش. إننا ناشد الدول الأخرى التعبير بشكل ملموس عن التضامن ودعم شعب جزر البهاما.

ومع كل كارثة تأتي أزمة ضمير في المجتمع الدولي تؤدي إلى تقديم التعهدات والوعود، ولكن يتم الوفاء بالقليل منها. إنني أضم صوتي اليوم إلى صوت رئيس وزراء سانت لوسيا السيد ألن تشاستانيت لدعم الجهود الرامية إلى إنشاء مؤسسة للتكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره في الدول الجزرية الصغيرة النامية. لقد سئمتنا من أولئك الذين يتخذون موقفاً يدافع عن قضيتنا لكنهم يعززون في الحقيقة بشكل كبير مصالحهم. لقد سئمتنا من الوكالات التي تركز وساطة الأموال المتعلقة بالمناخ فيها على رسوم التنفيذ أكثر من أثر التكيف. يجب أن تبدأ إعادة البناء بمجرد انتهاء الكوارث ونحن نحتاج إلى عملية أسرع تستهدف الانتعاش. لقد سئمتنا من الوعود الجوفاء.

المستدامة الخاصة بها ولكن في كثير من الأحيان لا يتم دعم الدول النامية بموارد كافية.

نحن بحاجة إلى اتباع نهج أكثر اتساقاً على نطاق منظومة الأمم المتحدة تجاه التنمية المستدامة سواء من حيث السياسات أو من خلال الممارسات التشغيلية في عمليات الأمم المتحدة والبرامج القطرية. تفتقر البلدان النامية في كثير من الأحيان إلى القدرة على الاستفادة من أحدث الاتجاهات العالمية في مجال ابتكارات القطاع العام وإصلاح الحكومة والتكنولوجيا في مواجهة تحديات التنمية. ويجب أن يتجلى دور الأمم المتحدة في مساعدة وتحفيز العالم النامي وتقديم الدعم في مجالات حيوية مثل التعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية.

يعد تغير المناخ إحدى المسائل التي تشكل خطراً جلياً وقائماً على الدول الصغيرة والنامية. وبينما نسعى جميعاً إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا يمكن لحكوماتنا التركيز على تحقيق هذه الأهداف عندما يكون وجود بلداننا وشعوبنا مهدداً باستمرار. لنكن واضحين تماماً، إن تغير المناخ هو نتاج اندفاع الدول المتقدمة صوب النمو الاقتصادي والتصنيع.

لقد سُمح للدول الغنية لفترة طويلة للغاية مع ما يترتب عن ذلك من عواقب بعيدة المدى بإصدار غازات الدفيئة بدون عوائق. ومع ذلك، تتحمل الدول النامية أعباء تغير المناخ. وتجد الدول الصغيرة مثل سانت كيتس ونيفيس نفسها على خط المواجهة في حرب لم تبدأها ولا تريدها. وهذا أمر غير عادل وغير منصف. وسيتأثر الناس في البلدان النامية أولاً وبشكل أسوأ بسبب موقعها الجغرافي المعرض بشدة وبسبب قدراتها المتدنية على مواجهة الأضرار الناجمة عن الطقس القاسي وارتفاع مستويات البحر. لذلك نحتاج إلى الدعم والتضامن والمزيد من المساعدة.

ومع تزايد الصخب، أثار زعماء منطقة البحر الكاريبي، وبالفعل الدول الجزرية الصغيرة النامية من كل ركن من أركان

المستدامة. فهي ستوفر المزيد من فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية التي تكفل صحة السكان وتوفر حماية من المخاطر المالية لمنع دفع الناس نحو المزيد من الفقر.

ويكتسي الدعم الدولي أهمية بالغة للمساعدة على بناء اقتصادات البلدان الأصغر حجماً. وتشكل ممارسة الاتحاد الأوروبي غير العادلة المتمثلة في الإدراج في القوائم السوداء عبئاً يجب أن تحرر منه الدول الجزرية الصغيرة النامية. كما إن تبادلي المخاطر بواسطة المصارف المرخصة ممارسة ضارة بنفس القدر. فقد أصبح تبادلي المخاطر الآن يشكل تهديداً وجودياً لاقتصادات الدول الجزرية الصغيرة. وتوسيع نطاق العلاقات الدبلوماسية من أجل السعي إلى إقامة تحالفات استراتيجية أمر مفيد للتجارة والتنمية والأمن العالمي.

وقد أقامت سانت كيتس ونيفس علاقات مع جمهورية الصين في تايوان، وكان لذلك فائدة عظيمة لنا بالنظر إلى تجارب تايوان وخبراتها في مجالات مثل التكنولوجيا والطاقة المتجددة والرعاية الصحية. إنني أناشد الأمم المتحدة الاستفادة من تجربة تايوان ومواردها وخبراتها وتمكين البلدان النامية الأخرى من الاستفادة منها. وتجربتنا لما يفوق ٣٦ سنة تثبت أن جمهورية الصين في تايوان تقدم لحلفائها صداقة وتضامناً حقيقيين، وهي على استعداد لمساعدة بقية المجتمع العالمي.

وقد ظلت جمهورية كوبا صديقة قديمة لسانت كيتس ونيفس. وسنواصل دعم الدعوة إلى رفع الحصار الاقتصادي والمالي الذي تسبب في معاناة لا توصف لمواطني ذلك البلد.

وما زالت سانت كيتس ونيفس تراقب الأوضاع في فنزويلا ونيكاراغوا. إن سانت كيتس ونيفس تتقيد بالميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية، وتحث جميع الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية على الامتثال له. لقد شغلت الأزمة المستمرة في فنزويلا كل وقتي تقريباً بصفتي الرئيس السابق للجماعة الكاريبية. ولا تزال سانت كيتس ونيفس تدعم موقف الجماعة

وقد حان الوقت لكي نأخذ مصيرنا في أيدينا. وانتهى الوقت بالنسبة لنا تقريباً ونضبت خياراتنا وعيل صبرنا. وقد زادت الأوساط العلمية من تعزيز دعوتنا إلى الحد من ارتفاع درجات في حدود ١,٥ درجة مئوية إذا أردنا تحقيق استقرار المناخ العالمي. فتجاوز ١,٥ درجة مئوية يعني تزايد المخاطر المناخية من قبيل الظواهر الجوية الشديدة وارتفاع مستوى سطح البحر وتزايد الفقر وتهديد حياة مئات الملايين من الناس. والحد من الاحترار بمقدار ١,٥ درجة مئوية ليس أمراً اختيارياً بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. إنه مسألة بقاء جماعي.

ولا تزال الممارسات غير العادلة بتصنيف البلدان على أساس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومنعها من الحصول على التمويل التساهلي تشكل تحدياً رئيسياً لسعيها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ولتنميتها الاقتصادية. وما زلنا نطالب بأن يؤخذ ضعفنا أمام الصدمات الداخلية والخارجية في الاعتبار. وأطالب باهتمام مماثل وحماية لبحارنا المعرضة للخطر. وفي مواجهة الاحترار العالمي، نحتاج إلى استراتيجية زرقاء لحفظ وحماية ما هو مهم جداً لأمننا الغذائي وسبل عيشنا ولصيادينا ولنموننا وتنميتنا الاقتصادية. فهناك إمكانات اقتصادية ضخمة غير مستغلة في بحارنا، وهي بحاجة إلى الحماية والرعاية. وببساطة، نحن بحاجة إلى حماية المحيطات. إنني أدعو البلدان المتقدمة النمو في الأمم المتحدة إلى تقديم الدعم للبلدان الصغيرة، بحيث تتمكن من حماية ورعاية كوكبنا.

وصحة مواطنينا أصبحت بالغة الأهمية بالنسبة لنا، إذ نواصل التعامل مع الانتشار الواسع للأمراض غير المعدية. ويسر حكومتنا، قبل سنة واحدة من التزامنا بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، أن توافق على التزامات جديدة ببناء عالم أكثر صحة من خلال تغطية صحية شاملة. فسانت كيتس ونيفس تعتقد أن التغطية الصحية للجميع أمر أساسي للحد من التفاوت الاجتماعي وتشكل عنصراً حاسماً من عناصر التنمية

**الرئيس بالنيابة:** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد وانغ يي، مستشار الدولة ووزير خارجية جمهورية الصين الشعبية.

**السيد وانغ يي (الصين) (تكلم بالصينية):** يصادف هذا العام الذكرى السنوية السبعين لتأسيس جمهورية الصين الشعبية. لقد أنشئت الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ استجابة لدعوة العصر. وبعد ذلك بأربع سنوات، تأسست جمهورية الصين الشعبية، وعاد الشعب الصيني للظهور أمام أعين العالم كأمة ولدت من جديد تماما.

وقد غيرنا نحن الصينيون مصيرنا، على مدى السنوات الـ ٧٠ الماضية، من خلال جهود دؤوبة. فقبل سبعين عاما، وضعت الصين نهاية لحقبة في التاريخ الحديث مزق خلالها البلد وديس عليه. لقد صمدنا وأصبحنا السادة الحقيقيين لبلدنا. وقد تحولت الصين، على مدى العقود السبعة الماضية، من بلد مغلق ومتخلف وفقير بأساس ضعيف إلى بلد مفتوح ودائم التقدم.

وحققت الصين، فيما يتعلق بالوفاء باحتياجات شعبها الأساسية، رخاء أوليا. فنفض ثمانمائة وخمسون مليون صيني الفقر عن أنفسهم، وانضم مئات الملايين منهم إلى الفئة المتوسطة الدخل. وليست هذه الإنجازات إلا معجزة في تطور البشرية. وخلال بضعة عقود فحسب، أنجزت الصين ما استغرق من البلدان المتقدمة النمو عدة مئات من السنين لإنجازه. وبذلك شقت الصين مسارا جديدا للتحديث للبلدان النامية، وما حققته الصين قد أثرى أحلام الناس في جميع أنحاء العالم من أجل حياة أفضل.

ولم يهبط أي من هذه الإنجازات من السماء. بل هي نتاج العمل الشاق للشعب الصيني والرؤية والشجاعة. والسر وراء تطور الصين هو تمسكنا بالقيادة المركزية الموحدة للحزب الشيوعي الصيني، ومسار التنمية المناسب للظروف الوطنية للصين، وسياسة الدولة الأساسية للإصلاح والانفتاح وفلسفة التنمية التي محورها الإنسان.

الكاريزية المعلن عنه في باستير بسانت كيتس، بأنه يجب على الشعب الفنزويلي أن يتوصل، عن طريق الحوار، إلى حل سلمي للأزمة وأن يستعيد السلام والسلامة والأمن في بلده. وترحب سانت كيتس ونيفس بالحوار الذي تيسره النرويج بين الطرفين المتنازعين في فنزويلا ونحث جميع الأطراف على استئناف تلك المحادثات بجمه. وتشير سانت كيتس ونيفس ببالغ القلق إلى محتوى التقرير عن الحالة في فنزويلا (A/HRC/41/18) المؤرخ ٥ تموز/يوليه ٢٠١٩، الصادر عن مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

وتعيد سانت كيتس ونيفس تأكيد التزامها الراسخ بصون حقوق الإنسان وكرامته. فيمكننا أن نحل الكثير من المسائل محليا، غير أن التضامن والتعاون الإقليميين والدوليين مهمان أهمية بالغة. إنني أحيي الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على المساهمة التي قدمها للسلام والتفاهم والرفاه لأكثر من ٧٤ سنة. ويجب علينا جميعا أن نعقد العزم على تعزيز جهودنا وأن نسعى إلى التأكد من أننا مستعدون للتعامل مع التحديات والفرص التي تواجهنا في القرن الحادي والعشرين. ويجب علينا، في المضي قدما، أن نساعد الفئات الضعيفة في مجتمعاتنا، ولا سيما الفقراء، على تحسين حياتهم وإعطاء الأمل للشباب ومساعدة جميع البلدان على تحقيق إمكاناتها. كانت تلك رؤية الأمم المتحدة التي دعت جميع الدول، كبيرها وصغيرها، إلى المشاركة. وعلى ذلك، نلتزم بتحقيق رؤية السلام والرخاء لجميع الشعوب والأمم. فليباركنا الله جميعا.

**الرئيس بالنيابة:** بالنيابة عن الجمعية العامة، أشكر رئيس الوزراء ووزير التنمية المستدامة والأمن الوطني، وتمكين الشعب والناخبين في سانت كيتس ونيفس على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد تيموثي هاريس، رئيس الوزراء ووزير التنمية المستدامة والأمن الوطني وتمكين الشعب والناخبين في سانت كيتس ونيفس من المنصة.

على صون السلم والازدهار العالمين، وتعزيز التنمية والنهوض بالبشرية.

وتسترشد الصين بمبدأ الاستقلال. وستواصل انتهاج سياسة خارجية مستقلة تقوم على السلم. ولن تخضع أنفسنا للآخرين أو نُكره الآخرين على الخضوع. ونحن ثابتون في دعم المصالح الوطنية الأساسية للصين وحقوقها المشروعة؛ ونعارض إساءة استخدام السلطة ولن نستسلم للضغط أبدا. وسنظل ملتزمين بالمبادئ الأساسية للمساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلد آخر، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة. ولن تسعى الصين أبدا للهيمنة أو التوسع. والتنمية السلمية، التي أدمجت في دستور الصين منذ وقت طويل هي حجر الزاوية في سياستها الخارجية.

والصين تؤمن بالمساواة بين الأمم. وفي القرن الحادي والعشرين، أصبحت سياسات القوة وقانون الغاب قديمة وعفا عليها الزمن. والشعوب تريد الاحترام المتبادل والتعايش المتناغم. والصين تؤيد المساواة بين جميع البلدان، بغض النظر عن حجمها. وهي تحترم سيادة البلدان الأخرى وسلامتها الإقليمية والنظم الاجتماعية ومسارات التنمية التي تختارها شعوب تلك البلدان على نحو مستقل. والصين مستعدة لتبادل خبراتها الإنمائية مع البلدان الأخرى وتقديم المساعدة اللازمة في أوقات الحاجة. ومع ذلك، ليس لدينا أي نية لتصدير نموذج تنميتنا أو إلقاء محاضرات على الآخرين، ولا نعلق أي شروط سياسية على مساعدتنا.

والصين تؤمن بالإنصاف والعدالة. وعلى الصعيد الدولي، فإننا نؤيد العدالة ونعارض الهيمنة والتسلط. ونود إشراك الآخرين في مشاورات مكثفة وإسهامات مشتركة سعيا إلى تحقيق المنافع المشتركة. وندعو إلى معالجة الشؤون الدولية بناء على الأسس الموضوعية لكل حالة على حدة وتسوية القضايا من خلال المشاورات. وبوصفها أكبر البلدان النامية، ستقف الصين بحزم

وعلى مدار السبعين عاما الماضية، اندمجت الصين في المجتمع العالمي، وقدمت إسهامها في العالم، وعززت السلم والازدهار في العالم من خلال تنميتها. واليوم، أصبحت الصين المحرك الرئيسي للتنمية العالمية ومرساة استقرار السلم العالمي. والصين هي ثاني أكبر مساهم في تمويل الأمم المتحدة وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم. كما أن الصين نشرت عددا أكبر من أفراد حفظ السلم من أي عضو دائم آخر في مجلس الأمن. ولأكثر من عقد من الزمن، كانت الصين محركا رئيسيا للنمو العالمي. وهي تواصل حاليا جولة جديدة من الانفتاح بمعايير أعلى، وأنا متأكد من أن ذلك سيوفر فرصا جديدة للعالم.

وإذ ندخل حقبة جديدة، نحن الصينيون أكثر ثقة وقدرة من أي وقت مضى على تحقيق تجديد عظيم للأمة الصينية، ونحن في وضع أفضل من أي وقت مضى لتقديم إسهام أكبر للبشرية. واسترشادا بفكر شي جينبينغ حول الاشتراكية ذات الخصائص الصينية لعهد جديد، ستواصل الصين السعي لتحقيق النجاح والمضي قدما. وإذا نظرنا إلى الوراء على الطريق الذي قطعناه على مدار السبعين عاما الماضية، يملؤنا الشعور بالفخر. واستشرافا لمستقبل رحلتنا هذه، نحن على ثقة تامة في مستقبلنا المشرق.

وعلى الصعيد الدبلوماسي، اجتازت الصين رحلة من الاختبارات والتحديات، وظلت وفية لهدفنا الأصلي. فهدف دبلوماسية الصين لم يتغير قط. ويتعامل الشعب الصيني وشعوب البلدان الأخرى مع بعضهم البعض بإخلاص دائما، ويقدمون الدعم المتبادل فيما بينهم. وأصبحت الصين وبقية العالم أصحاب مصلحة يتشاركون في مستقبل يشمل الجميع، حيث ازداد اعتماد أحدهما على الآخر. وفي مواجهة أوجه عدم اليقين على الصعيد الدولي، ستحافظ الصين على استقرار سياستها الخارجية واستمراريتها، وستواصل متابعة دبلوماسية البلدان الكبرى، بسمات صينية متميزة. كما ستواصل العمل

وفيما يتعلق بالاحتكاكات والخلافات الاقتصادية والتجارية، فإن الصين تلتزم بحلها بطريقة هادئة وعقلانية وشاملة، وهي على استعداد لإبداء أقصى درجات الصبر والنوايا الحسنة. فإذا تصرف الجانب الآخر بسوء نية أو لم يظهر احتراماً للمراكز أو القواعد المتساوية في المفاوضات، سيتعين علينا الرد حسب الاقتضاء لحماية حقوقنا ومصالحنا المشروعة واحترام العدالة الدولية. وسمحوا لي أن أوضح بجلاء - إن الصين دولة ذات حضارة قديمة عمرها ٥٠٠٠ عام، تضم ١,٤ بليون نسمة يعملون بجد وشجاعة، وتبلغ مساحتها الشاسعة ٩,٦ مليون كيلومتر مربع. ولن نخشى الصين من الضغوط أو التهديدات.

وفي مواجهة تفشي النزعة الانفرادية، ينبغي لنا ألا نقف مكتوفي الأيدي. فالنظام الدولي يجب أن يتقيد بالقوانين والقواعد، ولا يمكن للأفعال التي تنتهك المعايير الدولية أن تغرق العالم في فوضى. والفرص الناشئة عن الجولة الجديدة من الثورة العلمية والتكنولوجية هي فرص للعالم. وبالتالي، فإن التقدم الذي تحقق ينبغي ألا يحتكره أي بلد وحده، ولا ينبغي لأحد أن يعرقل جهود البلدان الأخرى باسم الابتكار. وليس من المشروع أو المبرر لأي بلد في موقع سلطة فرض عقوبات أحادية أو ممارسة الولاية طويلة المدى على بلدان أخرى، لأن هذه الممارسات لا أساس لها في القانون الدولي، ولذلك فهي تفتقر إلى الشرعية. ووضع المصالح الخاصة فوق المصالح المشتركة لجميع البلدان الأخرى هو نموذج لممارسة تسلطية لا تجد أي دعم بين الناس.

إن معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى معاهدة مهمة في دعم التوازن والاستقرار الاستراتيجيين العالميين. والانسحاب الأحادي منها سيكون له آثار سلبية متعددة. والصين تعارض نشر قذائف متوسطة المدى في البر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ونحث البلدان التي لديها أكبر ترسانة نووية على الوفاء الكامل بمسؤولياتها الخاصة والرئيسية في نزع السلاح النووي.

دائماً إلى جانب البلدان النامية الأخرى في حماية مصالحها المشتركة وحققها في التنمية وزيادة تمثيلها والتعبير عن رأيها في الحوكمة العالمية من أجل تعزيز الديمقراطية في العلاقات الدولية. والصين تسعى للتعاون ذي المنفعة المتبادلة. وفي هذا العالم المتسم بالعمولة، تنهض جميع البلدان أن تنهار معا. فعقلية المحصلة الصفرية وسياسات إفقار الجار هي وصفات للفشل. والصين تلتزم بتعزيز اقتصاد عالمي مفتوح ودعم النظام التجاري المتعدد الأطراف لمنظمة التجارة العالمية. وهي ملتزمة بجعل العمولة أكثر انفتاحاً وشمولاً وتوازناً وفائدة للجميع. ونحن لا نسعى إلى الأمن الأحادي، ولا نضع مصالحنا الخاصة فوق مصالح الآخرين. وهدفنا تعزيز تنميتنا كجزء من تنمية المجتمع العالمي. ونسعى إلى إبقاء الباب مفتوحاً، وتوسيع المصالح المشتركة، وتقاسم الفرص مع الآخرين من خلال التعاون.

إن عالم اليوم ليس مكاناً سلمياً. وتشكل النزعة الأحادية والحمايية تهديدات رئيسية للنظام الدولي. وفي الوقت الذي يكون مستقبل العالم على المحك، لن تقف الصين أبداً موقف المتفرج. وكعضو مؤسس في الأمم المتحدة، سنعمل مع البلدان الأخرى من أجل إقامة نوع جديد من العلاقات الدولية وبناء مجتمع المستقبل المشترك للبشرية. سنكون حازمين في دعم مكانة الأمم المتحدة ودورها، والمنظومة الدولية التي تركز على الأمم المتحدة، ونظام دولي يركز على القانون الدولي.

وفي مواجهة رياح الحمايية المعاكسة، ينبغي ألا نقف مكتوفي الأيدي. وإقامة الأسوار لن تحل التحديات العالمية ولوم الآخرين على مشاكلنا لا يجدي نفعا. والدروس المستفادة من الكساد الكبير ينبغي ألا تغيب عن البال. فالتعريفات الجمركية واستنزاف المنازعات التجارية، التي تربك سلاسل الإمداد الصناعي العالمي، تفضي إلى تقويض النظام التجاري المتعدد الأطراف والنظام الاقتصادي والتجاري العالمي. بل إنها قد تغرق العالم في حالة من الركود.

للفاء بالالتزامات والضمير لإعلاء شأن العدالة. ولا ينبغي أن يكون هناك المزيد من التراجع بشأن الجهود الرامية إلى تحقيق حل الدولتين، وتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام، اللذين يمثلان الحد الأدنى من العدالة الدولية. وإنشاء دولة مستقلة هو حق غير قابل للتصرف للشعب الفلسطيني، ولا ينبغي استخدامه كورقة مساومة.

وانتقل إلى أفغانستان، حيث نأمل في أن نرى بلدا موحدا حيث تتمكن جميع الأحزاب السياسية والجماعات العرقية من الجلوس معا لتحديد مستقبل دولتهم؛ بلد مستقر يكافح الإرهاب بحزم؛ وبلد يعيش في وئام مع جيرانه ويمكن أن يصبح قوة إيجابية للحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة. وسنواصل القيام بدورنا في المساهمة في المصالحة والتعمير في أفغانستان.

وفيما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية، لا يجب أن نضيع فرصة التسوية السياسية مرة أخرى. إن المسار المُلتَوِي الذي أُتبع خلال السنوات الـ ٢٠ أو نحو ذلك يثبت المرة تلو الأخرى أن السبيل الوحيد الواقعي والقابل للاستمرار للمضي قدما هو التشجيع على إحراز تقدم متواز في نزع السلاح النووي وإنشاء آلية سلام لاستيعاب شواغل جميع الأطراف وبناء الثقة تدريجيا من خلال الإجراءات المرحلية والمتزامنة. وقد أظهرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية استعدادها لتعزيز الحوار، ومن المأمول فيه أن توافق الولايات المتحدة على التوصل إلى حل توفيق مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي ضوء التطورات الجديدة في شبه الجزيرة الكورية، ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في الاحتجاج بالتراجع عن أحكام القرارات ذات الصلة من أجل تعزيز التسوية السياسية للمسألة.

وبفضل جهود الوساطة من جانب الصين، توصلت ميانمار وبنغلاديش إلى تفاهم مشترك جديد بشأن تسريع الإجراءات المتعلقة بالأشخاص المشردين العائدين إلى ميانمار. والزخم الذي تولد لم يتأت بسهولة. إن الانتظار دون اتخاذ إجراء لا يحقق

والصين ستواصل القيام بدور نشط في العملية الدولية لتحديد الأسلحة. وإنني أعلن أن الصين قد بدأت الإجراءات القانونية الداخلية للانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة.

ينبغي للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أن يكونوا قدوة، لأن البلدان الكبرى ينبغي أن تتحمل مسؤوليات خاصة للحفاظ على نظام دولي مستقر. وإننا نؤيد الجولة الجديدة من الجهود التي يبذلها الأمين العام غوتيريش لإصلاح منظومة الأمم المتحدة وجعلها أكثر كفاءة وإنصافا. وقد شكلت الصين قوة احتياطية لحفظ السلام قوامها ٨ ٠٠٠ فرد وفرق شرطة دائمة لحفظ السلام. وقد استوفت هذه القوات معايير التشغيل وهي جاهزة للعمل. والصين مستعدة للعمل مع الأطراف الأخرى للوفاء بمسؤولياتنا الواجبة كدولة كبرى في دعم السلام والعدالة على الصعيد العالمي. وسنستكشف وننفذ بصورة فعلية نهجا صينيا لمعالجة القضايا الساخنة والاضطلاع بدور بناء في دعم السلام والأمن الدوليين. وتدافع الصين عن تحقيق الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام؛ ونرى أنه ينبغي تسوية النزاعات عن طريق الحوار والتشاور وأنه من الضروري التصدي للتهديدات المشتركة من خلال التعاون الدولي لصالح الحفاظ على السلام العالمي والأمن المشترك.

إن المسألة النووية الإيرانية تؤثر على السلام والأمن العالميين. ومن الضروري أن تعمل جميع الأطراف المعنية معا لدعم خطة العمل الشاملة المشتركة، وضمان ألا يجهد هذا الجهد التاريخي عن مساره. ونظرا لتزايد التوترات في منطقة الشرق الأوسط والخليج، تقترح الصين إعادة المسألة النووية الإيرانية إلى مسار خطة العمل الشاملة المشتركة على وجه السرعة، وحثّ بلدان الخليج على إنشاء منبر للحوار والتشاور، والبلدان من خارج المنطقة على أداء دور إيجابي في الحفاظ على الأمن في المنطقة. وينبغي أن تتصدر القضية الفلسطينية جدول الأعمال الدولي. وما نفتقر إليه ليس الخطة الكبيرة وإنما الشجاعة اللازمة

وكانت نتائج قمة العمل المناخى إيجابية. وقامت الصين بدورها في القيادة المشتركة لمسار الحلول المستمدة من الطبيعة، من أجل جعل ذلك ممكنا. ونؤمن بالتصرف بحسن نية. وسنلتزم بما تعهدنا به، وسنفي بالتزاماتنا وسننخذ إجراءات ملموسة للمساعدة على بناء عالم نظيف وجميل.

وتولي الصين أهمية كبيرة لحياة شعبها وصحته، وتتبع على الدوام نهج عدم التهاون مطلقا إزاء المخدرات. لقد وضعنا الضوابط بشأن جميع المواد المتصلة بالفينتانيل، وهي خطوة تتجاوز الجداول الزمنية للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، وتبين أن الصين تشارك بنشاط في مراقبة المخدرات على الصعيد العالمي بروح قوية من المسؤولية. وفيما يتعلق بتفشي فيروس إيبولا في أفريقيا، حيث دق جرس الإنذار مرة أخرى، أرسلت الصين بالفعل إمدادات المعونة الطارئة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها المتأثرين بالوباء. وأوفدت الصين أيضا خبراء الصحة العامة، وهي تحافظ على تعاون وثيق مع منظمة الصحة العالمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، ستتبرع الصين بـ ١٨ مليون دولار إضافية للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

وأود أن أختتم بالاقتباس مما قاله الرئيس شي جينبينغ:

”إن عالمنا مليء بالأمل والتحديات. وينبغي لنا ألا نتخلى عن أحلامنا مجرد أن الواقع من حولنا شديد التعقيد. ومن الضروري ألا نتوقف عن تحقيق مُثلنا فقط لأنها تبدو بعيدة المنال.“

فلنعمل بلا كلل من أجل تعزيز مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولنبن معا مجتمعا يؤمن بمستقبل مشترك للبشرية. الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي.

**السيد لافروف** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):  
يقرب حلول الذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة،

الحلول ولا يمكن أن يؤدي إلا إلى المزيد من التدهور في الحالة الإنسانية. ولن يبعث الأمل ويهيئ الظروف المواتية للتوصل إلى تسوية نهائية للمسألة في ولاية راخين إلا اتخاذ إجراءات حقيقية. وينبغي لجميع الأطراف المعنية، بما فيها وكالات الأمم المتحدة، أن تساعد على دفع الأمور إلى الأمام لا أن تعيق العملية.

إن نزاع كشمير، الذي هو تركة من الماضي، ينبغي معالجته بشكل صحيح وبالطرق السلمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والاتفاقات الثنائية. ولا ينبغي اتخاذ أي إجراءات تغيّر الوضع الراهن من جانب واحد. وبوصف الصين جارة كل من الهند والباكستان، فإنها تأمل أن تتم معالجة المنازعات بفعالية واستعادة استقرار العلاقة بين الجانبين.

التنمية هي المفتاح الرئيسي لحل جميع المشاكل. وينبغي أن تكون في صلب إطار السياسة الكلية العالمية، مع مواصلة التركيز على المجالات ذات الأولوية مثل الحد من الفقر والهياكل الأساسية والتعليم والصحة العامة. وينبغي لنا الحفاظ على التعاون الإنمائي العالمي مع جعل التعاون بين الجنوب والشمال القناة الرئيسية التي يكملها التعاون بين بلدان الجنوب. ويجب علينا بناء اقتصاد عالمي مفتوح لمساعدة البلدان النامية على الاندماج بصورة أفضل في سلاسل الامداد الصناعي العالمية. وينبغي للدول الأعضاء أن توائم استراتيجياتها الإنمائية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، سعيا إلى تحقيق تنمية عالية الجودة. وتهدف مبادرة الحزام والطريق التي أطلقتها الصين إلى تحقيق تنمية مفتوحة وحضراء ونظيفة وعالية المستوى يكون محورها الإنسان. وغدت المبادرة، التي تتماشى للغاية مع خطة عام ٢٠٣٠، الطريق إلى التعاون والأمل والازدهار، محققة مكاسب حقيقية للناس في جميع أنحاء العالم. ويحدونا الأمل في أن تعتتم البلدان الأخرى فرص التنمية التي خلقتها لتضيف زخما جديدا إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

هناك توافق عالمي في الآراء بشأن الحاجة إلى التصدي لتغير المناخ، وخفض الانبعاثات والدعوة إلى تضافر الجهود العالمية.

ما نريد“. وفي معرض رغبتها في تحقيق هذا الهدف، نادرا ما يشير الغرب إلى القانون الدولي ويحتج أكثر من أي وقت مضى بما يسمى بالنظام القائم على القواعد ويدعو إليه بإصرار. وهدف هذا النوع من النظام واضح: إعادة صياغة قواعد القانون الدولي التي لم تعد تلائم الغرب والاستعاضة عنها بقواعد تتوافق مع مصالحه الذاتية وتوضع استنادا إلى اعتبارات سياسية بينما يزعم الغرب أنه المصدر الوحيد لشرعية لا جدال فيها. فعلى سبيل المثال، يصبح حق الشعوب في تقرير المصير أمرا هاما حين يكون للغرب مصلحة فيه، ويكون الحق نفسه غير شرعي عندما لا تكون له مصلحة فيه.

وتبرر هذه القواعد التحريفية عن طريق التلاعب بالوعي العام ونشر المعلومات المغلوطة ما يؤدي إلى ازدواجية المعايير إزاء حقوق الإنسان وقمع المؤسسات الإعلامية غير المرغوب فيها. وكان للغرب أيضا حواريوه الناجمون في الدول العميلة التابعة له في أراضي ما بعد الاتحاد السوفياتي. ويستعاض عن العمل الجماعي المتكافئ بصيغة الاجتماعات المغلقة التي تعقد خارج الأطر الشرعية المتعددة الأطراف وفق نهج متفق عليها وراء الأبواب المغلقة من قبل قلة مختارة، ثم يعلن عنها بوصفها اتفاقات متعددة الأطراف تعززها مساع لخصخصة أمانات المنظمات الدولية واستغلالها لتعزيز الأفكار التي لا تحظى بتوافق الآراء العالمي بغرض الالتفاف على الآليات الدولية.

وتكاد الهجمات على القانون الدولي تبلغ مستويات تنذر بالخطر. وقد كثر الحديث عن انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة لبرنامج إيران النووي التي أيدها قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥). ولم تتصل واشنطن من التزاماتها بموجب ذلك القرار فحسب، بل طلبت من جميع الآخرين أيضا أن يحذروا حذوها وعرقلة تنفيذه. واتخذت الولايات المتحدة موقفا متشددا في جهودها الرامية إلى تقويض قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالأسس القانونية الدولية للتسوية في الشرق الأوسط.

التي أنشأت بفضل الانتصار في الحرب العالمية الثانية واعترفنا بأن الآلية الجماعية لصون السلم والأمن الدوليين أمر أساسي. ولسوء الطالع، حالت أحداث الحرب الباردة، التي بدأت بعد ذلك بفترة وجيزة، دون تحرير النطاق الكامل لطاقتها نهائيا. وتحدد الأمل ثانية قبل ٣٠ عاما تقريبا مع سقوط جدار برلين، وهو رمز لنظامين متعارضين بشكل متناقض. وربما كان ذلك يمثل في نهاية المطاف أنه يمكننا طي صفحة آلام الحروب الباردة والساخنة، وتوحيد جهودنا لصالح البشرية جمعاء.

ومع ذلك، علينا الاعتراف بأنه على الرغم من أنه بفضل الأمم المتحدة، نجحنا في منع نشوب حرب عالمية ثالثة، لم يتم التخلص من النزاعات والعداوة في كوكب الأرض، وظهرت تحديات جديدة أسوأ - الإرهاب الدولي والاتجار بالمخدرات، وتغير المناخ، والمهجرة غير الشرعية واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء. ويغدو مواكبة هذه التحديات والتحديات العديدة الأخرى أصعب كل عام، والمجتمع الدولي لا يتزايد إلا تشرذما أكثر من أي وقت مضى. ونرى أن السبب الرئيسي لهذه الحالة الراهنة هو عدم رغبة البلدان التي أعلنت نفسها منتصرة في الحرب الباردة في النظر في المصالح المشروعة لكل دولة أخرى، وقبول الوقائع الموضوعية لمسار التاريخ. إذ يجد الغرب صعوبة في التأقلم مع كون قرونا طويلة من هيمنته على الشؤون العالمية تتلاشى. فمراكز جديدة للنمو الاقتصادي والنفوذ السياسي آخذة في الانطلاق وتكتسب القوة وبدونها سيكون من المستحيل التوصل إلى حلول مستدامة لمشاكل العالم التي لا يمكننا معالجتها إلا من خلال الأساس المتين المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وبالموازنة بين مصالح جميع الدول.

وتحاول الدول الغربية الرئيسية منع إقامة عالم متعدد الأقطاب، واسترجاع مكانتها وامتيازاتها، وفرض معايير للسلوك على جميع الآخرين استنادا إلى تفسيرها الضيق لليبرالية. وباختصار، إنها تقول، ”نحن ليبراليون، ويمكننا بالتالي أن نفعل



لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والصلاحيات الحصرية لمجلس الأمن.

ويستمر هذا التلاعب بالاتفاقيات التي تطلب من الدول دعم الحقوق اللغوية والتعليمية والدينية وغيرها من حقوق الأقليات القومية. وحتى هنا أيضا يسترشد زملاؤنا الغربيون بقواعدهم الخاص. فهم يتغاضون عن الجهود الصارخة الرامية إلى حرمان الأقليات القومية من تلك الحقوق ويواصلون تغاضيهم المخزي عن وجود حالات انعدام الجنسية في أوروبا.

وأصبحت هذه الاتجاهات التحريفية فيما يتعلق بالقانون الدولي واضحة على نحو متزايد في استمرار المحاولات الرامية إلى إعادة كتابة تاريخ الحرب العالمية الثانية وتنامي مظاهر النازية الجديدة وتخريب المعالم الأثرية لحرري أوروبا وضحايا محرقة اليهود. وأصبح نفوذ المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة من قبيل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، وعدم جواز استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، على المحك أيضا. وتستمر المحاولات الآن لإضافة فنزويلا إلى قائمة البلدان التي انتهكت دولها أمام أعيننا عن طريق العدوان أو الانقلابات بتحريض أجنبي. ومثل الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ترفض روسيا أي محاولة لإعادة حقبة مبدأ مونرو في أمريكا اللاتينية أو تغيير الأنظمة في الدول ذات السيادة بتدخل خارجي وعدم التدخل عن الابتزاز العسكري والممارسات القسرية والحصار غير المشروعين كما هو الحال في كوبا بالرغم من العديد من قرارات الأمم المتحدة.

ويصادف العام المقبل الذكرى السنوية الستين لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الذي اعتمد بمبادرة من روسيا. ولكن حتى يومنا هذا لا تزال العديد من الدول الغربية تتمسك بالقواعد القديمة في تجاهل للإعلان وغيره من قرارات الجمعية العامة المتعلقة بإنهاء الاستعمار التي تعنيها مباشرة، فتواصل بذلك سيطرتها على الأراضي الواقعة فيما وراء البحار.

واقترح علينا انتظار ما يسمى "صفقة القرن" بينما تواصل اتخاذ قرارات انفرادية بشأن القدس ومرتفعات الجولان. وأصبحت مهددة إمكانية التوصل إلى حل الدولتين لقضية فلسطين، على الرغم من أهميتها الحاسمة لتلبية التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني وضمان أمن إسرائيل والمنطقة بأسرها.

وعندما قصف أعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي ليبيا في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن، فمن الواضح أنهم كانوا يسترشدون أيضا بمنطق ما يسمى النظام القائم على القواعد. وكانت النتيجة هي تدمير الدولة الليبية، في حين لا يزال المجتمع الدولي يكافح حتى اليوم تلك الفوضى الناشئة عن الإرث الخبيث لمغامرات الناتو، وخاصة البلدان الأفريقية.

وتستمر تلك المخططات الخفية نفسها في مجال مكافحة الإرهاب. وعلى الرغم من قرارات مجلس الأمن الملزمة عالميا بشأن الإدراج في قائمة المنظمات الإرهابية، جعلت بعض البلدان حماية الإرهابيين قاعدة لها بل وتعمل معهم في الميدان كما شهدنا في أفغانستان وليبيا وسوريا على سبيل المثال. وتقول الولايات المتحدة علنا أن هيئة تحرير الشام جماعة معتدلة ويمكن التعاون معها. وهي تسعى أيضا إلى اجتذاب أعضاء آخرين في مجلس الأمن لحذو حذوها في ذلك المنطق غير المقبول، كما بينت المناقشات التي جرت مؤخرا بشأن الحالة في إدلب بسوريا. ويواصل الغرب أيضا تطبيق قواعده فيما يتعلق بالبلقان حيث يعمل علنا على تقويض قرارات مجلس الأمن بشأن المستوطنات في كوسوفو والبوسنة والهرسك.

وإلى جانب قرارات مجلس الأمن تشكل اتفاقيتنا العالمية جزءا لا يتجزأ من القانون الدولي. ويسعى الغرب إلى استبدالها بقواعده هو أيضا مثلما حدث مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي مُنحت أمانتها العامة "التقنية" وأشدد على كلمة "تقنية" ما يُسمى بصلاحيات عزو المسؤولية، نتيجة للتلاعب وممارسة الضغط بصورة غير قانونية في انتهاك مباشر

الأعضاء في الناتو. والآن يحيط الشك أيضا بمستقبل المعاهدة الجديدة لزيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية. وعلاوة على ذلك، ترفض الولايات المتحدة التصديق على معاهدة حظر التجارب النووية وخفضت حد استخدام الأسلحة النووية في وثائق مذهبها العسكري. وهي ماضية أيضا على مسار تحويل مجالي الفضاء الإلكتروني ولفضاء الخارجي إلى ميادين للمواجهة العسكرية.

وتقدمت روسيا بعدد من المبادرات الرامية إلى الحيلولة دون زيادة تصعيد التوترات. وأعلن الرئيس بوتين الامتناع عن نشر القذائف الأرضية المتوسطة والقصيرة المدى في أوروبا والمناطق الأخرى إذا ما فعلت الولايات المتحدة الشيء نفسه. وواصلنا حث الولايات المتحدة والناتو على التوقيع على وقف اختياري في ذلك الصدد. ودعونا واشنطن مرارا وتكرارا إلى بدء مفاوضات بشأن تمديد معاهدة ستارت الجديدة. ونؤيد جنبا إلى جنب مع الصين التوصل إلى اتفاق على وثيقة ملزمة قانونا بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. غير أن استجابة الولايات المتحدة وحلفائها لجميع هذه المقترحات لم يكن مشجعاً حتى الآن. ويساورنا القلق أيضا من طول مدة عدم الاستجابة لاقتراح قدمناه إلى زملائنا الأمريكيين في العام الماضي يدعو إلى اعتماد إعلان روسي - أمريكي رفيع المستوى بشأن عدم مقبولية الحرب النووية وهي حرب لا يمكن لأحد الفوز بها بحكم تعريفها. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى دعم تلك المبادرة.

واليوم، أود أن أعلن عزمنا خلال الدورة الحالية للجمعية العامة على عرض مشروع قرار بشأن تعزيز وتطوير نظام الاتفاقات المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. وندعو الجميع إلى مفاوضات بناءة. ويعد اعتماد قرار كهذا إسهاما رئيسيا في تهيئة الظروف اللازمة لنجاح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في العام المقبل.

ويصادف تشرين الثاني/نوفمبر هذا ذكرى سنوية أخرى، هي مرور ٢٠ عاما على اعتماد ميثاق الأمن الأوروبي ومنهاج الأمن التعاوني، اللذين اعتمدا في مؤتمر القمة السادس لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد أرست هذه الوثائق مبادئ التعاون لجميع البلدان والمنظمات الإقليمية في المنطقة الأوروبية الأطلسية. وأعلن رؤساء الدول والحكومات في منطقتنا رسميا أنه لا يجوز لأي بلد أن يسعى إلى تحقيق أمنه على حساب البلدان الأخرى. ولكن يستعاض اليوم للأسف عن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه حينئذ على أعلى المستويات بالممارسات التي اعتمدها منظمة حلف شمال الأطلسي قاعدة لها إذ تواصل التفكير بطريقة البحث عن أعداء ونقل قدراتها العسكرية باتجاه الشرق نحو حدود روسيا وزيادة ميزانيتها العسكرية بالرغم من أنها تفوق ميزانيات روسيا بما يزيد على ٢٠ ضعفا. وندعو إلى العودة إلى الاتفاقات المنشئة للأمن المتكافئ وغير القابل للتجزئة في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي دافع عنها بعض السياسيين المسؤولين مؤخرا، كما حدث في اجتماع الرئيس بوتين والرئيس الفرنسي ماكرون في آب/أغسطس على سبيل المثال.

ونحن بحاجة أيضا منظومة موثوقة ومفتوحة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ومن الخطورة بمكان الاستسلام لإغراء تقسيمها إلى كتل متضاربة لأن ذلك يتعارض مع هدف توحيد جهود جميع بلدان المنطقة للتصدي بفعالية للتهديدات والتحديات المستمرة. بما في ذلك حل مسائل معقدة في شبه الجزيرة الكورية بالوسائل السلمية حصرا.

وقد لحقت أضرار هائلة لنظام الاستقرار الاستراتيجي العالمي الذي استمر لعدة عقود بسبب الإجراءات التي تتخذها الولايات المتحدة. فبعد انسحابها من معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، مضت إلى تخريب معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى بدعم طيّع من جميع الدول

وتركيا وإيران كضامنين لمسار أستانا، كما أعلن الأمين العام أنطونيو غوتيريش قبل بضعة أيام. وهناك على جدول الأعمال إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع وتهيئة الظروف المؤاتية لعودة اللاجئين. ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تظطلع بدور أكثر نشاطاً في هذا الصدد.

وعلى العموم، مع ذلك، لا يزال هناك العديد من المشاكل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لقد شهدنا ما يحدث في ليبيا واليمن. إن آفاق التوصل إلى حل لعملية السلام الفلسطينية وتنفيذ مبادرة السلام العربية قد شارفت على الانتهاء. والمحاولات الرامية إلى لعب ورقة الأكراد، التي يحتمل أن تكون مسألة قابلة للاشتعال بالنسبة لكثير من البلدان، مثيرة للذعر. ويجري تصعيد التوترات في الخليج الفارسي بصورة مصطنعة. إننا ندعو إلى حل الخلافات القائمة من خلال الحوار، دون اللجوء إلى اتهامات لا أساس لها. وقد أسهمنا هذا الصيف بعرض مفهوم روسيا المتجدد للأمن الجماعي في المنطقة.

وعقدت روسيا بالأمس، دعماً للجهود التي تبذلها الدول الأفريقية لإنهاء النزاعات في قارتها، جلسة لمجلس الأمن بشأن تعزيز السلام والأمن في أفريقيا (انظر S/PV.8627). وسنستضيف في سوتشي، في نهاية تشرين الأول/أكتوبر، أول مؤتمر قمة أفريقي - روسي، ونأمل أن تمكننا نتائجه من تحسين فعالية مكافحة التحديات والمخاطر الراهنة، وكذلك تحسين العمل المتعلق بالقضايا الإنمائية التي تواجهها البلدان الأفريقية.

يرمي إصلاح مجلس الأمن إلى تحسين أنشطة مكافحة الأزمات وحفظ السلام للأمم المتحدة. إن حقائق عالمنا المتعدد الأقطاب تعني أن مهمتنا الرئيسية هي التوصل إلى صيغة واضحة يمكنها إنهاء الاختلالات الجيوسياسية في التكوين الحالي للمجلس وتوسيع تمثيل البلدان الأفريقية والآسيوية وبلدان أمريكا اللاتينية فيه، بأوسع قدر ممكن من الاتفاق بين الدول الأعضاء.

وستواصل روسيا العمل حثيثاً لأجل تعزيز الأمن العالمي. ونعمل بأقصى درجات المسؤولية في هذا المجال بممارسة ضبط النفس في بناء قدرة قواتنا الدفاعية دون أن يكون ذلك كما هو واضح على حساب كفالة الأمن القومي وفي امتثال تام للقانون الدولي. ونؤيد تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة. وبغية تعبئة إمكانات المنظمات الإقليمية لمكافحة التهديد الذي يشكله الإرهاب، عقدت روسيا جلسة وزارية لمجلس الأمن (انظر S/PV.8626)، بمشاركة ممثلي منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون ورابطة الدول المستقلة.

إن من أهم مهام المجتمع الدولي وضع نُهج مقبولة عموماً لتنظيم الميدان الرقمي وفهم العمليات المتصلة بتطوير الذكاء الاصطناعي. وفي العام الماضي، أيدت الجمعية العامة الشروع في الأعمال الفنية للاتفاق على قواعد للسلوك المسؤول للدول في فضاء المعلومات. واتخذت الجمعية أيضاً بمبادرة من روسيا القرار ١٨٧/٧٣ بشأن مكافحة الجرائم الإلكترونية. وسيكون من المهم العمل من أجل التوصل إلى اتفاقات ملزمة قانوناً بشأن كل جانب من جوانب أمن المعلومات على الصعيد الدولي.

وينبغي لنا أيضاً أن نقوم سوية بتعزيز جهودنا لحل العديد من الأزمات والنزاعات في جميع أنحاء العالم. وتتمحور النقطة الرئيسية حول جعل الأطراف المعنية تمثل للاتفاقات القائمة وعدم السماح لها باختلاق ذرائع لرفض الوفاء بالالتزامات التي قطعتها بالفعل. وبطبيعة الحال، ينطبق ذلك أيضاً على النزاعات في ما بعد الحقبة السوفياتية، بما في ذلك أهمية الامتثال الصارم لأحكام مجموعة تدابير مينسك لحل الأزمة في شرق أوكرانيا.

وفي سورية، حيث كانت هناك نجاحات رئيسية في مكافحة الإرهاب، تعطى الأولوية الآن لإحراز المزيد من التقدم في العملية السياسية، التي يقودها السوريون بمساعدة الأمم المتحدة. وأنشئت اللجنة الدستورية بالإسهام الحاسم لروسيا

الميثاق، تنمية سلمية للبشرية عن طريق إيجاد توازن بين ما هو في بعض الأحيان مصالح متضاربة جداً لمختلف البلدان. ولعل الاستنتاج الرئيسي الذي يمكن استخلاصه من تلك الأعوام الـ ٧٥ هو أن خبرة الدول في التعاون غير الأيديولوجي في مواجهة تهديد مشترك، والمكتسبة في سياق أفسى الحروب، لا تزال ذا صلة بالموضوع. وليست التحديات والتهديدات المعاصرة بأقل خطورة. فلن تتمكن من التصدي لها بفعالية إلا بالعمل معاً. قبل نصف قرن، كتب أندريه ساخاروف، العالم الروسي العظيم والشخصية العامة والحائز على جائزة نوبل، قائلاً:

”إن انقسام البشرية يهدد بتدميرها... وإذا أراد الجنس البشري الابتعاد عن حافة الهاوية، فيجب عليه أن يتغلب على انقساماته“.

وقد رأى الآباء المؤسسون للأمم المتحدة أن مهمتها الرئيسية هي التوحيد. فلنكن جديرين بإرثهم وذكراهم.

**الرئيس بالنيابة:** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد صبري بوقدوم، وزير خارجية الجزائر.

**السيد بوقدوم (الجزائر):** أود قبل كل شيء أن أتقدم بالتهاني للسيد البروفيسور تيجاني محمد بندي على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. وأود أيضاً أن أتقدم بالشكر للسيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس على جهوداتها في الدورة السابقة.

إن مواضيع القضاء على الفقر والتعليم ذي النوعية الرفيعة ومكافحة التغير المناخي والإدماج التي هي محلّ النقاش هذه السنة تقع في صميم الأهداف التي اعتمدها منذ أربع سنوات. وهي تمثّل قضايا مترابطة وتساهم بصفة مباشرة في التنمية المستدامة للأفراد والمجتمعات. وعلى الرغم من الإنجازات التي تحققت في القضاء على الفقر، كما تبرز ذلك مختلف تقارير المنظمة ووكالاتها المتخصصة، فالطريق لا يزال طويلاً للبلدان

تضّر الانقسامات بالاقتصاد العالمي فضلاً عما تلحقه من ضرر بالسياسة العالمية. ويتمّ الحد من النمو الشامل للاقتصاد نتيجة لحلول قواعد أخرى محلّ قواعد منظمة التجارة العالمية - وهي أساليب تنطوي على المنافسة غير المشروعة، والحمائية، والحروب التجارية، والجزاءات الأحادية الجانب، والإساءة الصارخة لاستخدام مركز الدولار الأمريكي. يؤدي ذلك كلّ إلى تجزؤ الساحة الاقتصادية العالمية وله تأثير سلبي على حياة الناس. ونعتقد أن من الضروري العودة إلى العمل معاً بصورة بناءة في كيانات منظومة الأمم المتحدة وفي مجموعة العشرين على حدّ سواء. وسنقدّم المساعدة على تهيئة الظروف المواتية، بما في ذلك من خلال إمكانية مجموعة بلدان بريكس، وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، التي ستتولى روسيا الرئاسة المؤقتة لها في عام ٢٠٢٠.

ونؤيد الموازنة بين عمليات التكامل بالتعاون مع البلدان ذات التفكير المماثل. ويصب هذا النهج في صميم مبادرة الرئيس بوتين لإقامة شراكة أوروبية - آسيوية أكبر تتألف من البلدان الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية ومنظمة شنغهاي للتعاون ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي مفتوحة أمام جميع الدول في المنطقة الأوروبية الآسيوية بما في ذلك البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. لقد أحرزنا بالفعل تقدماً في هذا الاتجاه عن طريق الربط بين الخطط الإنمائية للاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية ومبادرة الحزام والطريق الصينية. لن يمكننا التنفيذ المتسق لتلك الجهود من تسريع النمو الاقتصادي فحسب، بل أيضاً من إرساء أساس متين لبناء حيزٍ سلام واستقرار وتعاون من لشبونة إلى جاكارتا.

وفي الفترة التي تسبق الذكرى السنوية المقبلة للأمم المتحدة، أود أن أؤكد أن النظام العالمي المرتكز على الأمم المتحدة، على الرغم من جميع المحن، يبقى مستقراً ولديه قدرة كبيرة على الصمود. وهذا نوع من شبكة الأمان التي ستضمن لنا، إذا احترمتنا

وتعد أفريقيا، وبالخصوص منطقة الساحل والصحراء الكبرى التي ينتمي إليها بلدي، من أكثر القارات تأثراً بهذه الظواهر، خاصة من حيث تسارع وتيرة التصحر والجفاف رغم أنها تصدر أدنى نسبة من غازات الدفيئة في العالم، كما تظل الأقل استعداداً للتصدي للآثار السلبية لتغير المناخ. ويقع على عاتق الدول الصناعية تسوية هذا الدين المناخي من خلال توفير المساعدات المالية والتقنية الكافية والملائمة لاحتياجات البلدان الأقل تلويثاً من أجل القضاء على التباينات البيئية بين البلدان المتقدمة النمو والنامية.

ويرتبط تحقيق الأهداف التي سطرها المجتمع الدولي بمدى تحمل كل عضو فيه لمسؤوليته وفق قدراته الذاتية. وتقع على عاتقنا اليوم مسؤولية تعزيز مبدأ تعددية الأطراف ووضعها في مأمن من المحاولات والسياسات التي تؤدي إلى إضعافه. فلا يمكن أن تتحقق تنمية مستدامة على الصعيد الدولي إلا في كنف تعددية أطراف مستدامة قائمة على العدالة والإنصاف وتوازن المصالح بين الدول المتقدمة النمو والنامية.

إن تحديات عالم متعدد الأطراف هي على صلة وطيدة بمسألة إصلاح الأمم المتحدة التي تكتسي أهمية كبيرة نظراً لأن آليات المنظمة القائمة على توازنات ما بعد الحرب العالمية الثانية لم تعد تستجيب بصفة فعالة لتركيبية المجتمع الدولي ولتحديات العصر. لذا فإن تحديث آليات المنظمة وتنشيط عملها أمر لا يحتمل المزيد من التأجيل، خاصة أن هذه التحديات لها انعكاسات مباشرة على الأمن والسلم في العالم. إذ إن ما شهدناه خلال العقود السابقة من سياسة الكيل بمكيالين والإفلات من العقاب كان له بالغ الأثر على السلطة الأخلاقية للنظام المتعدد الأطراف، وعلى احترام راية الأمم المتحدة أينما كانت، مما يجعل التطلع نحو الإصلاح مطلباً مشروعاً وملحاً. ويقتضي تجديده مسار منظمنا وحوكمتها التأكيد على الدور الأساسي للجمعية العامة للأمم المتحدة، وإضفاء المزيد من الديمقراطية على مجلس الأمن.

المنخفضة الدخل لضمان قدرتها على مجابهة التحديات وتحقيق الأهداف المسطرة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

يمثل الموعد السنوي للجمعية العامة فرصة مواتية لتقييم محصّلة الوضع السائد. فهل العالم اليوم أحسن مما كان عليه في الدورة السابقة؟ هل نعيش في عالم أكثر أماناً وأكثر عدالة؟ وأي عالم سنترك لأبنائنا؟ وما الذي نقوم به لإيقاف الاعتداءات المتواصلة على الطبيعة؟ إن كل هذه التساؤلات توجّهنا إلى حتمية الوعي بالمعنى الذي يكتسيه حضورنا هنا والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها الأمم المتحدة: عالم قوامه الوحدة والتضامن.

إن الجزائر تؤكد بوضوح على التزامها بالعمل في ظلّ عالم يسوده السلم والعيش في سلام، وبالدرجة الأولى في حوارها ومنطقتها. عالم يكون فيه تعدد الأطراف الوسيلة الفضلى والسبيل المحبذ، وتكون فيه الأمم المتحدة الملهم والمحرك من أجل عالم نريده أفضل وأكثر أماناً وتضامناً وأكثر احتراماً للطبيعة.

لقد حققت الإنسانية مستوى غير مسبوق من التنمية الاقتصادية والرفاه والتطور التكنولوجي. ولكن هذه مجرد أرقام، لأن واقع أن ملايين البشر الذين يعيشون في الفقر يبقى مصدر قلق واستياء. والدليل على ذلك وجود أكثر من ٧٤٠ مليون شخص يعيشون بأقل من دولارين في اليوم، مركزين خاصة في المناطق الريفية، وهو ما يطرح بشدة مسألة توازن التنمية. فمحرابة الفقر لا تنحصر في العمل الخيري، إذ إنها تمثل مسألة عدالة اجتماعية ومسألة سلام واستقرار للجميع.

إن التنمية المستدامة تسمح بتلبية احتياجات اليوم دون الإضرار بموارد أجيال الغد وقدرتها من خلال الاعتماد على اقتصاد رشيد وحوكمة رشيدة وشراكات تراعي السلامة البيئية. فالطابع المستدام للتنمية مرتبط بمدى مواهبة السياسات المتبعة لضروريات الحفاظ على البيئة ومحرابة تغير المناخ الذي يثبت لنا، يوماً بعد يوم، أثره الواسع على النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، ومدى خطورة الكوارث الطبيعية المرتبطة به.

في المنطقة على أرض الواقع. إلا إنني أكرر التعبير عن أسفنا لعدم تحقق الدينامية التي توقعها الأمين العام للأمم المتحدة في قضية الصحراء الغربية. كما نأسف لاستقالة مبعوثه الشخصي للصحراء الغربية، السيد هورست كوهلر، ونتمنى بكل صدق أن تسود روح الحوار بين الأشقاء في المملكة المغربية وجبهة البوليساريو من أجل التوصل إلى الحل النهائي الذي يضمن للشعب الصحراوي ممارسة حقه المشروع في تقرير المصير، وفق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

وفيما يخص ليبيا، حذرت الجزائر مرارا من مغبة تعطيل الحل السياسي للأزمة. ولطالما أكدت لدى كل الأطراف الليبية والشركاء على المستويين الإقليمي والدولي على ضرورة وضع المصلحة العليا للوطن فوق كل اعتبار. وحرصت الجزائر على الوقوف معهم حتى تعطي المصادقية اللازمة لدعوتها إلى نهج سبيل الحوار للخروج من الأزمة ودخول البلاد في مرحلة المصالحة بعيدا عن التدخلات الخارجية التي من شأنها أن تهدد سيادتها ووحدتها الترابية وتناسق مجتمعتها. وتؤكد الجزائر اليوم أن لا حل للأزمة الليبية دون الليبيين ودون دول الحوار وأن لغة السلاح والتدخل الخارجي ليست هي المقاربة الأنسب للحل.

وفي سورية حملت الأيام الأخيرة تطورات إيجابية من حيث إعادة بسط الأمن في العديد من المناطق وهزيمة الجماعات الإرهابية، مما سمح بعودة أول أفواج النازحين من داخل وخارج البلد. ومن الأهمية في الوقت الراهن التركيز على مقتضيات الحل السياسي، والمصالحة الوطنية للسماح لكل السوريين بالعودة إلى أحضان المجتمع وإعادة الإعمار بمساهمة الجميع.

وفي وطننا العربي لا ننسى اليمن الشقيق الذي أدى الصراع فيه إلى العواقب الوخيمة على الأرواح والوضع الإنساني ككل. ونتمنى أن يجد مسلك الحوار طريقه في ظل احترام الشرعية الوطنية والدولية مع مواصلة الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب

ويوفر الإطار الذي عكف عليه الاتحاد الأفريقي لإصلاح مجلس الأمن إطارا جديرا بالاهتمام. كما تبقى الجزائر مستعدة للمساهمة الفعالة في هذا المسار. وتظل الجزائر كذلك وفيه لاستعدادها للمساهمة الإيجابية في تحقيق التقدم المنشود في قضايا نزع السلاح، وتعزيز الآليات المتعددة الأطراف ذات الصلة، بما فيها مؤتمر نزع السلاح الذي سيضطلع بلدي برئاسته في بداية العام المقبل.

تعاني منطقتنا العربية من جملة من الأزمات القديمة والمستجددة، زاد من حدتها عجز المجتمع الدولي عن اعتماد المقاربات المناسبة لحلها وفق ما تقتضيه مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، مما ساهم في تغذية ظاهرة التطرف والعنف.

وفي قلب العالم العربي والإسلامي ولكل محبي السلام في العالم، تبرز القضية الفلسطينية كمسألة مركزية ترتبط ارتباطا وثيقا بالعديد من الأزمات الأخرى، والأمن الإقليمي في الشرق الأوسط وفي العالم. ورغم صدور العديد من القرارات الملزمة الصادرة عن منظماتنا، والمبادرة العربية للبناء إلا أنها للأسف الشديد لم تجد طريقها للتطبيق في الميدان، مما يجعل أفق حل هذه القضية، وفق مقتضيات الشرعية الدولية، بعيدة المنال. ومع أن غالبية المجتمع الدولي تدين سياسة المحتل الإسرائيلي واعتداءاته، فإنه في ظل هذا الظلم التاريخي الطويل واستمرار الإفلات من العقاب الذي يتمتع به المعتدي، يبقى الشعب الفلسطيني الأعزال محروما من أبسط حقوقه الوطنية، بما فيه حق العودة إلى أرضه، فضلا عن محاولات تغيير عاصمته، القدس الشريف.

وفي فضائها الجغرافي تبقى الجزائر متمسكة بخيارها الاستراتيجي الرامي إلى مواصلة بناء صرح الاتحاد المغاربي، الذي انطلقت بذرته الأولى بالجزائر منذ ثلاثة عقود. ويبقى بلدي على استعداد كامل لترجمة هذا الهدف الذي تصبو إليه شعوبنا

كما يستدعي موضوع الهجرة اهتماما كبيرا؛ فإن احترام الإنسان وكرامته يجب أن يكون أساس كل السياسات الهادفة إلى تنظيم ظاهرة الهجرة في إطار مقاربات شاملة ومتوازنة تراعي مصالح دول المصدر والعبور والمقصد؛ وتأخذ بعين الاعتبار الأسباب العميقة المؤدية إليها. وإذ عرفت السنوات الأخيرة تركيزا كبيرا على الأبعاد الأمنية والإنسانية فإن البعد التنموي لم ينل بعد المكانة التي يستحقها؛ وهو ما يتطلب ترجمة الوعود المتعلقة بالمساعدات الإنمائية الرسمية إلى برامج تنموية ملموسة تستجيب لاحتياجات المجتمعات المحلية وتحول دون دفع الأفراد إلى الهجرة. وللأسف تحول البحر الأبيض المتوسط إلى ساحة واسعة للموت واختفاء قوافل عديدة من المهاجرين نحو أوروبا. ألم يحن الوقت بعد ليستعيد البحر الأبيض المتوسط مكانته كفضاء للتعاون والشاركة والتضامن؟ نحن في الجزائر نظن أنه كذلك، وعلى استعداد للمساهمة البناءة مع شركائنا من الضفتين بكل جهد يصب في هذا الاتجاه.

واختتم بالقول بأن الجزائر دولة لها إيمان راسخ بمبادئ الأمم المتحدة وبمثل السلم والاحترام المتبادل، وترغب في بناء علاقات يسودها التضامن والاستقرار. ويتطلع الجزائريون اليوم إلى ازدهار بلادهم وبقائها قوية ليتسنى لها مواصلة سعيها الحثيث للحفاظ على السلم والأمن والعيش في سلام في فضائها الجغرافي، في منطقة الساحل، وفي البحر الأبيض المتوسط، وفي أفريقيا، وفي كل العالم.

**الرئيس بالنيابة:** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جيريميا مانيلي، وزير الخارجية والتجارة الخارجية في جزر سليمان.

**السيد مانيلي (تكلم بالإنكليزية):** إن حكومة وشعب جزر سليمان يشاركاني في تهنئة السيد تيجاني محمد بندي على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. وسوف يخدم ثراء خبرته الأمم المتحدة جيدا أثناء قيادته لنا عبر جدول أعمال الجمعية العامة. واسمحوا لي أن أؤكد له دعم وتعاون جزر

والتصدي للأعمال العدوانية غير المقبولة. وهنا أشيد بالعمل الذي يقوم به بعض الأشقاء في المنطقة من أجل وضع حد لهذه الأزمة.

وفي مالي يتطلب تحقيق السلام الدائم التنفيذ الفعال والشامل لاتفاق السلم والمصالحة الموقع في سنة ٢٠١٥ المنبثق عن مسار الجزائر؛ وكذا التعاون الوثيق بين كل الأطراف الموقعة على الاتفاق. وإذ نبارك التقدم المحرز في هذا الإطار ينبغي الإقرار بأن الكثير لا يزال ينتظر الأطراف المالية. فالجزائر بوصفها رئيسة آلية متابعة تنفيذ الاتفاق تجدد عزمها هنا على مرافقة الأطراف المالية لإنهاء الأزمة ومسبباتها إنطلاقا من حرصها الثابت على أمن مالي ووحدة وسلامة أراضيها ورغبتها في مواصلة مساعداتها المتعددة له.

إن انعدام الأمن في منطقة الساحل ككل هو بمثابة العامل المغذي لانتشار الجماعات الإرهابية، وزيادة قدراتها على الإيذاء مستندة في ذلك على اقتصاد إجرامي قائم على شتى أنواع النهب والتخريب والاتجار غير المشروع؛ ووجد في الفقر أرضا خصبة لاستقطاب الشباب. ونظرا لموقعها الجغرافي وتجربتها الطويلة في محاربة الإرهاب والتطرف العنيف على أراضيها وكونها ركيزة أساسية للاستقرار في أفريقيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط فقد وضعت الجزائر سياسة شاملة تجمع بين محاربة هذه الآفة العالمية دون هوادة وإجراء إصلاحات عميقة مست كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك الدينية التي طالما استغلها منظرو التطرف العنيف بشكل مغلوط. إن التفسير الخاطئ للمعتقدات الدينية التي يعاني منها الإسلام بصفة خاصة كان لها بالغ الأثر على استقرار مجتمعات العالمين العربي والإسلامي من جهة وزيادة الكراهية ضد المسلمين والجاليات المسلمة في العديد من المجتمعات وهو أمر ينبغي التصدي له من خلال عمل متواصل وتشارك قوامه الاحترام المتبادل، وكذلك تبني قوانين وطنية لمحاربة هذه الآفة.

ثلاثينات هذا القرن. فهي تستحق أن يكون لها مكتب قطري خاص بها.

إن تغير المناخ والكوارث الطبيعية تؤثر على جميع بلداننا. محيطاتنا تزداد سخونة. مستويات سطح البحر آخذة في الارتفاع. وأصبحت الظواهر المناخية الحادة، مثل الأعاصير المدارية والزوايع والفيضانات والجفاف والمد الهائل، أكثر حدة، مما ألحق المزيد من الضرر والدمار بالمجتمعات والنظم الإيكولوجية. إنها تعرض حياة الناس للخطر. وفي هذا الصدد تعرب حكومتي عن خالص تعازيها لحكومة جزر البهاما وشعبها بعد الدمار الذي خلفه مؤخرا إعصار دوريان والأرواح التي أزقتها. إننا راسخون في دعمنا وتضامننا مع حكومة وشعب جزر البهاما وهما يشرعان في عملية الانتعاش الطويلة المقبلة.

إن دول جزر المحيط الهادئ ودول جزر الكاريبي هي في واجهة الظواهر المناخية الناتجة عن تغير المناخ وستظل هكذا دائماً. إن زيارة الأمين العام إلى المحيط الهادئ في وقت سابق من هذا العام قد أبرزت خطورة تغير المناخ بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة. خلال ٧٥ عاماً من تاريخ الأمم المتحدة، كان سعادة السيد أنطونيو غوتيريش هو الأمين العام الثاني الذي يزور جزر المحيط الهادئ. إن زيارته هذه تبرهن على التزامه الشخصي بتحسين الفهم لمحنة شعوب المحيط الهادئ في كفاحهم ضد تغير المناخ. لقد ساعد الأمين العام على النظر إلى تغير المناخ باعتباره مسألة حياة أو موت لشعوب المحيط الهادئ وعلى فهم ذلك.

تأثير تغير المناخ موثق توثيقاً جيداً. ومع ذلك، من المهم تذكير الجمعية العامة ببعض النقاط الرئيسية. بحلول عام ٢٠٣٠، من المقدر أن يتم تبييض ٩٠ في المائة من الشعب المرجانية لدينا، مما يهدد الأمن الغذائي ومصائد الأسماك وسبل عيش شعبنا. سيكون هناك المزيد من الظواهر المناخية الحادة التي تؤدي إلى تدمير الممتلكات وإزهاق الأرواح. إن التكاليف

سليمان خلال فترة ولايته في منصبه. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني لسلفه، معالي السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس، على تميز قيادتها وعملها على مدى السنة الماضية، ونتمنى لها كل النجاح في مساعيها في المستقبل.

وإذا كان هناك من وقت تحتاج فيه أعمال الأمم المتحدة إلى تعزيز، فهذا حينه. إن التحديات العديدة التي نواجهها تتطلب الجهود الجماعية والتضامن من أجل اتخاذ إجراءات تدرجية للمضي قدماً. وتعتمد تطلعاتنا لتحقيق السلام والرفاه والعيش في كرامة على قوة تعددية الأطراف. ولذا فإن موضوع الدورة الحالية للجمعية العامة - "تعبئة الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، ومكافحة تغير المناخ، وضمان الشمول" ملائم وفي حينه على حد سواء.

وبينما نستعد للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء منظماتنا دعونا نستفيد من أمم متحدة يُعاد تنشيطها وتتيح لنا المنبر الذي يمكننا، نحن القادة، من التصدي للعديد من التحديات والقضايا التي نواجهها اليوم وسنواجهها طويلاً في المستقبل، وهو أمر يتطلب عملاً جماعياً. يجب ألا نسمح لأعمال انفرادية من البعض بتقويض الأمم المتحدة. لقد تم إنشاء الأمم المتحدة من أجل الجميع. وهي توفر منصة للمناقشات العالمية. إنها توحد وتعزز نقاط قوتنا المشتركة في مواجهة التحديات المعقدة التي تواجه بلداننا.

على مدار الـ ٤١ عاماً الماضية كانت إدارة علاقتنا مع الأمم المتحدة تتم خارجياً من مكتب المحيط الهادئ التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في فيجي. نحن نكرر دعوتنا للأمم المتحدة إلى الابتعاد عن نهجها المعتاد في العمل وإنشاء وجود قطري أقوى في جزر سليمان. نحن لا نقبل نتائج تقييم هذا المكتب المخصص لدول متعددة، والذي أوصى بالإبقاء على ترتيبنا الحالي. جزر سليمان هي بلد خارج من صراع. ويُقدر لعدد سكانها أن يتجاوز عدد سكان فيجي بحلول أوائل



عن ثاني أكسيد الكربون. هذا هو أكثر من ضعف التزامنا الذي قدمناه بموجب المساهمات المحددة وطنياً. ما زلنا ندعو إلى شراكة دولية للوفاء بأهدافنا المشروطة الخاصة بخفض الانبعاثات والبالغة ٤٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠ و ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠.

نحن نعتمد على محيطاتنا في كسب رزقنا. يرتبط معظم اقتصادنا بمحيطاتنا، بما في ذلك السياحة ومصائد الأسماك والنقل. تعد محيطاتنا جزءاً أساسياً من ثقافتنا وفنون طهيها وترفيهنها. إن هويتنا بصفتنا سكان جزر ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمحيط؛ فهو الذي يحدد هويتنا. وبوصفنا دولة محيطية، نحن ملتزمون بتعزيز إدارة المحيطات واستخدامها وحفظها، بما في ذلك أعالي البحار.

ليس سراً أن محيطنا هو آخر أرض صيد غنية متبقية في العالم. توفر منطقتنا أكثر من ٦٠ في المائة من أسماك التونة في العالم. مسؤوليتنا المشتركة ومصالحنا الجماعية تتمثلان في أن يكون لدينا محيط صحي يتمتع بمخزون صحي من التونة لضمان حصولنا على إمدادات مستمرة منها للأجيال الحالية والمستقبلية.

اثنان من مؤسساتنا الإقليمية، وهما وكالة مصائد أسماك منتدى جزر المحيط الهادئ الموجودة في عاصمتنا، وأمانة جماعة المحيط الهادئ، تواصلان مساعدة بلداننا الجزرية في إدارة موارد التونة في دولنا الأعضاء، والتي تبلغ قيمتها أكثر من ٣ بلايين دولار سنوياً. هذا الصيد السنوي يدر ٥٣٥ مليون دولار للمنطقة ويساهم بأكثر من ٤٠٠ مليون دولار في الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة. على الرغم من هذه الحقائق، لا تزال دول الصيد في المياه البعيدة تحصل على أكبر الفوائد من صناعة التونة. فقد بلغت كميات صيد سمك التونة لجزر سليمان في مياها العام الماضي ٧٢٤ ١٢٤ طناً. تتم معالجة حوالي ٢٤ ٠٠٠ طن للاستهلاك من قبل شركتنا المحلية، "سولتونا المحدودة".

الاقتصادية الناجمة عن الظواهر المناخية الحادة في الدول الجزرية الصغيرة تتجاوز قدرة كل بلد على التعامل معها أو مواجهتها. من المهم أيضاً التفكير في تأثير تغير المناخ حتى الآن. تشهد جزر سليمان ثلاثة أضعاف المتوسط العالمي لتأثير تغير المناخ. يحدث ارتفاع مستوى سطح البحر بوتيرة نواصل معها خسارة الجزر. وأصبحت الآن إعادة التوطين المستمرة للمشردين داخلها حالة طبيعية جديدة. ما زلنا في وضع لا ينتهي من التعافي من الظواهر التي لا تنشأ فجأة، وهذا هو الحال تحديداً للسكان الذين يعيشون في الجزر المنخفضة.

وبالنظر إلى تلك الظواهر، تود حكومتي أن تعرب مرة أخرى عن خالص تقديرها للأمين العام لتكريمه لمنطقتنا بزيارته، والتي أظهرت لنا أنه يهتم. لا يوجد مجال للتشكيك أو الرضا عن النفس. نحن بحاجة إلى عمل جماعي عاجل بشأن المناخ. إن "إعلان كايناكي الثاني للعمل الفوري من أجل تغير المناخ"، الذي أصدره قادة منتدى جزر المحيط الهادئ في توفالو الشهر الماضي، أعاد التأكيد على أن تغير المناخ هو أكبر تهديد وحيد لسبل معيشة شعوبنا وأمنهم ورفاههم.

نحن نشيد بمؤتمر قمة الأمين العام للعمل المناخي الذي عُقد هذا الأسبوع. ومع ذلك نشعر بخيبة الأمل لعدم توفر الإرادة السياسية من جانب الذين لديهم وسائل التنفيذ لتقدم التزامات أكثر طموحاً تضعنا على مسار التقيد بأقل من ١,٥ درجة مئوية. في ظل الظروف الحالية، نحن نتجه نحو عالم تزداد حرارته ٣ درجات مئوية. العلم واضح وغير قابل للتفاوض. يجب أن نكفل استرشاد سياساتنا وأعمالنا بالعلم.

لقد شرعت جزر سليمان في رحلة مثيرة نحو المزيد من خفض انبعاثات الكربون. في عام ٢٠٢٤، سنقوم بإطلاق أول مشروع لدينا للطاقة الكهرومائية بقدرة ١٥ ميغاواط. سيقبل هذا المشروع من استهلاك الوقود الأحفوري بنسبة ٧٠ في المائة، أي ما يعادل ٦٠٠ ٥٠ طن من انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة

المتحدة لقانون البحار. ويجدون الأمل في أن نتمكن من دمج نظم المعارف التقليدية، التي تكمل ما يقدمه العلم، في الصك الجديد. وتلتزم حكومتي بالعمل مع الآخرين من أجل اختتام المفاوضات بشأن التنوع البيولوجي خارج نطاق الولاية الوطنية بحلول عام ٢٠٢٠.

لقد ولدت الأمم المتحدة من رماد الحرب العالمية الثانية. ويلزمنا ميثاق الأمم المتحدة بالحفاظ على التعايش السلمي بين الدول وداخلها وفيما بينها، من خلال استخدام الحوار المكتف والمستمر والشامل للجميع لحل خلافاتنا ونزاعاتنا. إن السلام لا يقتصر على غياب الحرب. فالسلام يتطلب أيضا انعدام الجوع وإمكانية الحصول على الضروريات الأساسية للحياة حتى يتسنى لنا جميعا أن نعيش حياتنا على أكمل وجه. والحصول على التمويل، ولا سيما من قبل الفئات الأكثر تهميشا وضعفا، أحد الضروريات الأساسية للحياة الحديثة. ولا تزال هذه الحقوق الأساسية تشكل تحديا في بلدي، مع ضيق القاعدة الاقتصادية والطفرة الكبيرة للغاية في أعداد الشباب، بمن فيهم ١٨ ٠٠٠ باحث عن عمل لأول مرة كل سنة، يتنافسون في سوق للعمل لا يمكنه أن يوفر سوى ٣ ٠٠٠ فرصة عمل جديدة فقط كل عام. والأمن الوظيفي هو السبيل إلى تحقيق السلام والأمن الطويلين الأمد في بلد يمر بمرحلة ما بعد النزاع مثل جزر سليمان.

وتشعر جزر سليمان بالفخر لأنها تساهم، في الوقت الذي تتصدى فيه للتحديات، بـ ١٢ ضابط شرطة في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، في السودان. ونحن على أهبة الاستعداد لنشر المزيد من الضباط للاضطلاع بمهام حفظ السلام في بعثات الأمم المتحدة الأخرى. وبصفتنا أحد المستفيدين من بعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان على مدار الـ ١٤ عاما الماضية، فإننا نعرف ما يعنيه رد الإحسان بالإحسان فيما يتعلق بالمساعدة التي استفاد منها شعبنا. ويجب أن أشير أيضا إلى امتنان بلدي العميق للجنة بناء السلام

وقد أدت صادرات التونة المصنعة متوسط قيمة سنوية تبلغ ٥٩ مليون دولار وتوفر ٢ ٠٠٠ وظيفة.

الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم يقوض منظومتنا لإدارة التونة. وقد وضعنا آليات، بما في ذلك معاهدة نيوي للتعاون في مراقبة مصايد الأسماك وإنفاذ القانون في منطقة جنوب المحيط الهادئ وخطة يوم السفن، بوصفها نظاماً لإدارة الردع. تُقدر قيمة الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم في منطقة غرب ووسط المحيط الهادئ بقيمة ٦٠٠ مليون دولار، بخسارة اقتصادية مباشرة تقدر بنحو ١٥٠ مليون دولار للبلدان الجزرية. ندعو دول الصيد في المياه البعيدة إلى القضاء على هذا الصيد وضمان حصول دول المحيط على الفوائد الكاملة من الموارد التي تدخل في نطاق ولايتها القضائية.

تقع الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ في أحد أكبر المحيطات في العالم، حيث تبلغ مساحته الإجمالية أكثر من ٣٦ مليون كيلومتر مربع.

وتبلغ مساحة المنطقة الاقتصادية الخالصة لجزر سليمان ١,٤ مليون كيلومتر مربع في البحر بينما تبلغ مساحة أرضها ٢٨ ٤٦٦ كيلومترا مربعا.

وقد وضعت جزر سليمان سياسة وطنية للمحيطات لإدارة جميع المسائل المتعلقة بالمحيطات. ويسرني أن أشير إلى نجاح الطلب المشترك الثلاثي بشأن الجرف القاري الموسع، هضبة "أونتونغ جافا" المحيطية، الذي أعدته جزر سليمان وبابوا غينيا الجديدة وولايات ميكرونيزيا الموحدة، ونشكر اللجنة المعنية بحدود الجرف القاري على نظرها في طلبنا المشترك.

ويجري حاليا التفاوض حول الصك المقبل بشأن التنوع البيولوجي خارج نطاق الولاية الوطنية. ونتوقع تحقيق نتائج عادلة ومنصفة وشاملة للجميع تلي احتياجاتنا المحددة لتدعمنا في تنفيذ التزاماتنا والحصول على حقوقنا بموجب اتفاقية الأمم

وضاعفت حكومتي أيضا الحد الأدنى للأجور في البلد، ابتداء من آب/أغسطس، من أجل زيادة القدرة الشرائية للعمال لتمكينهم من مواجهة ارتفاع تكاليف الغذاء والكهرباء والإيجار والنقل والرسوم المدرسية. وسوف نستعرض أيضا حد الإعفاء من الضريبة الشخصية للعمال.

ويوجه الاهتمام الآن للكيفية التي يمكن بها للفئات الأكثر ضعفا الاستفادة من التطورات التكنولوجية السريعة وتربطها. ويشكل الكبل البحري المغمور الذي سيربط هونيارا بسيدني تحولا هاما في الهياكل الأساسية، وهو من النوع الذي يهدف إلى تقريب الحكومة من شعبها. وسيبدأ العمل على الكبل البحري في كانون الأول/ديسمبر. وأشكر حكومة أستراليا، الشريك الرئيسي الممول لهذا المشروع التحويلي.

وقد شرعت حكومة جزر سليمان في خطة طموحة وتحويلية لتطوير الهياكل الأساسية، وهي جوهر بنية النقل الوطنية، تهدف إلى الربط بين الدوائر الـ ٥٠ في مقاطعاتنا الـ ١٠ ومن ثم بين جميع سكاننا في خلال ١٥ عاما. وتهدف المرحلة الأولى من هذا البرنامج الحويلي للهياكل الأساسية، الذي يشمل بناء الطرق والجسور والموانئ والمطارات فضلا عن شراء عبارات جيدة التصميم، إلى الربط بين ٣٧ دائرة و ٧٥ في المائة من سكاننا في خلال السنوات الـ ١٠ الأولى. وتعكف الحكومة أيضا على استكشاف طرق مبتكرة لتوليد الإيرادات وإنشاء الشراكات بينما نتطلع إلى إحداث طفرة في التنمية في بلدنا.

ومن المقرر أن تخرج جزر سليمان من فئة أقل البلدان نموا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤، بعد استيفاء اثنين من المعايير الثلاثة اللازمة للرفع من القائمة. وإذ نسلم بضرورة خروجنا من هذه الفئة، يجب أن أؤكد أننا لم نستوف معيار قابلية التضمر، الذي كان يجب أن يكون أهم المعايير الثلاثة. وتشهد العواصف الكبرى المتعددة التي أصابت مؤخرا عددا من الدول الجزرية الصغيرة على أنه يمكن عكس مسار المكاسب التي حققتها

وصندوق بناء السلام على دعمهما المتواصل لشعبنا. وقد تلقت ثلاث من حكومات المقاطعات لدينا دعما برنامجيا من اللجنة فضلا عن الدعم في مجالي السياسات والميزانية.

وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، تود جزر سليمان أن ترى المجلس أكثر تمثيلا وأهمية وفعالية تمثيلا مع الواقع المعاصر. وفي هذا الصدد، ندعو إلى منح مقعد غير دائم للدول الجزرية الصغيرة النامية حصرا في مجلس الأمن.

وتؤكد جزر سليمان من جديد التزامها الدائم بالحفاظ على المحيط الهادئ منطقة خالية من الأسلحة النووية، من خلال معاهدة راروتونغا. ونكرر دعوة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، بما في ذلك الدول التي لا تزال تملك جميع أشكال أسلحة الدمار الشامل، إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وفي الواقع، نرغب أيضا في رؤية عالم خال من أسلحة الدمار الشامل. ولن تألو جزر سليمان جهدا للسعي إلى التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وقد حدد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية القضاء على الفقر ضرورة معنوية وأخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للبشرية. ونؤيد الدعوة الموجهة إلى الحكومات لمعالجة الأسباب الجذرية للفقر وتوفير الاحتياجات الأساسية للجميع وضمان وصول الفقراء إلى موارد مُنتجة، بما في ذلك الائتمان والتعليم والتدريب.

واستجابة للحاجة إلى دعم التمويل من أجل التنمية الريفية، أقرت الحكومة في عام ٢٠١٨ قانون مصرف التنمية في جزر سليمان لعام ٢٠١٨ بغية إعادة إنشاء مصرف التنمية. وسييسر المصرف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جزر سليمان في إطار الاستراتيجية الإنمائية الوطنية للحكومة. وسينصب التركيز على مشاركة سكان جزر سليمان في تحقيق التنمية الاقتصادية، فضلا عن حفز الأنشطة الصناعية.

بينما نقبل أن تغير المناخ هو أهم تحدٍ يجب أن تعالجه جميع البلدان وخاصة بلدان جزر المحيط الهادئ، يجب أن أعرب عن قلق حكومتي من أن أكبر سبب وحيد لوفيات أبناء شعوبنا اليوم، في جميع بلداننا تقريباً، هو الأمراض غير المعدية. كما يساورني القلق من حقيقة أنه لا يتم إعطاء وقف تفشي وباء الأمراض غير المعدية أو التقليل منه قدر من الاهتمام يكاد يساوي نفس القدر الممنوح له. وفي جزر سليمان تعزى ٧ من كل ١٠ وفيات للأمراض غير المعدية. وفي بعض بلدان المحيط الهادئ الأخرى يصل العدد إلى ٨ من كل ١٠ حالات وفاة. وتزيد الملاريا من هذا التحدي.

ويسعدني أن أبلغ الجمعية العامة بأن حكومتي قد وضعت خريطة طريق للقضاء على الملاريا بحلول عام ٢٠٣٠ وتقوم بتنفيذها. كما نعمل على تطوير خريطة طريق لوقف وباء الأمراض غير المعدية وعكس اتجاهه في جزر سليمان. كما أننا نستكشف فيما يخص بعض أشكال الأمراض غير المعدية أساليب بديلة للعلاج لا سيما المستحضرات الصيدلانية النباتية التي يمكن تحمل تكلفتها ويمكن إنتاجها محلياً. وتعمل جزر سليمان مع كوبا لاستكشاف المزيد من الفرص في هذا المجال. ومع ذلك فإن رسالتي الرئيسية إلى الجمعية هي أن مئات الآلاف من الناس يموتون كل يوم بسبب الأمراض غير المعدية وأمراض مثل الملاريا. لذلك يجب علينا تكثيف مكافحتها على سبيل الاستعجال وعكس اتجاه وباء الأمراض غير المعدية.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، فإن جزر سليمان بصدد إعداد استعراضها الدوري الشامل الثالث وستصدق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة خلال الدورة الحالية.

وفيما يتعلق بمسألة بابوا الغربية، تؤيد جزر سليمان موقف متندي جزر المحيط الهادئ. ونؤكد مجدداً سيادة إندونيسيا على بابوا. لكننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء تصاعد أعمال العنف واستمرار مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها في بابوا

الدولة في غضون ساعات. ونتطلع إلى مواصلة مناقشة هذه المسائل خلال الزيارة التي ستقوم بها وكالات الأمم المتحدة في منتصف تشرين الأول/أكتوبر لمساعدتنا في وضع استراتيجية عملية وسلسلة للانتقال.

وتؤيد جزر سليمان برنامج عمل إسطنبول وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية فضلاً عن أهداف التنمية المستدامة. ويسعدني أن أعلن أن أهداف هذه الآليات العالمية الثلاث وغاياتها ومؤشراتها عُممت في استراتيجيتنا الإنمائية الوطنية للفترة ٢٠١٦-٢٠٣٥. ولن يكفل لنا تضمين الأطر العالمية الثلاث في استراتيجيتنا الإنمائية تحقيق الغايات المنصوص عليها فيها فحسب، بل أيضاً تحقيق الرؤية الوطنية التي تقوم عليها الاستراتيجية المعنونة "تحسين سبل العيش الاجتماعية والاقتصادية لجميع سكان جزر سليمان". وستقدم جزر سليمان استعراضها الوطني الطوعي لأهداف التنمية المستدامة في تموز/يوليه ٢٠٢٠.

وتتسم جزر سليمان بأسرع معدل نمو سكاني في منطقة المحيط الهادئ، حيث يولد ٥٠ طفلاً كل يوم - أي ما يعادل فصلين دراسيين جديدين. وبحلول عام ٢٠٥٠، يُتوقع أن يولد ٨٠ طفلاً تقريباً كل يوم، وهو ما يعادل ثلاثة فصول دراسية جديدة كل يوم، أو مدرسة ابتدائية/ثانوية مجمعة جديدة كل أسبوع. ونعمل على إصلاح نظامنا التعليمي لاستيعاب هذا الضغط الإضافي، مع زيادة التركيز على التعليم الفني والمهني والمهارات الحياتية.

ونعمل أيضاً على جرد مجموع الشباب في البلد، بغية توفير مجموعة من الشباب المستعد لتلقي فرص العمل داخل البلد وخارجه، فضلاً عن توفير المزيد من فرص التدريب. وأود أن أؤكد مع التقدير بالدعم الكبير المقدم من أستراليا ونيوزيلندا من خلال توفيرهما لفرص العمل لسكان جزر سليمان من الشباب في بلديهما.

وضمان الشمول“، فإن جزر سليمان ترى له قيمة وتعتقد أنه يمكننا تحقيق أشياء كثيرة من خلال إقامة شراكات استراتيجية ومشاركة متعددة الأطراف وثنائية حقيقية فيما بين البلدان. وأثني على الأمين العام لاختياره هذا الموضوع. فقد أتاح أساساً للتفكير ملياً للعديد من البلدان.

وفي سياق المحيط الهادئ يمثل محيطنا أكبر مورد مشترك وحيد لدينا حيث يمكن للجهود الهادفة الثنائية والمتعددة الأطراف أن تطلق العنان لفرص تنمية لا حدود لها. إن حماية محيطاتنا هي حماية مستقبلنا.

ويجب أن تتم مفاوضات الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ بدون تأخير. ويجب أن ننتقل من الخطابة إلى إحراز تقدم حقيقي لضمان أن يتمكن أطفالنا والأجيال القادمة من عيش حياتهم على أكمل وجه.

يجب وقف أزمة الأمراض غير المعدية وعكس مسارها. بالنسبة لبعض البلدان، يمكن لوباء الأمراض غير المعدية أن يقوض مستقبلها. وفي رأبي فإن هذا التحدي أكثر إلحاحاً الآن من تغير المناخ.

وكما اعتاد الكاتب الفرنسي العظيم فيكتور هوغو على القول ”لا شيء أقوى من فكرة حان وقتها.“ وأؤكد أن المكافحة التوأم المتمثلة في مكافحة تغير المناخ ومكافحة الأمراض غير المعدية هما فكرتان قد حان وقتهما. دعونا نفعل ذلك الآن ونكون على الجانب الصحيح من التاريخ.

**الرئيس بالنيابة:** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد خميس الجهيناوي وزير خارجية الجمهورية التونسية.

**السيد الجهيناوي (تونس):** يسعدني في البداية أن أقدم بالتهاني الخالصة للسيد تيجاني محمد بندي ومن خلاله إلى بلده الشقيق نيجيريا على الثقة التي حظي بها لرئاسة الدور الحالية للجمعية العامة متمنياً له التوفيق في هذه المهمة النبيلة. كما

الغربية. ونرحب بدعوة إندونيسيا مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لزيارة بابوا الغربية وإجراء تقييم مستقل لحقوق الإنسان فيها. ونشجع الطرفين على الاتفاق على موعد للقيام بهذه الزيارة بسرعة لضمان التوصل إلى النتيجة في أقرب وقت ممكن.

إن جزر سليمان تشكر كوبا على التدريب الذي قدمته لطلاب الطب لدينا حيث تخرج أكثر من ٨٠ طبيباً من جزر سليمان من كليات الطب الكوبية. ونلاحظ أن الحصار الاقتصادي المفروض منذ ٥٩ سنة على كوبا لا يزال ساري المفعول. وتدعو جزر سليمان إلى رفع هذا الحصار. ونشجع على استعادة العلاقات الجيدة بين كوبا والولايات المتحدة باسم السلام وتمشيا مع روح ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده ومبادئه.

لقد التزم بلدي باستضافة دورة ألعاب المحيط الهادئ لعام ٢٠٢٣ التي ستجمع كل بلدان وأقاليم المحيط الهادئ الأربع والعشرين. ويسرني الإشارة إلى الدعم الذي نلقاه من شركاء التنمية التقليديين وغير التقليديين في إعداد بلدنا لاستضافة دورة الألعاب. وأود بشكل خاص الإعراب عن تقديري لجارتينا المباشرتين بابوا غينيا الجديدة وإندونيسيا. ونحن نتواصل أيضاً مع شركاء آخرين ونأمل أن يستجيبوا بشكل إيجابي لمقترحاتنا بشأن دورة ألعاب ٢٠٢٣.

وأود أيضاً أن أعلن للجمعية العامة أن جزر سليمان بدأت في مراجعة سياستها الخارجية. وبذلك فقد اعترفنا بسياسة الصين الواحدة وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦)، وأضيفنا الطابع الرسمي على علاقاتنا مع جمهورية الصين الشعبية. ونقوم أيضاً بتوسيع نطاق تعاوننا مع جميع البلدان تمشيا مع سياستنا المتمثلة في أننا ”أصدقاء للجميع وللسنا أعداء لأحد“.

في الختام، وبالعودة إلى موضوع الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة ”تعبئة الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، ومكافحة تغير المناخ،

ونحن على يقين من أن الدور الثاني من هذا الموعد الانتخابي الذي سيجري في غضون الأيام القليلة المقبلة وكذلك الانتخابات التشريعية التي ستجري يوم ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ ستكون بنفس درجة الشفافية والنزاهة. وستثبت تونس، من خلالها، أن الخيار الديمقراطي أصبح من الثوابت الراسخة التي لا رجعة عنها. كما نتطلع إلى أن تفرز هذه الاستحقاقات الانتخابية تمثيلاً بارزاً للمرأة والشباب، وهو خيار وطني يعكس ما بلغه المجتمع التونسي من نضج وتطور ويؤكد إرادتنا في تمكين هاتين الفئتين الهامتين من تبوء مكانة ريادية في إدارة الشأن العام وفي مراكز القرار.

إن انعقاد هذه الدورة حول محور "تعبئة الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، ومكافحة تغير المناخ، وضمان الشمول" يعكس الإيمان الراسخ بأهمية العمل المشترك ضمن الآليات متعددة الأطراف، وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة، باعتبارها الإطار الأمثل الذي يجسد آمالنا وطموحاتنا المشتركة في تحقيق أهداف السلام والتنمية المستدامة الشاملة والرفاه للجميع. وستكون هذه الأولويات في أعلى سلم اهتمامات تونس في المرحلة المقبلة.

إن جسامة التحديات التنموية والاجتماعية والبيئية المشتركة التي تواجه دولنا وشعبونا اليوم تؤكد الضرورة الملحة لمزيد دفع العمل المشترك وتضافر جهود المجتمع الدولي لتكريس مبدأ التضامن الجماعي والحد من ظاهري الفقر والتهميش وتعزيز الاندماج الاجتماعي وتمكين المرأة وتحقيق مستويات أفضل من التعليم ومكافحة آثار تغير المناخ. وأقرت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بهذه المسؤولية المشتركة من خلال اعتمادها لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ كإطار مشترك لرفع التحديات الراهنة وتأمين الحقوق الأساسية لشعبونا من أجل مجتمعات آمنة ومزدهرة ومستدامة.

وقد تبنت تونس الأهداف الطموحة لهذه الخطة الألفية وحرصت على تنفيذها ضمن مخططها الخماسي للتنمية

أعرب عن فائق التقدير والامتنان للسيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس على حسن إدارتها أعمال الدورة الثالثة والسبعين. ولا يفوتني أن أعبر لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريش عن فائق التقدير لما يبذله من جهود قيمة في سبيل تكريس أهداف ومبادئ منظمنا العتيدة وإعلاء القيم والمبادئ النبيلة التي قامت عليها، وأجدد له تأييدنا للإصلاحات والمبادرات التي يقوم بها.

واسمحوا لي أيضا أن أتوجه بالشكر والامتنان إلى معالي الأمين العام للأمم المتحدة وممثلي الدول الأعضاء في الجمعية على الالتفاتة الكريمة التي خصوا بها تونس وفقيدها الكبير في ١ آب/أغسطس ٢٠١٩ بعقد جلسة تأبين في الجمعية العامة للرئيس الراحل الباجي قائد السبسي، أول رئيس جمهورية منتخب ديمقراطياً في تونس. لقد كان بحق رجل دولة عظيم ساهم بفضل ما تمتع به من حكمة وتبصر ومن تجربة سياسية واسعة في قيادة مسار الانتقال الديمقراطي في تونس بالاعتماد على الحوار والتوافق وفي إطار الاحترام الكامل للحقوق والحريات الأساسية لجميع التونسيين.

لقد تبنت تونس منذ عام ٢٠١١ خياراً ديمقراطياً لا رجعة فيه، كرسه دستور ٢٠١٤، يقوم على سيادة القانون ودولة المؤسسات ودعم الحقوق الفردية والجماعية في مختلف المجالات، ولقد أثبتت تجربة تونس الديمقراطية الفتية خاصة خلال السنوات الأخيرة، ترسيخ المسار الديمقراطي رغم الصعوبات الظرفية والتحديات القائمة، وهو ما أبرزته فعليا عملية الانتقال السلسل في أعلى هرم السلطة التي تمت مباشرة بعد إعلان وفاة الرئيس الراحل في كنف الاحترام الكامل للإجراءات الدستورية، وفي نفس هذا السياق شهدت تونس يوم ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ تنظيم الانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها، في دورها الأول، بإشراف الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وبحضور ملاحظين دوليين من العديد من الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، الذين أجمعوا على شفافية ونزاهة هذه العملية الانتخابية.

حققت الجهود المبذولة وطنيا وإقليميا ودوليا تقدما هاما في دحر التنظيمات الإرهابية في مناطق تركزها وإحباط مخططاتها، فإن هذه الكيانات أبرزت قدرتها على إعادة التشكل والتموقع، مستفيدة، خاصة، من تواصل النزاعات وتغلغل شبكات التهريب في بعض بؤر التوتر. وهذا يستوجب مزيد تضافر الجهود والتنسيق وتطوير التعاون لتجفيف منابع الإرهاب واستئصالها من جذورها، بما في ذلك من خلال العمل الجدي على حل الأزمات العالقة واحترام حظر الأسلحة، طبقا لقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة، وتقديم المساندة الكافية للبلدان التي تصدر الخطوط الأمامية في مكافحة هذه الآفة.

كما نؤكد أيضا أن مكافحة الإرهاب تقتضي العمل على التصدي للأيديولوجيات المتطرفة وتحصين المجتمعات، وخاصة فئة الشباب، من تأثير تيارات الانغلاق والتشدد. وقد قطعت تونس أشواطا هامة في تنفيذ استراتيجيتها الوطنية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، مما ساعد على تحقيق نجاحات أمنية كبرى في التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة وإفشال مخططات الإرهابيين وصون مكتسبات الديمقراطية والحفاظ على الأمن والاستقرار.

لا تزال منطقتنا العربية تعيش أوضاعا غير مسبوقة من عدم الاستقرار بسبب استمرار النزاعات وبؤر التوتر وتنامي التهديدات والمخاطر التي ما فتئت تؤثر على السلم والأمن إقليميا ودوليا وتستنزف مقدرات عدد من الدول في المنطقة وتعيق مسارات التنمية فيها. وفي اعتقادنا، إن ما تشهده الشقيقة ليبيا من تطورات خطيرة بعد انزلاق الأوضاع نحو المواجهة العسكرية يسهم في تعميق معاناة الشعب الليبي الشقيق ويمثل تحديا جديا للأمن والاستقرار، ليس فقط في ليبيا، بل في كامل المنطقة.

ومن منطلق خصوصية الروابط التاريخية العميقة بين الشعبين الشقيقين في تونس وليبيا وروح المسؤولية والواجب تجاه هذا البلد الشقيق، فإننا نحدد الدعوة للإخوة الليبيين لوقف

٢٠١٦-٢٠٢٠، وبادرت بعرض تقريرها الوطني الطوعي عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أمام المنتدى السياسي رفيع المستوى في شهر تموز/يوليه الماضي.

حرصا على تحقيق الانتقال الاقتصادي ودعم السلم الاجتماعي الذي يمثل ضمانا للحفاظ على المسار الديمقراطي، واصلت تونس خلال الفترة الماضية تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الكبرى. وتمكنت، في هذا الإطار، من تحقيق نتائج إيجابية في نسب النمو ودفع الاستثمار الداخلي والخارجي واستعادة حركية القطاع السياحي والارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية رغم الصعوبات القائمة وتأثير الأوضاع الإقليمية المضطربة. وإذ تعول بلادي في تحقيق هذه الأهداف بالأساس على قدراتها وإمكاناتها الذاتية، فهي تسعى أيضا إلى رفع هذه التحديات من خلال تطوير علاقات التعاون والشراكة مع جميع أصدقائها وشركائها في مختلف الفضاءات، بما يخدم المصالح المشتركة ويسهم في تعزيز الأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي.

ومن منطلق ما توليه تونس من أهمية خاصة للبعد الأفريقي في سياستها الخارجية، فإننا نجدد تأكيد التزامنا بتطوير التعاون والشراكة مع الفضاء الأفريقي وحرصنا على مزيد تعزيز التكامل الاقتصادي الأفريقي في إطار خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. كما نجدد، من هذا المنبر، دعوتنا إلى المجتمع الدولي لمواصلة تقديم الدعم اللازم لاستثمار ما تزخر به أفريقيا من إمكانات واعدة ورفع وتيرة التنمية في جميع ربوعها، وهو ما من شأنه أن يفتح آفاقا رحبة أمام الشباب الأفريقي حتى يكون عامل نماء ورافعة لازدهار قارته ويجنبه السقوط في محالب شبكات الإرهاب والهجرة غير الشرعية.

ما فتئت تيارات التطرف العنيف والإرهاب تتنامى في العالم، مستغلة الأوضاع المضطربة وبؤر التوتر والأزمات التي ظلت من دون تسوية، حيث تواصل تهديد الأمن والاستقرار واستهداف الدول وتماسك مجتمعاتها ومساراتها التنموية والديمقراطية. ولئن

إنهاء النزاع وإطلاق عملية سياسية جامعة بقيادة سورية تحقق التسوية المنشودة، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

كما نأمل أن يتمكن المجتمع الدولي من مساعدة الأشقاء في اليمن على التوصل إلى حل سياسي يحفظ وحدة هذا البلد وسيادته وينهي المعاناة الإنسانية لشعبه، ويسهم في تعزيز أمن واستقرار منطقة الخليج العربي.

وفيما يتعلق بجمهورية السودان الشقيق، فإن تونس تجدد ترحيبها بالاتفاق الذي توصل إليه المجلس العسكري الانتقالي وقوى إعلان الحرية والتغيير لإدارة شؤون البلاد خلال المرحلة الانتقالية. وتؤكد تونس على أهمية هذا الاتفاق، باعتباره خطوة إيجابية كبيرة في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ هذا البلد الشقيق من شأنها أن تسهم في الحفاظ على أمنه واستقراره ووحدته الترابية، والاستجابة لتطلعات شعبه في الديمقراطية والتنمية والسلام. وتدعو تونس في هذا الإطار إلى رفع الجزاءات المفروضة على جمهورية السودان، باعتبار أن هذه الخطوة ستدعم جهود هذا البلد الشقيق لإنجاح انتقاله الديمقراطي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تستعد تونس للانضمام اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ إلى مجلس الأمن كعضو غير دائم للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، للمرة الرابعة في تاريخها، وهو استحقاق هام نرجو أن نحظى فيه بمساندة ودعم كل أصدقائنا وشركائنا. وستحرص بلادي، كدولة محبة للسلام وملتزمة باحترام الشرعية الدولية، على تكريس الدبلوماسية الوقائية وفض النزاعات بالطرق السلمية وعلى الاضطلاع بدورها في مجلس الأمن بشكل بناء ومسؤول من أجل الإسهام الفاعل في الجهود الجماعية الرامية إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين وتأكيد دور المرأة والشباب في هذه المجالات.

وستعمل تونس جاهدة على تعزيز الحوار والثقة وتقريب وجهات النظر والدفع نحو إيجاد تسويات سياسية عاجلة

فوري للاقتتال وللعمليات العسكرية والعودة إلى المسار السياسي الذي ترعاه الأمم المتحدة. كما تجدد تونس ضمن هذا التوجه تأكيد التزامها بمواصلة بذل قصارى الجهد في إطار مبادرة رئيس الجمهورية الراحل، الباجي قائد السبسي، وبالتنسيق الكامل مع الشقيقتين الجزائر ومصر والمجتمع الدولي، لمساعدة الأشقاء الليبيين على تجاوز الأزمة الراهنة من خلال الاحتكام إلى الحوار والتوافق وتغليب المصلحة العليا لبلادهم بما يمكن من تحقيق التسوية السياسية الشاملة.

تبقى القضية الفلسطينية التي طال أمدها في مقدمة القضايا الملحة إقليميا ودوليا، والتي تمثل تسويتها العادلة، في اعتقادنا، المدخل الرئيسي لإعادة الأمن والاستقرار إلى المنطقة. ومن هذا المنطلق، حرصت تونس خلال استضافتها للقمّة العربية العادية الثلاثين، المعقودة في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩، على تأكيد الأهمية المركزية لهذه القضية.

وهي تجدد اليوم التأكيد على أن الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية بات أمرا لا يحتمل التأجيل حتى يتمكن الشعب الفلسطيني الشقيق من استرجاع حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة على أراضيه على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس المرجعيات المتفق عليها وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية ومبدأ حل الدولتين. كما تجدد تونس دعوتها للمجتمع الدولي إلى تحمل مسؤوليته في توفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني، والحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي لمدينة القدس ومختلف الأراضي الفلسطينية المحتلة.

على صعيد آخر، تدعو تونس إلى مضاعفة الجهود الدولية والإقليمية لتحقيق التسوية السياسية للأزمة في سورية، بما يحفظ سيادة ووحدة هذا البلد الشقيق، ويضع حدا للمعاناة لشعبه ويحقق تطلعاته للعيش في أمن واستقرار. وفي هذا السياق، ترحب تونس بإعلان تشكيل اللجنة الدستورية، ما يمثل بادرة أمل على درب



في الختام، نؤكد حرص تونس على مواصلة العمل، بالتعاون والتنسيق مع جميع البلدان الشقيقة والصديقة، من أجل تحقيق الأهداف السامية لمنظمة الأمم المتحدة وخدمة القضايا الإنسانية وتكريس القيم الكونية النبيلة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/١٦ .

للنزاعات والصراعات القائمة، خاصة في المنطقتين العربية والأفريقية، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه ومقتضيات الشرعية الدولية. وستسعى بلادي خلال عضويتها في مجلس الأمن إلى إضفاء مزيد من النجاعة على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك من خلال مزيد من ملاءمة ولاياتها من مهام مع الأهداف المرجوة والوسائل المتاحة. كما نحدد التزام تونس بتعزيز مشاركتها في عمليات حفظ السلام.